رئيس التحرير: جريمة الانفال و مسؤوليات الدولة الاتحادية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/04/16

No. : 7784

الانفال جرح شعب وعبرة تاريخية لا ينبغي نسيانها

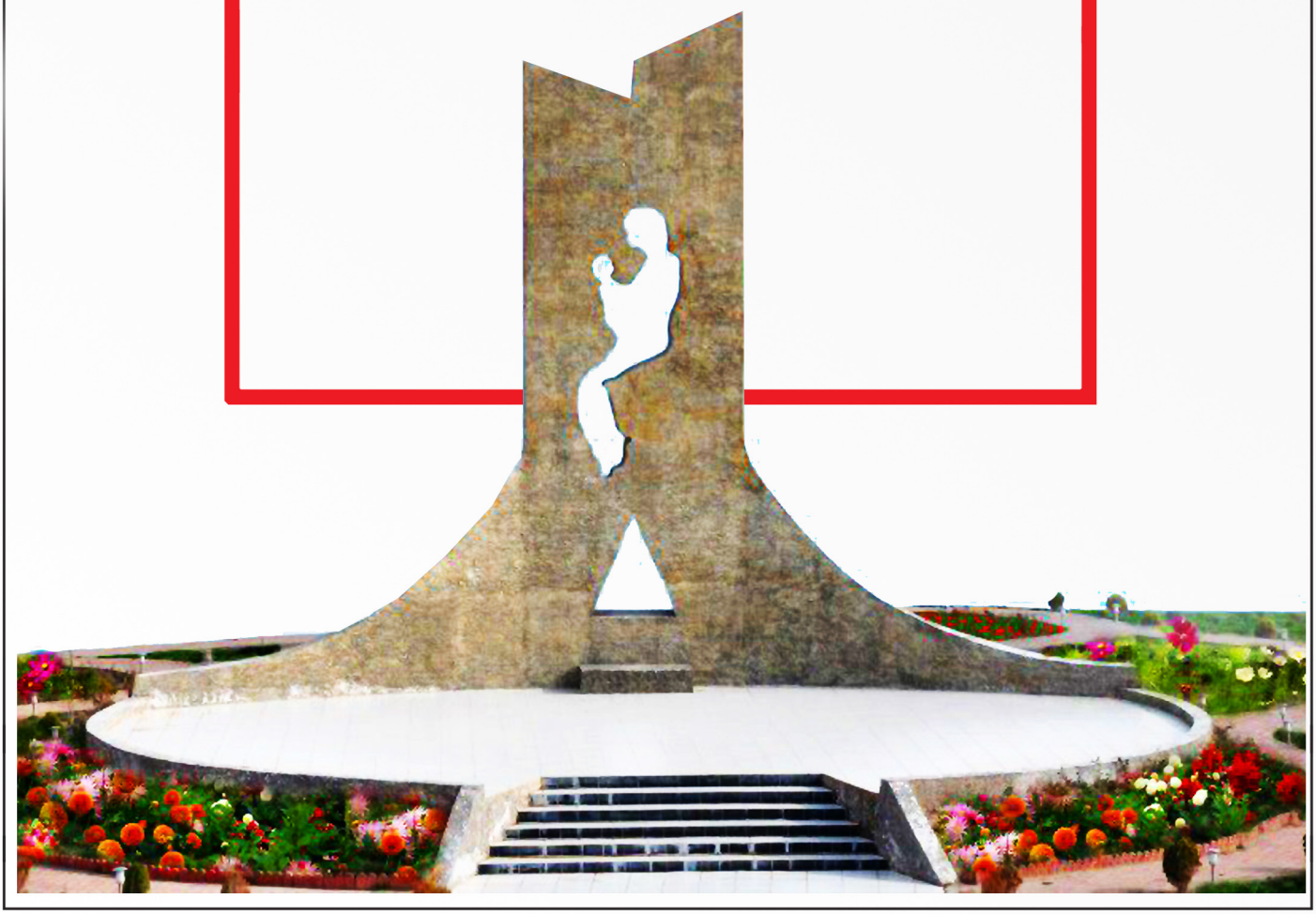

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: الأنفال عبرة تاريخية لا ينبغي نسيانها
- قوباد طالباني: الأنفال كانت عملية لمحو الشعب الكوردي بأجمعه
- المكتب السياسي: لن ندخر وسعا لتعريف الأنفال كجريمة إبادة جماعية
- مؤسسة الرئيس طالباني: مناهضة التعصب القومي عبر تشريع قانون خاص
- رئاسات العراق: التكاتف لترسيخ دولة ديمقراطية ومنع تكرار المآسي
- الأنفال جريمة مازالت شاخصة تحكي معاناة شعب
- واشنطن وبريطانيا: يجب ألا ننسى الطبيعة اللاإنسانية لجرائم صدام
- ايواء المجرمين في اربيل يغضب عوائل الشهداء والمؤنفلين
- لائحة الادعاء العام أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية الأنفال
- الاحكام الصادرة بحق المدانين في قضية جريمة (الانفال)
- رئيس التحرير: جريمة الانفال و مسؤوليات الدولة الاتحادية
- وزارة العدل تؤكد قلقها من تزايد حالات انتهاك كرامة الأنسان
- برلمانيون عراقيون: حكومة الإقليم تبرر الهجوم على السليمانية بذرائع واهية
- زعيم التيار الصدري يعلن تجميد نشاطات تياره لعام كامل

ملف النفط الكردستاني

- ريبوار محمد أمين: الاتفاق مع بغداد لن يكون المنقذ الاقتصادي للشعب الكردي
- رستم محمود: الاتفاق النفطي... مكاسب إقليم كردستان وخسائره
- معهد امريكي: إسرائيل لا تحصل على النفط بعد الاتفاق بين بغداد والكرد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- تحركات لإقامة إقليم سني.. ما الهدف منه، وهل يلقى قبولاً؟
- أسباب تجدد الخلافات بين "السيادة السني" و"الإطار التنسيقي"

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- سنجار: سنرسل برلمانين إلى المجلس من أيدن
- حسن جمال: يجب حل القضية الكردية وإعادة بناء بلد ديمقراطي
- أردوغان من ديار بكر: حزب الشعب هو أكثر حزب اضطهد شعب تركيا والكورد

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: قسد قوة لا يستهان بها وجزء من منظومة الدفاع
- صالح مسلم: هناك مخطط لتشكيل قوة مشتركة ضد الإدارة الذاتية

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- جون بومفريت و مات بوتينجر: شي جينبينغ يجهز الصين للحرب
- السودان.. السيناريوهات المتوقعة بعد اقتتال حميدتي والبرهان؟
- جمانة فرحات: مخاطر الصدام في السودان

العدد: 7784... 2023-04-16

الأنفال عبرة تاريخية لا ينبغي نسيانها

قبل ٣٥ عاما، تعرض جنوبي كوردستان، الى واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية، جريمة تخطت جميع الحدود ولم يكن هدفها فقط قتل أخواتنا وإخواننا وتغييبهم، ولم تكتف بالتدمير ومحو مظاهر الإعمار، بل كانت محاولة كبرى لطمس لغة وهوية شعبنا.

الأنفال جرح عظيم على قلوبنا وألم سرمدي في أرواحنا، الأنفال عبرة تاريخية لا ينبغي نسيانها. لا يمكن أن ننسى إبادة ١٨٢ ألف شخص من بينهم الشيوخ والشباب والأطفال وتهميش التداعيات السيئة لها، فالأنفال ليست مجرد كارثة للذكرى، إنما هي عبر ودروس تاريخية لكي نتعظ منها ونمنع تكرار مثيلاتها بوحدتنا وتلاحمنا.

من البديهي أن تكون في كوردستان قوى وأطراف وأطياف مختلفة، ولكن يجب ألا نغفل بأننا جميعا ككورد، لنا مصير مشترك واحد. لذا يجب وضع حماية كوردستان وشموخ شعبها فوق جميع المصالح، وجعل الانفال عبرة تاريخية حاضرة في ذاكرتنا دوما.

الإهمال والتقصير الذي تبديه حكومة الإقليم بحق ذوي المؤنفلين وتهميش مطالبهم المشروعة يبعث على القلق، وعلى الجميع أن يدركوا حقيقة أن مواطني منطقة كرميان المناضلين لهم حصة الأسد في تاريخ نضال الكورد وبناء هذه التجربة، لذا فإن التخلي عن كرميان وأهلها الأبطال تعتبر عدم وفاء كبيرا بحق دماء الشهداء.

من مسؤولية الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي تنفيذ واجباتهما الدستورية والإنسانية وأن يكونا جزءا من الجهود التاريخية والأخلاقية التي تبذل لتعويض ذوي المؤنفلين وتضميد جراحهم، فأي جهد من هذا القبيل مؤشر حقيقي للعمل المشترك والسعي لبناء مستقبل أكثر إشراقا.

سلام الى الأرواح الطاهرة للشهداء، وتحية البطولة والصمود الى ذويهم الأماجد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٣/٤/١٤

الأنفال كانت عملية لمحو الشعب الكوردي بأجمعه

الرابع عشر من نيسان ليس يوما لإحياء ذكرى ١٨٢ ألف إنسان بريء، أبادهم النظام السابق بسبق وإصرار، فحسب، وهو ليس مناسبة خاصة بذوي المؤنفلين، بل هو مناسبة وطنية مهيبة للشعب الكوردي، لأن الأنفال كانت عملية لمحو الشعب الكوردي بأجمعه، فالذين تعرضوا للأنفال باتوا شهداء على الجريمة والذين نجوا ما كانت نجاتهم إلا محض صدفة.

الرابع عشر من نيسان هي في الحقيقة، مناسبة لإحياء ذكرى الأبرياء الذين راحوا ضحية الأنظمة الجائرة المتعاقبة، مناسبة للتفكر في قدر الشعب الكوردي الذي طالما ذهب ضحية الانظمة الاستبدادية، وهو مناسبة أيضا للتفكر في محو جميع أشكال الظلم والاستبداد ضد الإنسان في كوردستان والعراق وتحت أي مسمى كان.

ليس بمقدورنا إجلال ذكرى المؤنفلين ما لم نتعاطف مع المظلومين جميعا. فتقدير ذكرى المؤنفلين يعني إنهاء شتى أنواع الظلم والتمييز بحق الإنسان، ويعني أيضا تعويض ذوي المؤنفلين ماديا ومعنويا.

في هذه الذكرى، أجدد التذكير بأن من واجب الحكومة العراقية تعويض المؤنفلين والشعب الكوردي ماديا ومعنويا، وأطالب القوى السياسية في كوردستان وممثلي الكورد في بغداد وأخص بالذكر ممثلي الاتحاد الوطني الكوردستاني، إلى العمل بكل ما أوتوا من قوة لتعويض ذوي المؤنفلين، ويجب تخصيص جانب من الموازنة المالية السنوية في العراق لتعويض ذوي المؤنفلين ومناطقهم.

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس الوزراء

٢٠٢٣/٤/١٤

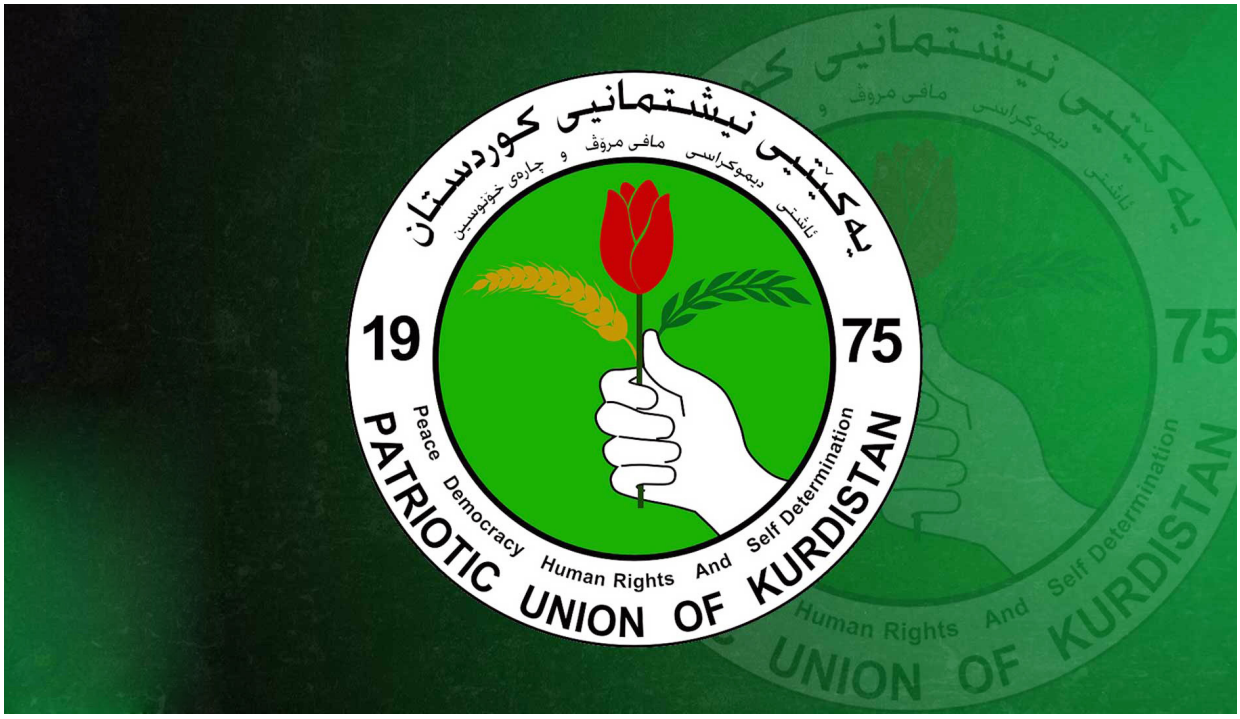

الاتحاد الوطني سخر جهوده لتعريف الأنفال كجريمة إبادة جماعية

في ذكرى فاجعة الأنفال، الرحمة لأرواح الشهداء الطاهرة الذين قضوا رميا بالرصاص ظلما ليس لشيء سوى هويتهم الكوردية، نبعث بتحياتنا للذين ذاقوا آلآم ومحن تلك الأيام.

الاتحاد الوطني الكوردستاني سخّر جهوده بعد انتفاضة جماهير شعبنا لإعادة إعمار القرى والمناطق التي تعرضت لعمليات الهدم والحرق التي رافقت الأنفال، سواء أكان من خلال موازنته الخاصة أم عبر حكومة الإقليم أو المنظمات الإنسانية العالمية غير الحكومية، وذلك لتضميد جراح وتخفيف آلام فاجعة الأنفال التي ارتكبها النظام البعثي البائد قبل ٣٥ عاما ضد الشعب الكوردي وبقية مكونات كوردستان.

بعد سقوط النظام البعثي، ومع تأسيس المحكمة الجنائية العراقية العليا، كثف الاتحاد الوطني جهوده مجددا، لتعريف الانفال كجريمة إبادة جماعية، واستطاع في تأمين تعويض متضرري جرائم النظام بحسب المادة ١٣٢ من الدستور العراقي، فقد حان الوقت لتعريف الجريمة كجريمة إبادة والاعتراف بها على المستوى الدولي.

هذا الاعتراف المحلي والدولي بالأنفال كجريمة إبادة، يمهد الطريق لصرف التعويضات وجميع المستحقات الأخرى، رغم أنها جميعا لا توازي حجم الآلام.

الأنفال مخاض الوطن والهم الأبدي لأمة

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/٤/١٤

مؤسسة الرئيس جلال طالباني:

مناهضة التعصب القومي في العراق عبر تشريع قانون خاص

طالبت مؤسسة الرئيس جلال طالباني، بتعويض ذوي المؤنفلين ومناطقهم، مشددة على ضرورة التعريف بالأنفال كجريمة إبادة جماعية على المستوى الدولي.

وقال السفير الدكتور محمد صابر رئيس المؤسسة في بيان بمناسبة ذكرى فاجعة الأنفال، إن «جريمة الأنفال وإبادة الشعب الكوردي كان الهدف منهما محو الشعب الكوردي في جنوبي كوردستان»، مبينا أن «البعث الصدامي الفاشي كان له نوايا خبيثة تتمثل في ترحيل الكورد من أراضيهم عبر تنفيذ عملية سريعة تمتد لسنوات ومن ثم تصفيتهم بمجموعات ومجاميع وإنهاء القضية الكوردية المشروعة».

وأضاف أن «البعث ونظام صدام حسين لم يتورع خلال سني حكمه من إبادة الشعب الكوردي، لكن الذي حال دون ذلك ثورة شعبنا ودفاعه المشروع ومرشد الثورة الجديدة مام جلال، إذ بقي الكورد صامدين وتم رمي البعث الصدامي خلال عملية تحرير العراق في مزبلة التاريخ».

وتابع البيان: «في هذه المناسبة نطالب الحكومة العراقية بتعويض ذوي المؤنفلين ومناطقهم والتعريف بالأنفال كجريمة إبادة جماعية على المستوى الدولي ومناهضة التعصب القومي في العراق عبر تشريع قانون خاص بذلك».

رئاسات العراق: التكاتف لترسيخ دولة ديمقراطية ومنع تكرار المآسي

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، أن استذكار جريمة الأنفال تستدعي التكاتف لترسيخ دولة ديمقراطية تمنع تكرار المآسي.

وقال رئيس الجمهورية، في تغريدة على حسابه في تويتر، بمناسبة ذكرى فاجعة الأنفال: «نستذكر بحزن بالغ ذكرى جريمة الانفال التي ارتكبتها الدكتاتورية بحق الشعب الكردي عبر حملات إبادة ومقابر جماعية جسّدت الطغيان الذي مارسه الاستبداد ضد العراقيين».

وأضاف: «هذه المناسبة الأليمة تستدعي التكاتف لترسيخ دولة ديمقراطية تُحقق طموحات الشعب في حياة كريمة آمنة وتمنع تكرار المآسي».

لقد نال الجناة عقاب الله والقانون، ولبسوا أثواب العار

بسـم الله الرحمن الرحيم

ما قَدروا الله حقّ قدرهِ إنّ الله لقويٌ عزيز

صدق الله العلي العظيم

أبناء شعبنا العراقي الكريم في كلّ مكان

بصمتٍ ومهابةٍ وأسى، نقف معاً هذه الأيام لنستذكر جريمة عمليات الأنفال بحق أبناء شعبنا الكردي العزيز، التي

اقترفها النظام الدكتاتوري البعثي، وقد سجل بهذا أبشع ظلم واعتداء لم يسبقه فيهما نظام ضد مواطنيه، بكلّ كراهية وعنصرية.

لقد نال الجناة عقاب الله والقانون، ولبسوا أثواب العار التي ستجللهم إلى أبد الآبدين. إلاّ أن الألم مازال في الصدور إزاء تلك الجريمة من الإبادة الجماعية ضد الإنسانية.

يقف شعبنا اليوم، وهو في حال أقوى، وبصفوف متراصّة، ووشائج أقوى بين مكوّناته المتنوعة.

يقف وقد حارب الدكتاتورية وقبرَها للأبد، ودفن معها ما كان يرتكب من خطاب محرّض مشتّت يعزز الفرقة. إن شعبنا الذي نجا من جرائم الأنفال والإبادة والقمع والتنكيل، وقاوم الطغيان وقدم قوافل من الشهداء على طريق الحرية، قد عقد عزمه على بناء مستقبل آمن، يعيش فيه كلّ العراقيين أعزّةً كرماءَ في أرضهم.

واليوم نتخذ من هذه الذكرى الأليمة، منطلقاً لتجديد عهد العمل والبناء والعطاء، وأن تكون دافعاً للأجيال التي عاصرت الجريمة، أو تلك التي لم تعاصرْها، لشدّ الأيادي والتآزر من أجل عراقٍ لا تتكرر فيه جرائم القتل الجماعي والمقابر الجماعية.

المجد والرفعة لشهداء العراق

والرحمة والرضوان على المظلومين الأبرياء

محمد شياع السوداني

رئيس مجلس الوزراء

١٥- نيسان- ٢٠٢٣

يتجدّد الألم مع استذكار فاجعة جريمة الأنفال

من جهته قال رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، إن الألم يتجدّد كل عام مع استذكار فاجعة جريمة الأنفال.وغرّد الحلبوسي عبر تويتر: «يتجدد الألم كل عام مع استذكار فاجعة جريمة الأنفال، التي استهدفت شعبنا في كوردستان وراح ضحيتها مواطنون أبرياء».

وأضاف: «يحدونا الأمل بمستقبل أفضل ينعم به العراقيون في ظل نظام ديمقراطي عادل يراعي حق المواطن، ويعمل على تقدُّم واستقرار العراق».

الأنفال جريمة مازالت شاخصة تحكي معاناة شعب

أصدرت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي بيانا في ذكرى فاجعة الأنفال، فيما يأتي نصه:

اقترفت جريمة الانفال السيئة الصيت من قبل سفاح ظالم لم يشهد العصر هذا مثيل له فكان الغرض منها القضاء على شعب باكملهه. حيث كانت جريمة انسانية استهدفت الشعب الكوردي اضافة الى سائر المكونات والاطياف في العراق وكوردستان.

اعتقد نظام البعث، بانه يستطيع عن طريق القسوة والوحشية، ان يقضي على شعب اسمه شعب كوردستان فدمر خمسة الآف قرية وقتل ما يناهز مائتين الف مواطن كوردي، جريمتهم الوحيدة انهم كورد ويتكلمون الكوردية ولم يكتفِ بهذا فقط، فقد اسهدفت عمليات الانفال بالاضافة الى الكورد عدد من المكونات والاطياف كالشبك والايزيديين والتركمان.

وفي ذكرى الانفال ، ذكرى الابادة الجماعية، وانطلاقا من المبادئ الوطنية والانسانية سنعمل مع اصدقائنا وحلفائنا في مجلس النواب العراقي وبالتنسيق مع الحكومة الاتحادية على فتح المقابر الجماعية واعادة الرفاة الى مَواطِنها الاصلية ونؤكد في الوقت ذاته على الاستمرار بالعمل من اجل المطالب المشروعة لذوي شهداء الانفال بغية تعويضهم ماديا ومعنويا وبما يتطابق مع الدستور.

وفي هذه الذكرى الاليمة ننحني اجلالاً وإكبارا لارواح شهداء الانفال وسائر شهداء درب الحرية.

كتلة الإتحاد الوطني الكوردستاني
في مجلس النواب العراقي

الأنفال جرح في قلب الوطن وندعو لإعادة رفاة الضحايا

أكد رئيس الجمهورية السابق الدكتور برهم صالح، الجمعة، أن الأنفال جرح في قلب الوطن، داعيا لإعادة رفاة ضحايا تلك الجريمة.وقال صالح في تغريدة إن "كارثة الأنفال جريمة وحشية باقية في الأذهان ارتكبت ضد شعب كوردستان والإنسانية"، مشددا على ضرورة أن "نتوحد كي نمنع تكرار كارثة الأنفال، ونساعد فعليا ذوي المؤنفلين والضحايا".

وأضاف أن "جرحهم (المؤنفلين) جرح في قلب الوطن، ونجدد الدعوة لإعادة رفات الأعزاء".

الأنفال جريمة مازالت شاخصة في قلوبنا

من جهته أكد السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني، أن جريمة الأنفال مازالت شاخصة في قلوب الشعب، وتتطلب التشبث بالمسار الديمقراطي للحيلولة دون تكرارها.

وفي تغريدة له على حسابه بموقع تويتر، بمناسبة ذكرى فاجعة الأنفال الأليمة، يقول السيد الحكيم: «ثلاثة عقود ونصف مرت لكنها عجزت عن مسح مرارة وجع الشعب العراقي والضمير الإنساني من مجزرة الأنفال الأليمة التي راح ضحيتها نحو مئة وثمانين ألف مواطن كردي بريء في كوردستان الحبيبة على يد الديكتاتورية المبادة».

وأكد رئيس تيار الحكمة، أن الأنفال «جريمة مازالت شاخصة في قلوبنا تحكي معاناة شعب كابد الأمرّين من شماله وحتى الجنوب من أجل نيل حريته وكرامته»، مشيرا الى أن ذلك «يتطلب التشبث بالمسار الديمقراطي للحيلولة دون تكرارها وتعريض الأجيال المقبلة لذات المآسي».

وختم الحكيم تغريدته قائلا: «تحية إجلال لشهداء المجزرة الأليمة والمجازر المماثلة التي تستدعي تخليدها واستذكار ضحاياها».

استكمال تجربتنا الديمقراطية وأنصاف الضحايا

نستذكر في مثل هذا اليوم الذكرى الخامسة والثلاثون لفاجعة الانفال التي أرتكبها النظام البائد بحق شعبنا في كوردستان ، والتي تعد جريمة من جرائم الابادة وضد الانسانية والتي جسدت طغيان النظام البعثي الحاكم انذاك. وفي هذا الوقت ندعو الشعب العراقي الى التلاحم والوحدة واستكمال تجربتنا الديمقراطية لضمان عدم تكرار مثل تلك المآسي ، وأنصاف ضحايا جرائم الانفال .

الرحمة والخلود لشهداء الانفال وكافة شهداء العراق .

وزير العدل

د. خالد شواني

١٤ / نيسان / ٢٠٢٣

واشنطن و لندن: يجب ألا ننسى الطبيعة اللاإنسانية لجرائم صدام

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعة، أنها تعمل لتظل إبادة الأنفال شاخصة للحيلولة دون تكرارها.

وقالت القنصلية الأمريكية في أربيل في بيان "بحزن وألم عميقين، نحيي اليوم ذكرى حملات الأنفال الذي نفذها النظام السابق وأسفرت عن مقتل وتشريد عدد كبير من الكورد".

وأضافت أنه "نجدد التاكيد على مسؤولياتنا بأن تظل هذه الإبادة (الأنفال) والكوارث الأخرى وعلى رأسها عمليات الإبادة التي نفذها داعش، شاخصة، للتأكيد على عدم تكرارها أبدا".

من جهتها أكدت المملكة المتحدة التزامها في دعمها للسلام والاستقرار والازدهار لشعب إقليم كردستان العراق.

وقال وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية اللورد طارق أحمد في بيان يوم الجمعة: نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والثلاثين لحملة الأنفال ونكرم ذكرى من قتلوا أو تضرروا خلال هذه الأحداث المأساوية.

واضاف اللورد أحمد: بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ ، شن نظام صدام حسين حملة وحشية ومنسقة ضد الأكراد والأقليات الأخرى في إقليم كردستان العراق. وشمل ذلك الأمر المقيت لصدام حسين باستخدام الأسلحة الكيمائية ضد المدنيين ، والأكثر شهرة في حلبجة.

وأسفرت حملة الأنفال عن تدمير ٤٠٠٠ قرية كردية وتعرض ما بين ٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال للقتل أو التشويه والتهجير القسري من منازلهم. يجب ألا ننسى أبدا الطبيعة اللاإنسانية لجرائم صدام حسين البشعة.

وقال الوزير البريطاني: أفكاري ومشاعري مع عائلات أولئك الذين قُتلوا والناجين الذين ما زالوا يعيشون مع عواقب لا يمكن تصورها ومغيرة للحياة.

ايواء المجرمين في اربيل يغضب عوائل الشهداء والمؤنفلين

بعد ٣٥ عاماً من جريمة الانفال مايزال المجرمين الذين يبلغ عددهم ٤٢٣ شخصا طلقاء، حتى بعد صدور اوامر القاء قبض عليهم من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا.

هذا الاهمال والتقصير في القبض على هؤلاء من قبل حكومة اقليم كوردستان ولد حالة من الغضب والسخط لدى عوائل المؤنفلين، لان اغلب المجرمين تم ايوائهم في اربيل وتوفير حياة رغيدة وهانئة لهم، وهذه يعتبر استهزاء بدماء الشهداء وضحايا الانفال.

ناج من جرائم الانفال: احد ابناء مجرمي الانفال اصبح مسؤولا في اربيل

يقول علي محمود احد الناجين من جرائم الانفال في لقاء متلفز: ان المجرم الذي قام بانفلة بيت خالي وبعض اقربائي نجله الان تسلم منصب قائممقام اربيل فكيف لنا ان نفرح بهذه المدينة التي تحتضن المجرمين.

واضاف: ومنعت قوات الاسايش التابعة للحزب الديمقراطي ابناء مدينة اربيل من احياء ذكرى الانفال التي صادفت يوم الخمي الماضي، وهذا الامر لم يحدث في دولة من دول العالم حيث تقام ذكرى الانفال فيها بكل حرية وينظر الى تلك الذكرى كيوم وطني.

مجرمي الانفال يعشيون حياة افضل من حياة ابناء الشهداء

يقول الحقوقي هيمن محمد لـPUKMEDIA: اربيل آمنة لمجرمي الانفال واولادهم وتتوفر لهم حياة رغيدة اما لعوائل الشهداء فالحياة صعبة جدا وهم يعيشون في اسوء الظروف.

واضاف: نحن نتالم كثيرا عندما نشاهد بان احد الاحزاب يقوم بايواء مجرمي الانفال والمشاركين في ابادة شعب كوردستان في عاصمة اقليم كوردستان، ويقوم بحمايتهم وتوفير افضل وسائل الراحة لهم.

مسؤول في الحزب الديمقراطي يعترف

احد المسؤولين في الحزب الديمقراطي يدعى كاكه امين نجار وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي، اعترف اثناء الحملة الانتخابية لحزبه في يوم ٢٠٢١/٩/٢٢، ان المجرمين الذي نفذوا حملات الابادة الجماعية ضد شعب كوردستان موجودون في اربيل.

وهذا الاعتراف ولد حالة من السخط والغضب بين منظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والثقافية التي اكدت بانهم يرفضون هذه التصريحات غير المسؤولة وهذا العمل غير الانساني بايواء المجرمين.

ابناء سلطان هاشم في اربيل

وقبل كل ذلك انتشرت صورة لابناء المجرم سلطان هاشم وزير الدفاع في عهد النظام البعثي البائد وهم يتمتعون بالحياة الهائنة على قلعة اربيل، وهذه الصورة اكدت ماقاله عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي عندما اعترف بان مجرمي الانفال موجودون في اربيل.

وفي يوم ٢٠٠٧/٥/٢٠ اصدرت محكمة الجنايات العراقية العليا اوامر بالقاء القبض على ٤٢٣ متهماً بتنفيذ عمليات الانفال، لكن لحد الان لم يتم اعتقال اي واحد من هؤلاء المجرمين وتقديمهم الى القضاء وحكومة الاقليم تقف مكتوفة الايدي ولم تبذل اي جهد لاعتقال هؤلاء، وبالعكس تقوم بايوائهم ومنحهم الرتب العسكرية وتقديم الدعم المادي لهم.

الاتحاد الوطني يساند عوائل الشهداء والمؤنفلين

الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ تاسيسه ولحد الان يعمل بشكل متواصل على خدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين، وان اغلب المناطق التي تعرضت لحملات الانفال كانت في حدود محافظة السليمانية وكرميان اي مناطق سيطرة الاتحاد الوطني، لكن بسبب سياسة التمييز الذي تقوم به حكومة اقليم كوردستان لم تصل الخدمات الى عوائل الشهداء بالشكل المطلوب.

PUKmedia

«الانفال»من أفدح الجرائم الوحشية الواقعة على الانسانية

لائحة الادعاء العام أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية الأنفال

بدأت يوم الاثنين ٢٠٠٦/٨/٢١ الجلسة الاولى من محاكمة الطاغية صدام حسين و ستة من معاونيه في قضية « الانفال» التي ذهبت ضحيتها اكثر من ١٨٢ الف كردي من رجال ونساء واطفال وشيوخ. ورأس هيئة المحاكمة القاضي العراقي عبدالله علي علوش العامري، وعضوية كل من القاضي سعيد الهماشي والقاضي جمعة هليل.

ثم تحدث ممثل الادعاء العام منقذ تكليف آل فرعون الذي عمل كمدع عام ثان في قضية الدجيل وقال ان مهمة هيئته ستتركز في هذه المرحلة حول وصف الجرائم المرتكبة. وفيما يأتي نص لائحته حول جريمة الانفال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

ان هيئة الادعاء العام الموكلة بهذه القضية تود ان تبين وصف الجرائم فقط بغض النظر عمن هو مرتكب هذه الجرائم، اي ان محكمتكم الموقرة من خلال المحاكمات سوف تصل الى من هو المتهم او المجرم الذي ارتكب هذه الجرائم، اما في بداية الجلسات فان هيئة الادعاء العام سوف تصف امام محكمتكم الموقرة وصف الجرائم فقط، اي بغض النظر عن المتهمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى [ولاتحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار] صدق الله العظيم

السيد رئيس واعضاء المحكمة المحترمون : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

هذا اليوم الذي حلمت به آلاف الضحايا وهي تعاني لانها كانت تعلم حتى اثناء معاناتها ان القانون اقوى في نهاية المطاف من الارهاب والوحشية، في هذا اليوم تحوم في قاعة محكمتكم الموقرة ارواح الضحايا البريئة التي تعذبت وماتت لترى حكمكم العادل، تبدأ هيئة المحكمة اليوم بالنظر في سجل المعاناة الانسانية التي حصلت خلال الحملات التي عرفت في تاريخ العراق والعالم بالانفال،سلسلة الحملات العسكرية الثماني التي شنت من شباط الى ٦/ايلول عام ١٩٨٨ تشكل احدى اكثر مسلسلات الاحداث المأساوية في تاريخ الضمير الانساني وقبل البدء في سرد احداث الحملات تود هيئة الادعاء العام التطرق لموضوع تسمية هذه الحملات المعروفة بالانفال وعذراً ولو ان المحكمة بينت سابقاً وكذلك السيد رئيس الادعاء العام ولكن ارجو لي السماح بتوضيح ذلك مفصلاً:

الانفال هي السورة الثامنة من سور القرآن الكريم وقد وردت احكام الانفال في الآية الاولى من السورة المذكورة (بسم الله الرحمن الرحيم : يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين.صدق الله العظيم)، لما اختلف المسلمون في غنائم بدر فقال الشباب هي لنا لاننا باشرنا القتال وقال الشيوخ كنا ردءاً لكم ولو انكشفتم لفئتم الينا فلا تستأثروا بها فنزل قوله تعالى (يسألونك يامحمد(ص)عن الانفال اي الغنائم لمن هي قل لهم : الانفال لله، يجعلها حيث شاء الرسول يقسمها بأمر الله، رواه الحاكم في المستدرك [فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم]، اي حقيقة ما بينكم بالمودة وترك النزاع واطيعوا الله والرسول ان كنتم مؤمنين، الصفحة ٢٣٤ من تفسير الجلالين/ طبعة عالم الكتب – بيروت)، ولو تساءلنا عن نوع العلاقة التي تربط الانفال بهذه العمليات المسلحة المغرقة بالوحشية لن نتوصل الى تفسير مقنع فالغرض الاول من الفتوحات كانت لنشر الديانة الاسلامية لغير المسلمين في الجزيرة العربية اولاً وبعد ذلك بين الشعوب المجاورة لها وان الانفال اي الغنائم جاءت بصورة عرضية تطلبتها ادامة الفتوحات، اما الحملات التي سميت بالانفال فلم تكن لتلك الغاية حيث ان الذين استهدفتهم تلك الحملات كانوا من المتمسكين باحكام دينهم الاسلامي الحنيف ولم تكن تلك الحملات بدافع الكسب او الغنيمة حيث ان القادة والمسؤولين عن ذلك الهجوم لم يكونوا بحاجة الى ممتلكات هؤلاء القرويين المساكين الشحيحة، صحيح ان قادة هذه الحملات قد اطلقت يد القوات المهاجمة لنهب ممتلكات الفلاحين التي يستولون عليها ولكن بالتأكيد لم يكن هذا هو الهدف من الهجوم اذن لاي غرض شنت تلك الحملات ؟

الجواب بكلمة واحدة، شنت ضد الانسان وحتى في هذا اختلفت هذه الانفال عن انفال المسلمين الاوائل، فبينما كان المسلمون الاوائل ينتفعون من جهاد هؤلاء لمصلحة الفاتحين او لمصلحة بيت المال او لتعليمهم مبادئ الدين الاسلامي الحنيف بينما تم ارسال المحتجزين من قبل الحملات التي تسمى بالانفال الى الموت من دون تمييز.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون..

سوف تسمع محكمتكم الموقرة افادات المدعين بالحق الشخصي والشهود والادلة الوثائقية وان هيئة الادعاء العام متأكدة بحدوث صدمة لدى الضمير الانساني، فكما تعلمون يبلغ عدد صفحات القضية المنظورة امامكم (٩٣١٢) صفحة، لكن حتى هذه الوثائق الشاملة الموجودة في هذه القضية لايمكنها ان تصور على نحو كامل فداحة الجرائم الوحشية الواقعة على الضحايا، عشرات الآلاف من الضحايا الذين كان يمكن ان يأتوا الى هذه المحكمة اليوم وفي الايام القادمة ليضعوا ايديهم على القرآن الكريم ويقسموا بان يقولوا الحقيقة حول معاناتهم هم بدل ذلك مدفونون في المقابر الجماعية الموزعة على انحاء العراق ولكن بعض الضحايا الذين سمح لهم الحظ بالبقاء على قيد الحياة سوف يأتون ليدلوا باقوالهم، ماشاهدوا وسمعوا و شعراو به، لقد حان الوقت لكي تعرف الانسانية التي تنطقون انتم يا حضرات القضاة باسمهم نطاق وحجم

الجرائم التي ارتكبت ضد ابناء كردستان.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون..

ان هيئة الادعاء العام تطلب من محكمتكم الموقرة بكل احترام ان تستمع بعناية وتركيز لتفاصيل هذه الاحداث لانه من الصعب على طاقة العقل البشرية ان تصدق همجية هذه الجرائم، لقد تم حرق القرى الواحدة تلو الاخرى بالقصف المدفعي والقنابل والاسلحة الكيمياوية وبعدها تمت تسويتها بالارض كما لو ان قتل السكان لم يكن كافياً، لقد تم تدمير الاف القرى وتم تشتيت العائلات الواحدة تلو الاخرى عبر المساحات الشاسعة في ارض العراق، لقد انتظرت الزوجات عودة ازواجهن وانتظر الاهل بأمل عودة ابنائهم ولكن دون جدوى، لقد حزنت الارامل والثكالى بفقدان اعزائهم ثم اصبحت بدورها ضحايا لقسوة لارحمة فيها، تم تجويع هؤلاء الناس واغتصبوا وعذبوا واعيد نقلهم الى مناطق اخرى لانهم كرد فعانوا وماتوا كعراقيين، الانفال اثرت الى الابد على القاموس الكردي، كلمة مؤنفل اصبحت فعلاً لايزال يستخدم لوصف الذين لايزالون غائبين، كلمة مؤنفل تذكر بالآلام والخسائر المرتبطة بمأساة تلك الايام، لقد فقد ابناء القرى الكردية كل شيء باستثناء هويتهم وارثهم ككرد.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون..

نود ان نبين لمحكمتكم الموقرة كيفية تنفيذ عمليات الانفال، تقوم قوات كبيرة معززة بادروع والمدافع بضرب نطاق محكم حول المنطقة التي يراد ترحيل سكانها لمنع اهالي القرى من الهرب كما تجوب الطائرات المقاتلة والمروحيات سماء المنطقة وذلك لتقديم خدماتها للقوات الارضية عند حدوث مقاومة او محاولة هرب سكان القرى، وبعد ذلك تدخل قوات اخرى الى القرى لجمع سكانها بدون استثناء ومن ثم شحنهم في سيارات الحمل العسكرية الى احد مراكز التجميع دون السماح لهم بحمل اي شيء من مقتنياتهم سوى مايمكن حمله بالجيب، اما بقية ممتلكاتهم من الحيوانات والاموال الاخرى فان افراد القوة المهاجمة تستولي عليها. كما تم تدمير وحرق البيوت والمباني في القرى التي هدمت، ان الظروف الصعبة التي وجد اهالي القرى المرعوبة انفسهم فيها وخاصة الذين التجأوا الى الوديان وشعاب الجبال والكهوف او الذين هربوا في الليل مع اطفالهم نحو المدن والمجمعات طلباً للنجاة وما قاسوه من الانهاك و الجوع والخوف والعطش او قتلوا او جرحوا او وقعوا في كمائن العدو يعجز الكلام عنها، وقبل البدء في تفاصيل كل الحملة فان حملات الانفال قسمت الى (٨) مراحل مختلفة تم تنفيذها بناءً على تخطيط دقيق ومنظم ومسبق، حيث تمت تهيئة مركز تجميع في كل منطقة لحجز القرويين وعوائلهم قبل بدء الحملات، يتبين من هذا كله ان حملة الانفال هي عملية واحدة اعد لها مسبقاً ولكن تم تقسيم الحملات على اساس الزمن والمناطق معاً الى (٨) مراحل وسوف نوضح للمحكمة المحترمة تفاصيل كل مرحلة من مراحل الانفال.

حملة الانفال الاولى :

بدأت يوم ١٩٨٨/٢/٢٢ بشن مجموعة من الهجمات بالاسلحة الكيمياوية والتقليدية بواسطة السلاح الجوي والبري معاً في وادي (جافايةتي) في محافظة السليمانية وشنت هذه الهجمات بوجه خاص على قرى (سركلو) (بركلو) و(ياخسمر) وان القوات المهاجمة احتجزت عدداً قليلاً من المدنيين خلال هذه الحملة حيث ان اعداداً اخرى قد هربوا فراراً الى الدول المجاورة اضافة الى الاعداد التي قد ماتت نتيجة للعمليات العسكرية ومنها القصف الكيمياوي وعليه يتبين بان هدف حملة الانفال الاولى الرئيسي هو القضا على معاقل قوات المقاومة الكردية وتدمير المستوطنات المدنية في وادي (جافايتي) وقد تم تحقيق هذا الهدف يوم ١٩٨٨/٣/١٩.

حملة الانفال الثانية:

بدأت يوم ١٩٨٨/٣/٢٢ عندما شنت القوات العسكرية هجمات بالاسلحة الكيمياوية على قرية سيوسينان في منطقة قرداغ بمحافظة السليمانية وقدر عدد المدنيين القتلى في هذا الهجوم بين (٧٠-٩٠) قتيلاً وقد شمل القصف الكيمياوي قرى (دوكان) و(بلكجار) و(مرسوبي)(جافران).و وفقاً لنمط الذي تميزت به عملية الانفال اختفى عددة مئات من

الشباب المدنيين بعد القبض عليهم واعتقالهم في قاعدة قوات الطوارئ بالسليمانية كما ان هذه القوات قد احتجزت كثيراً من العوائل وتم نقلهم الى معتقل (دبس) و (نقرة السلمان) كما اختفى عدد من العوائل بعد اعتقالهم وان عملية الانفال الثانية انتهت في حدود ١٩٨٨/٤/١، وردت كلمة (نقرة السلمان) وهو معتقل في صحراء السماوة قرب الحدود السعودية.

حملة الانفال الثالثة:

بدأت في سهل (كرميان) في ١٩٨٨/٤/٧ حيث شنت القوات العسكرية المهاجمة هجوماً كبيراً بالمشاة والمدفعية والمدرعات وسلاح الجو على السهل المذكور وطوقته على شكل كماشة وعلى الرغم من عدم وجود قوات مقاومة كردية كبيرة بل كانت هناك وحدات قليلة وان القوات المهاجمة اعلنت انها لم تواجه اية مقاومة تقريباً ومع ذلك فان الهجوم كان كبيراً لا يتناسب مع عدد المقاومين، كما ان القوات العسكرية المهاجمة استخدمت السلاح الكمياوي في قرية (تازة شار) الصغيرة ونتيجة ذلك فقد تم اعتقال الكثير من السكان المدنيين و نقلوا الى معتقلات (دبس) و (طوبزاوا) و(نقرة السلمان)، كما تبين مجهولية مصير عدد كبير من الرجال بعد القبض عليهم واعتقالهم،كما تم نقل عدد كبير من المعتقلين من الرجال والنساء والاطفال والمسنين الى مواقع اعدام في مناطق الرمادي والسماوة وانتهت عملية الانفال الثالثة بحدود ١٩٨٨/٤/٢٠.

حملة الانفال الرابعة :

بدأت يوم ١٩٨٨/٥/٣ بشن هجوم عنيف قبل القوات العسكرية المهاجمة بالاسلحة الكمياوية وبسلاح الجو على قريتي (عسكر) و(كوبتبه) في وادي الزاب الصغير ونتيجة هذا الهجوم قتل المئات من المدنيين بينما اعتقلت القوات المهاجمة عدداً من الذين كانوا على قيد الحياة، كما تم حجز كثير من العوائل في قرية (عسكر) حيث نقلوا الى مجمع (سوسي) ونتيجة هجوم القوات الزاحفة على القرى العديدة في المنطقة فان هذه القوات قامت بتدمير مباني القرى بالهدم والحرق كما تم حجز كثير من العوائل ونقلوا الى معتقلات (دبس) و (طوبزاوا) و(ونقرة السلمان).

وكغيرها من الانفال تبينت مجهولية عدد كبير من الرجال والنساء والاطفال من قرى (دوغوت) و(كايتبي)و(قايا) و(قزلر)... الخ وبحلول ١٩٨٨/٥/٨ انتهت هذه المرحلة من الانفال، بعد ان دمرت تماما جميع القرى الواقعة في المنطقة.

حملة الانفال الخامسة والسادسة والسابعة :

بدأت من ١٩٨٨/٥/١٥ الى ١٩٨٨/٨/٢٨، في هذه المرحلة شنت القوات العسكرية المهاجمة هجوماً بالاسلحة الكيمياوية وبواسطة سلاح الجو على قرية (دارا) وعلى قرية (وادي شقلاوة) و (رواندوز) حيث اسفر هذا الهجوم عن

مقتل العديد من المدنيين وقد شنت العديد من الهجمات الكيمياوية يوم ١٩٨٨/٥/٢٣ على قرى (باليسان – سيران – جيران – وسماقولي) وكالعادة فقد تم القبض على الرجال ونقلهم الى المصير المجهول كما تم نقل النساء والاطفال بالشاحنات الى العديد من المعتقلات.

حملة الانفال الثامنة:

نفذت بين ١٩٨٨/٨/٢٥ الى ١٩٨٨/٩/٦ في بادينان بمحافظة دهوك والتي استمرت بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ففي ١٩٨٨/٨/٢٥ شنت القوات العسكرية المهاجمة وبالاسلحة الكيمياوية هجوماً على قرية (بلجيني) و(تيكا) وقد فر العديد من القرويين المدنيين نتيجة هذا القصف متوجهين الى الحدود التركية كما فروا الى اعالي الجبال والوديان المحيطة بقراهم مما ادى الى وفاة العديد من الاهالي نتيجة الجوع و المرض والاصابة بالسلاح الكيمياوي كما تم القبض على العديد من الاهالي المدنيين وتم نقلهم الى مراكز الاعتقال ولم يعرف مصير عدد كبير من المدنيين بعد ذلك.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون...

بعد ان تم وصف عمليات الانفال بمراحلها،لابد من ذكر مصير المعتقلين من نساء واطفال ورجال وشيوخ من ابناء القرى الكردية حيث تم نقلهم الى اماكن حجز مهيأة مسبقاً لهذا الغرض مثل (طوبزاوا)و (دبس) و(نقر السلمان) وفي بعض الاحيان يتم فرز النساء والاطفال والشيوخ عن الشباب ومن ثم ينقل الشباب الى مصير مجهول وان المعتقلين قد عانوا الامرين من قساوة الظروف حيث ان مراكز الاعتقال كانت تفتقر الى ابسط مقومات الحياة اضافة الى المعاملة القاسية لهم من قبل المسؤولين والحراس حيث كانوا يتعرضون الى التعذيب والاهانة المفرطة اضافة الى قلة الطعام والماء غير الصالح للشرب مما سبب باصابتهم بعدد من الامراض مثل الاسهال والتقيؤ والذي ادى الى وفاة اعداد كبيرة منهم وخصوصاً الاطفال ومن كان يموت في هذه المعتقلات يتم دفنه من قبل المعتقلين وتحت اشراف حراسة مشددة خارج المعتقل وبدون مراسيم الدفن وخصوصاً في معتقل نقرة السلمان حيث كان الاموات يدفنون في حفر غير عميقة مما سهل للحيوانات الضارية و الكلاب من نبش هذه القبور واكل الاموات، وكان هناك نوع اخر من التعذيب النفسي الذي تعرض له المعتقلون وخاصة الامهات حيث كان الحراس يقومون باخذ الاطفال الصغار من امهاتهم لفترات من الزمن مما كان يؤدي بالامهات الى الصراخ والعويل وما صاحب ذلك من آلام نفسية قاسية وهناك قضايا اخرى كانت تحدث في هذه المعتقلات يندى لها جبين الانسانية وهي عمليات الاغتصاب التي كانت تطال الفتيات الشابات من قبل امراء وحراس هذه المعتقلات وهذا قليل من كثير مما عاناه المعتقلون واما البقية من ابناء وعوائل القرى الكردية التي تمت مهاجمتها فقد قتل منهم الآلاف وباقسى انواع الاسلحة تدميراً ما بين شيوخ واطفال ونساء واما البقية من العوائل الذين استطاعوا الهرب من قبضة القوات الماهجمة فان عددهم لايقل عن ذلك، فمن استطاع ان يعبر الحدود هرباً فقد نجا ومن لم يستطع فكان مصيره الموت. نساء حوامل ولدن في الطريق ومات مولودهن، اطفال لم يكن لهم القدرة على المشي لمئات

الكيلومترات لعبور الحدود التركية والايرانية وماتوا في الطريق، شيوخ ونساء كهول مثلهم لم يكن لاحد منهم قبر يزوره اهله ويستذكرونه ويبكون عليه، استغفرك ربي... في كل لحظة وحين واتوب اليك، ماذا جرى لشعبي الصابر على يد مرتكبي هذه الجرائم والتي لم يسجل التأريخ مثل هذه الجرائم، تاريخ غير مشرف و وصمة عار بحق مرتكبيها لا يفعلها والله الا الجبناء وعديمي الرحمة والانسانية.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون...

بعد هذا العرض الموجز فان حملات الانفال تضعنا في مواجهة تساؤل خطير وهو سبق ان تم ترحيل اهالي القرى الكردية الى مجمعات سكنية قبل حملات الانفال لحرمان المقاومة الكردية من المأوى وكذلك لغرض مراقبة المجمعات لمنع اي اتصال او تعاون يجري بينهم وبين المقاومة، هذا هو الهدف المعلن من ترحيل اهالي القرى الى المجمعات ولو كان ذلك صحيحاً لوجب اسكان ابناء القرى التي اجتاحتها عمليات الانفال في المجمعات ايضاً اسوة بمن سبقهم، لكن في عمليات الانفال ارسلتهم بدلاً من ذلك الى الموت المرعب، قد يقال كان ذلك عقاباً لعدم امتثالهم للامر بترك قراهم والتوجه طوعاً الى المجمعات، لهيئة الادعاء العام اعتقادان في هذا الامر :

الاول : ليس من العدالة في شيء قتل امرئ كل ذنبه كان تعلقه بمسقط رأسه ومصدر رزقه.

الثاني:ما هو ذنب الاطفال ؟ لم يكن لهم اية ارادة في بقائهم في القرية او تركهم لها لذلك كانوا غير مذنبين فيما حصل ومع ذلك لم يختلف مصيرهم عن مصير آبائهم وامهاتهم، ربما في ذلك التبرير شيء من الوجاهة ولو بقدر ضئيل اذا تعلق الامر بشخص او شخصين او لنقل عشرة اشخاص، اما القضاء على عشرات الالاف نصفهم من النساء والاطفال فهذا يعني ان المسألة اعمق من ذلك.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون....

سبق ان ذكرنا بان قسماً من المحتجزين تم ارسالهم الى جهة مجهولة وقد استمرت مجهولية مصير هؤلاء المحتجزين عن ذويهم فترة طويلة جداً الى ان تم العثور على القبور الجماعية في مناطق مختلفة من العراق وعلى سبيل المثال في منطقة الحضر قرب الموصل والقبر الجماعي في نقرة السلمان. ان الخبراء المختصين في القبور الجماعية قاموا بانتشال بقايا جثث (١٢٣) ضحية من احد المواقع في منطقة الحضر قرب الموصل واضطروا الى ترك مالايقل عن (١٥٠) جثة ولم يعثر على جثث ذكور فيها، بل نساء واطفال فقط وتراوحت اعمار الاطفال بين الاجنة الى اطفال دون سن البلوغ، الضحايا في تلك القبور وجدت عليها الملابس التقليدية التي يرتديها الكرد و وجد ان بعضهم كان يحمل امتعة منزلية مما يشير الى انهم كانوا قد فروا من منازلهم وكذلك وجد الخبراء امتعة شخصية صحية والادوية التي عثر عليها في القبور كانت في غالبيتها للاطفال الرضع واشار تاريخ تصنيع تلك الادوية الى انها صنعت في شهر آب/١٩٨٧ وهذا ما يؤيد صحة روايات الشهود بان الضحايا كانوا من ضحايا حملة الانفال بالاضافة الى ذلك تمكن خبراء الطي الشرعي من استعادة اوراق ثبوتية من القبر الجماعي في الحضر وهي اوراق الهويات الشخصية لتؤكد ان الضحايا في القبر الجماعي كانوا من قرية (جلمورت) التي تمت مهاجمتها خلال حملة الانفال الثانية وتؤكد الادلة التي عثر عليها في قبر جماعي آخر في منطقة الحضر انه تم العثور على ما لايقل عن (٩٦) جثة ولم يتم فحص ما لايقل عن (١٥٠)جثة اخرى وكان جميع

الضحايا في هذه المقابر هم من الذكور وهذا ما يؤكد انه كان يتم عزل الرجال عن النساء والاطفال وقد تبين ان كل جثة من الجثث التي تم انتشالها من القبر ان صاحبها كان يرتدي مزيداً من الملابس التقليدية الكردية وخصوصاً جثث النساء حيث كانت ترتدي الملابس الكردية المعروفة بالوانها الزاهية البراقة. وفي مقبرة المثنى الجماعية كان اكثر من (٩٠٪) من الضحايا بعمر (١٢) سنة او اقل وتم العثور على اشياء شخصية مهمة واظهرت بطاقات الهوية الشخصية التي تم العثور عليها في القبر ان اصحابها كانوا من قريتي كليجان وحيدر اللتين تمت مهاجمتها خلال حملة الانفال الثالثة.

السيد الرئيس، السادة الاعضاء المحترمون..

الآن اصل الى نهاية بيان الافتتاح في هذه القضية الكبيرة، واود ان ابين اخيراً بان ابناء كردستان حين كان يتم جمعهم لنقلهم الى اماكن بعيدة كان العديد منهم يأملون ان تكون في مواقع آمنة، ادرك العديد من الكرد وحسرة كبيرة في داخلهم انهم كانوا متجهين الى مصير مجهول، الاباء كانوا يحاولون ان يبدوا شجعاناً ومبتهجين حتى حين كانت قلوبهم تتألم على المستقبل الذي ينتظر ابناءهم وهم يتركون بساتينهم و ممتلكاتهم الدنيوية، كان الاباء يحثون ابناءهم على اصطحاب اكثر الاشياء حباً الى قلوبهم ارادوا منهم ان يصطحبوا معهم شيئاً يذكرهم.

احد هؤلاء الاطفال الذي سيبقى بلا اسم حتى نهاية التاريخ وجد في مقبرة الحضر الجماعية ممسكاً بكرة صغيرة وهو مستلق بالقرب من جثة امه المتحللة، وهناك صورة اخرى وهي صورة جثة طفلة والى جانبها الرضاعة الاصطناعية، هذه صورة من الصور المأساوية للاطفال المؤنفلين كما اعتاد الكرد استعمال هذا الاصطلاح وسوف نعرض لمحكمتكم الموقرة الصور والمستمسكات الخاصة بهذه القبور الجماعية عند عرض الوثائق حيث يتبين لمحكمتكم الموقرة بان هناك حوادث اعظم واكثر مأساوية وخصوصاً للاطفال الذين وجدوا في تلك المقابر ولا يسعني القول اخيراً الا قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم : [واذا الموؤودة سئلت بأي ذنب قتلت] صدق الله العظيم. وقال سيدنا المسيح عليه السلام (دعوا الاطفال يأتوا الي)، ولكن يا سيدنا المسيح لم يبق لهم اطفال حتى يأتوا اليك لقد ماتوا بالغازات السامة او دفنوا في رمال البادية الجنوبية عند الحدود السعودية او قتلوا برصاصات غادرة، ان ارواحهم الطاهرة البريئة الان حول العرش العظيم عند سدرة المنتهى مع الملائكة والرسل والصديقين اذهب انت اليهم انهم بحاجة الى عطفك وحنانك يا نبي السلام والمحبة والتسامح.

سبحانك ربي استجير بك واستعين واعوذ بك من شر الشيطان الرجيم سبحان عظمتك وقدرتك، ان وعدك حق تمهل ولاتهمل.ولغرض الوصول الى مرتكبي هذه الجرائم نطلب من المحكمة الاستماع لاقوال الشهود والاطلاع على الادلة والوثائق الرسمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الرئاسة:ما تعرض له الشعب الكردي في زمن النظام السابق «إبادة جماعية»

المكتب الصحفي لرئيس الجمهورية :

أصدر مجلس الرئاسة، بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠، القرار الرقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨، نظراً لمضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٣٨/خامسا/أ) من الدستور.

وفيما يأتي نص القرار:

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام المادة (٦١/أولاً) من الدستور ولمضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٣٨/خامساً / أ) من الدستور.

صدر القرار الآتي بتاريخ ١٠/ ٩ /٢٠٠٨.

رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨

اعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس.

الاحكام الصادرة بحق المدانين في قضية جريمة (الانفال)

خصصت الجلسة الـ(٦١) من محكمة علي الكيمياوي و ٥ من اعوانه لنطق الحكم بحقهم وفيما يأتي نص الاحكام الصادرة بحق المدانين وافتتح القاضي محمد عريبي مجيد الجلسة قائلا:: بسم الله الرحمن الرحيم

تشكلت محكمة الجنايات الثانية للمحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ برئاسة القاضي محمد عريبي مجيد الخليفة و بكامل اعضائها واصدرت قرارها الاتي:

باسم الشعب

اولا:المتهم طاهر توفيق يوسف العاني

لعدم كفاية الادلة المستحصلة في القضية ضد المتهم طاهر توفيق يوسف العاني عن التهم الموجه ضده وفق احكام المواد (١١) اولاً/ أ ، ب ، ج و (١٢) اولاً / أ ،ب ،ج ،د ،هـ، و ، ح ، ض ،ي و المادة (١٣) رابعا/ أ ،د، هـ ، ح ، ل . من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة:

الغاء التهم الموجهة ضده و الافراج عنه و اخلاء سبيله من التوقيف حالا مالم يكن موقوفا او مطلوبا عن قضية

اخرى .

صدر القرار بالاتفاق استنادا لاحكام المادة (١٨٢) /ج ، هـ من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حكما حضوريا قابلا للتمييز و افهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

ثانيا:المتهم فرحان مطلك صالح الجبوري

بسم الله الرحمن الرحيم

يا فرحان مطلك صالح الجبوري ،في عام ١٩٨٧ كنت مسؤلا لمنظومة الاستخبارات في المنطقة الشمالية التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة وكانت مهامك و اعمالك هي تزويد مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بالمعلومات و التقارير عن ما يدور في المنطقة الشمالية و كذلك تحديد الاهداف و خلال فترة عمليات الانفال ارتطبت منظومة الاستخبارات التي كنت ترأسها بمكتب تنظيم الشمال الذي يترأسه المتهم على حسن مجيد وكنت تقوم بتزويد المتهم علي حسن و مكتب تنظيم الشمال بتقارير مفصلة عما يدور و يحدث في المنطقة الشمالية وبناءا على تلك التقارير التي حددت مواقع القرى و التجمعات السكانية المتواجدة في المنطقة قامت القطعات العسكرية بشن هجوم واسع النطاق ومنظم على القرى الكردية في شمال العراق والتي سمت فيما بعد بعمليات الانفال و نتيجة تلك الهجمات تم القاء القبض على اعداد كبيرة من المدنيين وتم حجزهم داخل منظومة الاستخبارات التي كنت مسؤلا عنها و قمت بتسليمهم الى مكتب تنظيم الشمال بعد قيام العاملين تحت امرتك باجراء التحقيق معهم واعدام الكثير منهم دون محاكمة ونقل من تبقى منهم الى مراكز الاعتقال و الاحتجاز و ساهمت متعمدا في فترة ما قبل الانفال و خلال عمليات الانفال بقتل المدنيين الكرد بعد تعرضهم لهجمات واسعة من قبل القطعات العسكرية و بمختلف الاسلحة ومنها السلاح الكيمياوي بهدف اهلاكهم اهلاكا كليا او جزئيا وبذلك تكون قد اشتركت في جريمة الابادة الجماعية.

وان الادلة كافية لادانتك عنها والحكم عليك بمقتضى احكام المادة (١١) اولا/ أ ،ب ،ج والفقرة الثانية / هـ ، و بدلالة المادة (١٥)/ اولا، ثانيا، و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و بدلالة المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

الجرائم ضد الانسانية :

يا فرحان مطلك صالح خلال عمليات الانفال اشتركت و اسهمت متعمدا في خطة جنائية مشتركة مع متهمين اخرين بشن هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد المدنيين الكرد من سكان القرى الكردية في شمال العراق بواسطة القطعات العسكرية من الفيلق الاول والثاني والخامس باستخدام كافة انواع الاسلحة و منها السلاح الكيمياوي بواسطة الطائرات والمدفعية و السمتيات حيث ادت تلك الهجمات المنهجية الواسعة الى قتل الالاف من السكان المدنيين و الابرياء و تدمير قراهم وحرقها و ترحيلهم و ابعادهم قسرا او احتجازهم و القبض على من نجى من الموت من قبل قطعات الجيش و تسليمهم الى منظومة الاستخبارات التي كنت ترأسها حيث قمت بتسليمهم الى مكتب تنظيم الشمال وقد اودعو في مراكز الاعتقال و الاحتجاز في طوبزاوا و معسكر دوبز و نقرة السلمان ، حيث تعرضوا للتجويع من جراء نقص الغذاء وكذلك كانوا يعانون من نقص الدواء و المعاملة اللاانسانية حيث مات الكثير منهم اما بسبب الجوع

او بسبب المرض واختفى الالاف منهم حيث اكتشفت رفاة بعضهم في المقابر الجماعية ، ان الافعال مذكورة اعلاه تشكل جرائم ضد الانسانية وان الادلة كافية لادانتك و الحكم عليك بمقتضى احكام المادة (١٢) اولا/ أ، ب،د،ط وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و ، و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق وافهم علنا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤

لذا قررت المحكمة الحكم عليك :

١.الحكم على المدان فرحان مطلك صالح الجبوري بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة الابادة الجماعية استنادا لاحكام المادة (١١)اولا /أ و ثانيا /هـ و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧-٤٨-٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

٢.الحكم على المدان فرحان مطلك صالح الجبوري بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢)اولا /أ وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧-٤٨-٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٣. الحكم على المدان فرحان مطلك صالح الجبوري بالسجن (١٠) سنوات لاشتراكه بارتكاب جريمة ابعاد السكان او النقل القسري للسكان كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢)اولا /د ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (٤٢١/ب) أ ، ب ، من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز و استنادا لاحكام المادة (١٨٢/أ) الاصولية وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٤.لم يتم احتساب مدة موقوفية المدان فرحان مطلك الجبوري كونه مرجئ تقرير مصيره عن هذه القضية وذلك لانه موقوف على ذمة قضية اخرى.

٥.تنفذ العقوبات اعلاه بالتعاقب قدر تعلق الامر بالمتهم فرحان مطلك استنادا لاحكام القاعدة (٦٥) /ثانيا من قواعد الاجراءات و جمع الادلة الخاصة بالمحكمة و المادة (١٤٢) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٦.مصادرة الاموال المنقولة و غير المنقولة لمدان استنادا لاحكام المادة (٢٤) سادسا من قاون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و المادة (١٨٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ .

٧.افهم المتهم بان اوراق الدعوى سترسل تلقائيا للهيئة التمييزية لتدقيقها تميزا استنادا لاحكام المادة (٢٥٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ .

٨.لعدم كفاية الادلة المتحصلة في القضية ضد المتهم فرحان مطلك صالح عن التهمة الموجهة ضده وفق احكام المواد (١١)اولا ، ب،ج والمادة (١٢) اولا /ب، ج، هـ ، و ، ح ، ي والمادة ١٣ / رابعا / ا ،د ،هـ ،ح، ل من قانون المحكمة

الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة الغاء التهم الموجهة ضده و الافراج عنه وصدر القرار بالاتفاق استنادا لاحكام المادة (١٨٢) /ج من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حضوريا قابلة للتمييز و افهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

ثالثا: المتهم صابر عبدالعزيز الدوري

بسم الله الرحمن الرحيم

ا.جرائم الابادة الجماعية :

في اذار عام ١٩٨٧ للفترة من اذار/١٩٨٧ و حتى ايلول /١٩٨٨ كنت عضوا في القيادة العامة للقوات المسلحة و مديرا لجهاز الاستخبارات العسكرية العامة و كانت المهمة الموكلة لك و الاجهزة التابعة لك ، منظومات الاستخبارات هي جمع المعلومات الاستخبارية و تقديمها الى القيادة العامة للقوات المسلحة و رئاسة اركان الجيش و قيادة الفيالق لاعداد خطط عسكرية لعمليات الانفال من قبل الدوائر المختصة وتنفيذها من قبل القوات العسكرية للفيالق الاول و الثاني والخامس ، ثم تقوم الاجهزة المرتبطة بك بدراسة نتائج العمليات و الاسلحة المستخدمة وتقديمها الى القيادة العامة للقوات المسلحة و رئاسة اركان الجيش مشفوعة باقتراحكم حول فعالية الاسلحة و تاثيرها على المناطق المستخدمة فيها و الظروف المناخية المواتية لاستخدامها وان الضباط المختصين في الشعبة الثالثة التابعة لدائرتك قمتم بدراسة الاسلحة الكيمياوية و امكانية استخدامها ضد الكرد في شمال العراق وقدمت تلك الدراسة الى المدان صدام حسين وقد استخدمت الاسلحة الكيمياوية من قبل القطعات العسكرية خلال هجمات واسعة التي نفذتها وعلى نطاق واسع على المدنيين الكرد في شمال العراق ونتج عنها موت الالاف و تهجير الافاً اخرى ممن نجى من الموت و تهديم الاف القرى الكردية كل ذلك ادى الى حصول جريمة الابادة الجماعية .

ان الادلة كافية لادانتك عنها والحكم عليك بمقتضى احكام المادة (١١) اولا/ أ ،ب وبدلالة المادة (١٥)ثانيا و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ٩/جمادي الاخرة/١٤٢٨ الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٤ حكما حضوريا .

الجرائم ضد الانسانية :

من اذار /١٩٨٧ وحتى ايلول /١٩٨٨ كنت عضوا في القيادة العامة للقوات المسلحة و مديرا لجهاز الاستخبارات العسكرية العامة و كانت المهمة الموكلة لك و الاجهزة التابعة لمديريتك ، منظومة الاستخبارات هي جمع المعلومات الاستخبارية و تقديمها الى القيادة العامة للقوات المسلحة و رئاسة اركان الجيش وقيادة الفيالق لاعداد الخطط العسكرية لعمليات الانفال وقد قمت و الاجهزة المرتبطة بك بدراسة نتائج العمليات و الاسلحة المستخدمة خلالها وتقديمها الى القيادة العامة للقوات المسلحة و رئاسة اركان الجيش مشفوعاً باقتراحك حول فعالية الاسلحة الكيمياوية و تاثيرها على المناطق المستخدمة فيها والظروف المناخية و الجغرافية المناسبة لاستخدامها وقد قمت بتقديم تلك الدراسة الى المدان صدام حسين عن طريق سكرتيره الشخصي المتهم حامد يوسف حمادي حيث ابدى المدان موافقته على

مقترحكم و امر باستخداك الاسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكردي في شمال العراق حيث نتج عن استخدامها موت جماعي للمدنين الابرياء و تشريد من نجى من الموت او القبض عليهم و ارسالهم الى مراكز الاحتجاز و الاعتقال في معتقلات طوبزاوا و معتقل دوبز و نزاركي و نقرة السلمان و المقابر الجماعية كما ادى استخدام الاسلحة الكيمياوية الى تدمير شامل للقرى الكردية من خلال هجمات واسعة ومنهجية التي قامت بها القوات العسكرية للفيالق الاول و الثاني و الخامس تجد المحكمة ان الادلة كافية لادانتك و تحديد عقوبتك بمقتضى احكام المواد (١١)اولا /أ و عن جريمة القتل كجرائم ضد الانسانية وبدلالة المادة (١٥) ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و تحديد العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، ومواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاكثرية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

يا صابر عبدالعزيز الدوري :

المحكمة دققت في قضيتك و الادلة المتوفرة كافية لادانتك عن جريمة الحرب بتوجيه الهجمات ضد المدنيين بصورة متعمدة و خلال نزاع مسلح داخلي و وفق الفرة (أ) من المادة (١٣) رابعا وكذلك وجدت ان الادلة كافية لادانتك عن جريمة التدمير او الاستيلاء على ممتكلات الطرف المعادي حسب احكام الفقرة (ل) من المادة (١٣) رابعا ، وبذلك تجد المحكمة ان الادلة كافية لادانتك وتحديد عقوبتك بمقتضى احكام المادة (١٣) رابعا/ م، ل ، وبدالالة المادة (١٥) ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، والمادة (٤٧٨) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاكثرية وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

قررت المحكمة الحكم عليك :

١.الحكم على المدان صابر عبدالعزيز الدوري بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة الابادة الجماعية استنادا لاحكام المادة (١١)اولا /أ ، و ثانيا /هـ ، وبدلالة المادة (١٥) اولاً ، ثانيا ، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل حضوريا و صدر القرار بالاتفاق قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

٢.الحكم على المدان صابر عبدالعزيز الدوري بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢)اولا /أ وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا ، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد

٣. الحكم على المدان صابر عبدالعزيز الدوري بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه او ضد افراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الاعمال الحربية كجريمة من جرائم الحرب وفقا لاحكام المادة (١٣)رابعا/أ ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (٤٠٦) أ ، ب ، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٤.الحكم على امدان صابر الدوري بالسجن (١٠) سنوات لاشتراكه بارتكاب جريمة التدمير و الاستيلاء على ممتلكات

الطرف المعادي ما لم يكن التدمير او الاستيلاء امرا الزمته ضرورات الحرب كجريمة من جرائم الحرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/٤ ، ل و بدلالة المادة (١٥) اولا، ثانيا، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (٤٧٨) ثالثا ،و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز استنادا لاحكام المادة (١٨٢)/أ الاصولية و افهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٥.لم يتم احتساب مدة موقوفية المدان صابر عبدالعزيز الدوري كونه مرجئ تقريرمصيره عن هذه القضية لانه موقوف في ذمة قضية اخرى .

٦.تنفذ العقوبات اعلاه بالتعاقب قدر تعلق الامر بالمتهم صابر الدوري استنادا لاحكام القاعدة (٦٥) ثانيا من قواعد الاجراءات و جمع الادلة الخاصة بالمحكمة و المادة (١٤٢) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ .

٧.مصادرة الاموال المنقولة و غير المنقولة لمدان استنادا لاحكام المادة (٢٤) سادسا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .

٨.افهم المتهم بان اوراق الدعوى سترسل تلقائيا للهيئة التمييزية لتدقيقها تميزا استنادا لاحكام المادة (٢٥٤) /أ ،من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ .

٩.لعدم كفاية الادلة المتحصلة في القضية ضد المدان صابر الدوري عن التهم الموجهة ضده وفق احكام المواد (١١) / اولا ج ، و(١٢)/اولا ، ج، هـ ، و ،ح ، ض ،ي ، والمادة (١٣) /ثانيا ي، ف والمادة (١٣)/رابعا ، ح من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة الغاء التهم الموجهة ضده و الافراج عنه ، صدر القرار بالاتفاق استنادا لاحكام المادة (١٨٢)/ج من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حضوريا قابلا للتمييز و افهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٠.المحكمة اخذت بنظر الاعتبار عند تقديرها للعقوبة اعتذارك للضحايا من ابناء الشعب العراقي و كذلك ندمك على تلك الجرائم .

رابعا : المتهم سلطان هاشم احمد

جريمة الابادة الجماعية

يا سلطان هاشم احمد ، خلال عمليات الانفال الاولى و الثالثة و الرابعة والثامنة قمت باصدار الاوامر الى القطعات العسكرية للفيلق الاول الذي تحت امرتك بشن هجوم واسع على المدنيين الكرد من سكان القرى الكردية في شمال العراق باستخدام الاسلحة الكيمياوية و التقليدية بواسطة الطائرات و المدفعية و الراجمات وادى استعمال تلك الاسلحة الى القتل الجماعي للسكان المدنيين الكرد و قتل مواشيهم واحراق محاصيلهم الزراعية و الحاق ضرر جسدي وعقلي جسيم بهم و اخضاعهم لاحوال معيشية قاسية من نقص الغذاء و الدواء و الوقود و تنفيذا لاوامر المتهم علي حسن مجيد و تطبيقا لسياسة المدان صدام حسين و حزب البعث و تنفيذ اوامر المتهم حسين رشيد وبذلك تكون قد ارتكبت جريمة الابادة الجماعية بفقراتها (أ، ب، ج) وان الادلة كافية لادانتك و تجريمك عنها استنادا الى احكام المادة (١١)/اولا ، ا، ب، ج، والمادة (١١)/ثانيا ، هـ، وبدلالة المادة (١٥)/ثانيا و (٢٤) سادسا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و بدلالة المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و، و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل قرارا حضوريا وصدر بالاتفاق و افهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

الجرائم ضد الانسانية

يا سلطان هاشم احمد في عمليات الانفال الاولى والثانية والرابعة والثامنة اصدرت اوامر الى قوات الفيلق الاول الذي كان تحت امرتك بشن هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين الكرد في شمال العراق باستخدام الاسلحة التقليدية و الكيمياوية التي تم استعمالها بواسطة الطائرات و المدفعية و الراجمات ونتج عن استخدام تلك الاسلحة موت جماعي للناس الابرياء المدنيين و تدمير قراهم و منازلهم و حرقها و ترحيل من نجا منهم من الموت وابعادهم قسرا عن مناطق سكناهم و قراهم ، كل ذلك جرى تنفيذا لاوامر المتهم علي حسن مجيد و تطبيقا للسياسات الموضوعة من قبل حزب البعث المنحل و المدان صدام حسين كماو تم اعتقال الالاف من المدنيين الكرد و نقلوا بواسطة السيارات العسكرية الى مراكز الاعتقا و الاحتجاز في طوبزاوا و معسكر دوبز و نزاركي و نقرة السلمان و منظومات الاستخبارات العسكرية حيث تعرضوا الى معاملة لا انسانية داخل تلك المعتقلات نتج عنها وفاى العديد منهم و اختفاء الاف الذين لم يعرف مصيرهم لحد الان و اكتشفت رفاة العديد منهم من مقابر جماعية كل ذلك بقصد اهلاكهم وبذلك تكون قد ارتكبت جرائم ضد الانسانية وفق احكام المادة (١٢) بفقراتها (أ، ب، د، ط،ي) و بدلالة المادة (١٥) / د، هـ/ ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و بدلالة المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و، والمادة (٤٢١) و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧،٤٨،٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار حضوريا بالاتفاق بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤.

جرائم الحرب

يا سلطان هاشم احمد ، خلال عمليات الانفال الاولى والثالثة والرابعة والثامنة استخدمت الاسلحة الكيمياوية ضد المعارضة الكردية من خلال اصدارك الاوامر للقوات العسكرية التي كانت تحت امرتك بشن هجمات واسعة على القرى الكردية حيث قتل الكثير منهم او اصيبوا بالعوق او التشويه وكذلك قامت القطعات العسكرية المؤتمرة بإمرتك بتهديم المباني المحمية كالمساجد والمدارس والمستوصفات وقامت بنهب ممتلكات المواطنين و الاستيلاء عليها وترحيل الناجيين من الموت عن قراهم قسرا وبدون اي ضرورة عسكرية و كنت على علم ودراية بتلك الافعال الاجرامية و بذلك تكون قد ارتكبت جرائم الحرب التي تنطبق واحكام المادة (١٣)/رابعا،أ، د،ج،ل، وان الادلة كافية لادانتك وفق احكام المادة المذكورة وتحديد عقوبتك بمقتضاها وبدلالة المادة (١٥)/ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ واستنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب ، و، والمادة (٤٧٨) والمادة (٤٢١) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، حكما حضوريا وصدر بالاتفاق بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤، وأفهم علناً.

العقوبة:

١. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد وإلحاق ضرر جسدي او عقلي جسيم بافراد الجماعة واخضاع الجماعة عمدا لاحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم كجريمة ابادة جماعية استنادا لاحكام المادة (١١)اولا /أ، ب، ج ، وثانيا /هـ وبدلالة المادة (١٥) /اولا، ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة

مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٢. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة ضد الانسانية وفقا لاحكام المادة (١٢)اولا/ أ وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٣. حكمت المحكمة على المدان سلطان هاشم احمد بالإعدام شنقاً حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة الإبادة كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢) اولا /د ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا الى احكام المادة (١/٤٠٦ أ، ب، و)، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق قرارا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٤. الحكم على المدان سلطان هاشم أحمد بالسجن ١٠ سنوات لاشتراكه بجريمة إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان كجريمة ضد الانسانية استنادا لأحكامالمادة ١٢ أولا/ د، وبدلالة المادة ١٢ أولا، ثانيا والمادة ٢٤ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، وحددت العقوبة وفق أحكام المادة ٤٢١/ب وبدلالة مواد الاشتراك ٤٧، ٤٨، ٤٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وأفهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٥- الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالسجن مدى الحياة لاشتراكه بارتكاب جريمة الاخفاء القسري للاشخاص كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢) اولا/ ض، وبدلالة المادة (١٥) اولا، ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦)/ أ،ب،و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٦. الحكم على المدان سلطان هاشم أحمد بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة الأفعال اللا إنسانية كجريمة ضد الانسانية استنادا إلى أحكام المادة ١٢/ أولا/ ي، وبدلالة المادة ١٥ أولا، ثانيا، وبدلالة المادة ٢٤ منقانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، وحددت العقوبة استنادا الى أحكام المادة ١/٣٩٣ج، وبدلالة مواد الاشتراك ٤٧، ٤٨، ٤٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وأفهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٧. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/رابعا، أ، وبدلالة المادة ١٥ أولا، ثانيا، والمادة ٢٤ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقاً لأحكام المادة ١/٤٠٦، أ، ب، و، وبدلالة مواد الاشتراك ٤٧، ٤٨، ٤٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وأفهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٨. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالسجن (٧) سنوات لاشتراكه بارتكاب جريمة تعمد توجيه هجمات ضد مبان مخصصة لاغراض دينية و تعليمية كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا ،د، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفقا لاحكام المادة (٤٧٩/ ثانيا) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٩. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالسجن (١٥) سنة لاشتراكه بارتكاب جريمة اصدار اوامر بترحيل سكان مدنيين كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا،ح، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقا لاحكام المادة (٤٢١)/أ، ب، د، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٠. الحكم على المدان سلطان هاشم احمد بالسجن (٧) سنوات لاشتراكه بارتكاب جريمة تدمير أو الاستيلاء على ممتلكات الطرف المعادي كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا،ل، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفقا لاحكام المادة (٤٧٩) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز استنادا لاحكام المادة (١٨٢/أ) من قانون المحاكمات الأصولية، وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١١. تحسب مدة موقوفية المدان سلطان هاشم احمد من تاريخ ٢٠٠٤/٧/١ وحتى صدور هذا القرار في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٢. تنفذ العقوبة الاشد بحق المدان سلطان هاشم احمد استنادا الى احكام المادة (١٤٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.

١٣. مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة للمدان سلطان هاشم احمد استنادا لاحكام المادة (٢٤)/سادسا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

١٤. افهم المدان سلطان هاشم احمد بان اوراق الدعوى سترسل تلقائيا الى الهيئة التمييزية لتدقيقها تمييزاً استنادا لاحكام المادة (٢٥٤)/أ، من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

١٥. لعدم كفاية الادلة المتحصلة في القضية ضد المدان سلطان هاشم احمد عن التهم الموجهة ضده وفق احكام المادتين (١٢)/اولا، ج،و،ح، و(١٣)/رابعا، هـ، من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، قررت المحكمة الغاء التهم الموجهة ضده والافراج عنه وصدر القرار بالاتفاق استنادا الى احكام المادة (١٨٢)/ج، من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

خامسا: المتهم حسين رشيد محمد التكريتي

لقد كنت في عام ١٩٨٧ عضوا في القيادة العامة للقوات المسلحة و معاونا لرئيس اركان الجيش للعمليات وقد ثبت لهذه المحكمة من خلال سير المحاكمة ومن المستندات والوثائق العديدة التي عرضت خلال الجلسات ومن خلال اقوال الضحايا والشهود انك قمت بالاشتراك و المساهمة مع رئيس اركان الجيش و المتهم سلطان هاشم احمد بوضع الخطط العسكرية لمهاجمة القرى الكردية في شمال العراق والتي سميت بخطط عمليات الانفال كما حضرت كافة المؤتمرات

والاجتماعات المخصصة لهذا الغرض ومن المؤتمرات التي عقدت في مقر الفيلق الاول في كركوك والتي تم بموجبها اقرار تلك الخطط وتكليف المتهم سلطان هاشم احمد بقيادة تلك العمليات كما ثبت لهذه المحكمة انك قمت من خلال دائرة العمليات التي كنت تترأسها في تلك الفترة بتجهيز القطاعات العسكرية بما تحتاجها من موارد مادية و بشرية كالاسلحة والاعتدة بمختلف انواعها وانك كنت مسؤولا عن تنفيذ و تطوير الهجمات على القرى الكردية ومتابعة اوامر القائد العام للقوات المسلحة واوامر رئيس اركان الجيش خلال تلك العمليات، وبناء على ذلك فان المحكمة تدينك بما يأتي:

١. انك قد ساهمت متعمدا خلال فترة ما قبل الانفال وخلال عمليات الانفال بقتل السكان المدنيين الكرد في شمال العراق والحاق الضرر الجسدي باستخدام كافة انواع الاسلحة في مهاجمة تلك القرى بقصد اهلاكهم كليا او جزئيا وبذلك تكون قد ارتكبت جريمة الابادة الجماعية وافعالاً تنطبق واحكام الفقرتين (أ،ب) من البند اولاً من المادة (١١) وبدلالة المادة (١٥) /ثانيا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

٢. لقد ساهمت متعمدا في شن هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان الكرد في شمال العراق مما ادى الى قتل السكان المدنيين وابادتهم وحرق قراهم و تدميرها وتعريضهم للمعاملة غير الانسانية التي نتج عنها وفاة العديد منهم و اخفاء الكثير منهم ودفنهم في القبور الجماعية التي تم اكتشاف العديد منها في محافظتي نينوى والمثنى وغيرهما وكان كل ذلك بقصد ابادة السكان الكرد حيث انك كنت على علم ودراية بذلك من خلال وضعك الخطط العسكرية و متابعتها و تنفيذها وما ترتب عليها من نتائج وبذلك تكون قد ارتكبت جرائم تنطبق واحكام الفقرتين (أ،ب) من البند اولاً من المادة (١٢) وبدلالة المادة (١٥) /ثانيا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

٣. لقد ساهمت في التخطيط لاستخدام الاسلحة الكيمياوية في شمال العراق ضد قوات المعارضة الكردية وقد استهدف الهجوم بالاسلحة الكيمياوية حياة السكان المدنيين غير المشاركين في القتال ضد السلطة مما ادى الى قتلهم او تشويههم او الاعتداء على كرامتهم كما استهدف الهجوم المباني المحمية كالمساجد و المدارس والمستوصفات وبذلك تكون قد ارتكبت جرائم تنطبق واحكام الفقرتين (أ، د) من البند رابعا من المادة (١٣) وبدلالة المادة (١٥)/ثانيا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وتحديد العقوبات استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) /ب، من قانون العقوبات رقم (١٦٩) المعدل.

قرار الحكم:

١. الحكم على المدان حسين رشيد محمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد والحاق ضرر جسدي او عقلي جسيم كجريمة ابادة جماعية استنادا لاحكام المادة (١١) اولا/ب ، وبدلالة المادة (١٥) اولاً ، ثانيا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفقا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و، من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٤٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٢. الحكم على المدان حسين رشيد محمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة القتل العمد كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢) اولا/أ وثانيا/هـ، وبدلالة المادة (١٥) اولا وثانيا، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفق احكام المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و، من قانون

العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وأفهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٣. الحكم على المدان حسين رشيد محمد بالاعدام شنقا حتى الموت لاشتراكه بارتكاب جريمة توجيه هجمات ضد السكان المدنيين كجريمة حرب ، استنادا لاحكام المادة (١٣) رابعا،أ وبدلالة المادة (١٥) اولا وثانيا، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و، من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا وقابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٤. الحكم على المدان حسين رشيد محمد بالسجن (٧) سنوات لاشتراكه بارتكاب جريمة تعمد توجيه هجمات ضد مبان مخصصة لاغراض دينية كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣) رابعا/د، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفقا لأحكام المادة (٢/٤٧٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز استنادا لاحكام امادة (١٨٢) الاصولية وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٥. لا تحتسب مدة موقوفية المدان حسين رشيد محمد كونه مرجئ تقرير مصيره عن هذه القضية، ذلك كونه موقوفا عن قضية اخرى.

٦. تنفذ العقوبة الاشد بحق المدان حسين رشيد محمد استنادا لاحكام المادة (١٤٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٧. مصادرة الاموال المنقولة و غير المنقولة للمدان استنادا لاحكام المادة (٢٤) سادسا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

٨. افهام المتهم بان اوراق الدعوى سترسل تلقائيا الى الهيئة التمييزية لتدقيقها تمييزا استنادا لاحكام المادة (٢٥٤)/أ ،من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

٩. لعدم كفاية الادلة المتحصلة في القضية ضد المدان حسين رشيد عن التهم الموجهة ضده وفق احكام المواد (١١) / اولا ج ، و(١٢)/اولا ، ج، د،هـ ، و ،ح ، ض ،ي ، والمادة (١٣)/ رابعا، هـ، ح، ل، من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة الغاء التهم الموجهة ضده والافراج عنه ، وصدر القرار بالاتفاق استنادا لاحكام المادة (١٨٢)/ج من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

سادسا: المتهم علي حسن مجيد

الابادة الجماعية:

يا علي حسن مجيد..

١. في الفترة بين آذار/١٩٨٧ و ايلول/ ١٩٨٨ كنت عضوا في مجلس قيادة الثورة المنحل ومسؤول مكتب تنظيم الشمال بموجب القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ نفذت سياسة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة المنحلين واهداف المدان صدام حسين في المنطقة الكردية في شمال العراق ومنحت صلاحية التقرير الملزم لجميع اجهزة الدولة العسكرية والمدنية و الامنية والحزبية ومنحت صلاحيات مجلس الامن القومي ولجنة شؤون الشمال.

٢. خلال العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ اصدرت الاوامر الى القطعات العسكرية واجهزة الامن والاستخبارات ومنظمات حزب البعث المنحل لقتل المواطنين الكرد في شمال العراق والحاق الضرر الجسدي والعقلي الجسيم بهم وأخضعتهم لظروف معيشية قاسية من خلال الهجمات الواسعة التي نفذتها القوات العسكرية للفيالق الاول و الثاني والخامس ضد القرى الكردية في شمال العراق باستخدام الاسلحة الكيمياوية و التقليدية وعلى نطاق واسع بواسطة المدفعية والراجمات والطائرات و نتج عن تلك العمليات ابادة جماعية لابناء القرى الكردية عن طريق القتل و الحاق الضرر الجسدي والعقلي واخضعتهم لاحوال معيشية قاسية من خلال فرضك الحصار الاقتصادي عليهم عن طريق منع الدواء والغذاء و الوقود وقتل مواشيهم واحراق محاصيلهم الزراعية وتهديم قراهم و بقصد اهلاكهم اهلاكا كليا او جزئيا، وبذلك تكون قد ارتكبت جريمة الابادة الجماعية.

ان الادلة المتوفرة كافية لادانتك و تجريمك عنها عملا بأحكام المادة (١١) اولا/ أ ،ب ،ج والمادة (١١/ثانيا أ،هـ ، وبدلالة المادة (١٥)/اولا، ثانيا، ورابعا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا لسنة ٢٠٠٥ وتحديد العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

الجرائم ضد الانسانية:

يا علي حسن مجيد...

خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ قمت باصدار الاوامر الى القطعات العسكرية واجهزة الامن ومنظمات حزب البعث المنحل بشن هجوم واسع النطاق ومنهجي ومنظم على السكان المدنيين في شمال العراق من القرى الكردية باستخدام كافة انواع الاسلحة ومنها السلاح الكيمياوي بواسطة الطائرات والسمتيات والمدفعية والراجمات ونتج عن كل تلك الهجمات الواسعة قتل الاف من القرويين المدنيين وحرق وتدمير قراهم وترحيلهم وابعادهم قسرا عن مناطق سكناهم وقراهم واعتقالهم واحتجازهم في معسكرات طوبزاوه والدبس و نزاركي وبحركة ونقرة السلمان حيث تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي وعانوا من الجوع و الامراض ومات من جراء ذلك الكثير منهم داخل المعتقلات واختفى الآلاف منهم اضافة الى القتل الجماعي الميداني وسوق الالاف منهم الى المقابر الجماعية بقصد اهلاكهم، بذلك تكون قد ارتكبت جرائم ضد الانسانية وفق احكام المواد (١٢)/اولا بفقراتها أ، ب،د،هـ ، و، ض، ي، وبدلالة المادة (١٥) ثانيا ورابعا، والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا واستنادا لأحكام المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و، والمادة (٤٢١)/ ب، ج، د، والمادة (٣٣٣) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

جرائم الحرب

يا علي حسن مجيد...

خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، خلال عمليات الانفال اصدرت الاوامر والتوجيهات الى القطعات العسكرية واجهزة الامن والاستخبارات و منظمات حزب البعث المنحل بشن هجمات واسعة بالاسلحة الكيمياوية و التقليدية ضد قوات البيشمركة و الاحزاب الكردستانية وغيرها من قوات المعارضة وفي نزاع مسلح داخلي حيث قتل الالاف نتيجة الهجمات بالاسلحة الكيمياوية والتقليدية واعاقة الالاف و تشويههم او الاعتداء على كرامتهم و مهاجمة المباني المحمية و

تدميرها و تدمير القرى و مساكن المدنيين الكرد ونهب ممتلكاتهم و الاستيلاء عليها و ترحيلهم قسرا عن قراهم و دورهم دون ضرورات عسكرية و بذلك تكون قد ارتكبت جرائم حرب وفق احكام المادة (١٣)/رابعا بفقراتها أ،د،هـ ،ح،ل، وبدلالة المادة (١٥) ثانيا ورابعا ، و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ واستنادا الى المادة (١/٤٠٦) أ، ب، و ، والمادتين (٤٥٢) و(٤٢١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل قرارا حضوريا صدر بالاتفاق وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

قرار الحكم:

١. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه جريمة القتل العمد وإلحاق ضرر جسدي او عقلي جسيم بافراد من الجماعة واخضاع الجماعة عمدا لاحوال معيشية يقصد بها اهلاكها الفعلي كليا او جزئيا كجريمة ابادة جماعية وفقا لاحكام المادة (١١)اولا /أ، ب، ج ، وثانيا /أ،هـ، وبدلالة المادة (١٥) /اولا، ثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا الى احكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

٢. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه جريمة القتل العمد كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢)اولا/أ وبدلالة المادة (١٥) اولا وثانيا والمادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٣. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه جريمة الابادة كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢)اولا /ب وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب، و ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٤. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن (١٠) سنوات لارتكابه جريمة ابعاد السكان او النقل القسري للسكان كجريمة ضد الانسانية استنادا لاحكام المادة (١٢) اولا /د ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (٤٢١/ب) ، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٥. الحكم على المدان علي حسن المجيد بالسجن ١٠ سنوات لارتكابه جريمة التعذيب كجريمة ضد الانسانية وفقا لاحكام المادة ١٢/ أولا، و، وبدلالة المادة ١٥/ أولا وثانيا والمادة ٢٤ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا لاحكام المادة ٣٣٣ وبدلالة مواد الاشتراك ٤٧، ٤٨، ٤٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وأفهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٦. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه جريمة الاخفاء القسري للاشخاص كجريمة ضد الانسانية وفقا لاحكام المادة (١٢)اولا /ض وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب ، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٧. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة الافعال اللاانسانية الاخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدا في معاناة شديدة او في اذى خطير يلحق بالجسم او بالصحة العقلية او البدنية كجريمة ضد الانسانية وفقا لاحكام المادة (١٢)اولا/ي ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (٢/٣٩٣)،ج، و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٨. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه جريمة تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه او ضد افراد مدنيين لايشاركون مباشرة في الاعمال الحربية كجريمة وفقا لاحكام المادة (١٣) رابعا ،أ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (١/٤٠٦) أ ، ب ، و، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

٩. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن (٧) سنوات لارتكابه جريمة تعمد توجيه هجمات ضد مبان مخصصة لاغراض دينية و تعليمية كجريمة حرب وفقا لاحكام المادة (١٣) رابعا ،د، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (٢/٤٧٩) و بدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٠. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن (١٥) عاما لاشتراكه بارتكاب جريمة نهب اية بلدة او مكان حتى وان تم الاستيلاء عليه عنوة كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا،هـ، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة وفق احكام المادة (٤٥٢) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١١. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن (١٠) سنوات لارتكابه جريمة اصدار اوامر بترحيل السكان المدنيين لاسباب تتصل بالنزاع مالم يتم ذلك من اجل المدنيين المعنيين او لاسباب عسكرية ملحة كجريمة حرب وفقا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا،ح، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ و حددت العقوبة استنادا لاحكام المادة (٤٢١)/ب، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١)لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٢. الحكم على المدان علي حسن مجيد بالسجن (٧) سنوات لاشتراكه في ارتكاب جريمة تدمير أو الاستيلاء على

ممتلكات الطرف المعادي مالم يكن التدمير او الاستيلاء امرا ألزمته ضرورات الحرب كجريمة حرب استنادا لاحكام المادة (١٣)/ رابعا، ل، وبدلالة المادة (١٥) اولا و ثانيا و المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفق أحكام المادة (٢/٤٧٩) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل و صدر القرار بالاتفاق حضوريا قابلا للتمييز و استنادا لاحكام المادة (١٨٢)/أ، الأصولية وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٣. عدم احتساب مدة موقوفية المدان علي حسن مجيد كونه مرجئ تقرير مصيره في هذه القضية وهو موقوف على ذمة قضية اخرى .

١٤. تنفذ العقوبة الاشد بحق المدان علي حسن مجيد استنادا لاحكام المادة (١٤٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.

١٥. مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة للمدان علي حسن مجيد استنادا لاحكام المادة (٢٤)/سادسا من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

١٦. افهم المدان علي حسن مجيد بان اوراق الدعوى سوف ترسل تلقائيا الى الهيئة التمييزية لتدقيقها تمييزاً استنادا لاحكام المادة (٢٥٤)/أ، من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١. وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

١٧. لعدم كفاية الادلة المتحصلة في القضية ضد المدان علي حسن مجيد عن التهم الموجهة ضده وفق احكام المادة (١٢)/اولا، ج،هـ،ح، من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، قررت المحكمة الغاء التهم الموجهة ضده والافراج عنه وصدر القرار بالاتفاق استنادا الى احكام المادة (١٨٢)/ج، من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل حضوريا قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤ .

سابعا:

١. للمدعين بالحق المدني مراجعة المحاكم المختصة بشأن الاضرار التي لحقت بهم جراء الجرائم المرتكبة ضدهم.

٢. في تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ تم ايقاف الاجراءات القانونية بحق المدان صدام حسين المجيد لثبوت وفاته وذلك لتنفيذ عقوبة الاعدام بحقه لادانته في قضية (الدجيل) استنادا لاحكام المادتين (٣٠٠) و (٣٠٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١.

٣. تسلم رفات الضحايا الذين تم اخراج جثثهم من المقابر الجماعية الى ذويهم للقيام باجراءات ومراسيم الدفن وفق ما تقتضيه الشريعة الاسلامية السمحاء وحسب الاصول والقانون.

٤. تمت مفاتحة محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا لاتخاذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص الواردة اسماؤهم في الوثائق وسير التحقيق والمحاكمة تنفيذا لقرار المحكمة المؤرخ في ٢٠٠٧/٥/١٦. والمثبتة اسماؤهم في القائمة المرفقة بقرار الحكم والتي تبدأ بالتسلسل ١/ وفيق عجيل السامرائي و تنتهي بالتسلسل ٤٢٣/ محمد سعيد أحمد محمد الهاروني.

٥. يتم تحديد اتعاب المحاماة للمحامين المنتدبين عن المتهمين وفق الضوابط المتفق عليها مع مكتب الدفاع في المحكمة.

٦. صدر هذا القرار حضوريا و بالاتفاق قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢٠٠٧/٦/٢٤.

جريمة الانفال و مسؤوليات الدولة الاتحادية

*محمد شيخ عثمان

في كل عام وفي هذا الشهر نستعيد ذكرى واحدة من أكبر جرائم العصر والتي راح ضحيتها (١٨٢٠٠٠) من أبناء شعب كردستان، ضحايا النزعة الدكتاتورية الشوفينية البائدة، في جريمة الأنفال التي تعبر عن أبشع أساليب الكره للإنسانية والحقد على كرامة الحياة.لقد سمح الصمت الكبير للمجتمع الدولي بمرور الجرائم وتكرارها وجعل الثمن الذي دفعه شعب كردستان باهظا في جميع النواحي الانسانية والحرية والحقوق الشخصية والقومية.

لاشك ان محاكمة الطاغية صدام و(٦)من أعوانه من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية جريمة (الانفال) وكذلك مجلس الرئاسة العراقية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ «باعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس»،حققت جزءا اساسيا من العدالة ازاء التعامل مع هذه الجريمة، ولكن من الخطأ اعتبار الاحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية واعتراف مجلسي النواب والرئاسة بالجريمة كابادة جماعية كافيا لطي صفحة جديدة بياضها تعكس صفاء قلوب شعب كردستان ازاء عقلية لايزال هناك من يريدها نهجا له، فالدولة العراقية مطلوب منها خطوات جادة من شأنها إزالة آثار هذه الجريمة النكراء فليس من مسؤولية الكرد وحدهم بل من مسؤولية الدولة العراقية العمل على نيل اعتراف المجتمع الدولي باعتبار الانفال جريمة ابادة جماعية وضد الانسانية واتخاذ جميع القرارات والخطوات التي تترتب على هذا الاعتراف الدولي من تقديم اعتذار رسمي من قبل الدولة العراقية، ومقاضاة الشركات التي زودت النظام بالاسلحة المحظورة الى محاكمة بقية مرتكبي هذه الجريمة، اضافة الى تعويض الضحايا والمتضررين وذويهم وإحياء الذكرى السنوية لهذه الفاجعة على مستوى العراق والعالم الحر أيضا.

في ذكرى هذه الجريمة و في كل عام

نجدد التاكيد على حقيقة راسخة تقضي بوجوب تحمل الدولة العراقية الاتحادية تعويض الضحايا والمتضررين من هذه الجريمة بصورة منصفة تؤكد على التغيير الحقيقي للحكم في العراق الجديد، فمن البديهي أن تتحمل الدولة العراقية الآثار المترتبة عن الجريمة شأنها شأن الديون التي كانت بذمة دولة العراق في عهد نظام صدام والتعويضات التي تمت دفعها لدولة الكويت بسبب غزوها.

ورغم أن قرار رئاسة مجلس النواب كان مقتضبا جدا ولم يشر فيه إلى من يتحمل المسؤولية وماذا يترتب عليه ولم يتطرق إلى التعويضات.. لكن قرار المحكمة الجنائية بهذا الخصوص واضح وجلي يقضي بتحمل الحكومة الاتحادية هذه المسؤولية.

استفسرت عددا من مسؤولي حكومة اقليم كردستان عن صواب تعويض ذوي المؤنفلين والمتضررين من هذه الجريمة من ميزانية اقليم كردستان ولم أتلق ردا وافيا ولكن الحقائق تؤكد ضرورة قيام الحكومة الاتحادية بهذا الواجب تحقيقا للعدالة ولتكون درسا بليغا لجميع الانظمة المتعاقبة في العراق بأن هذه الدولة تدفع ثمن جرائم الاستبداد ضد شعبها.

هذا الموضوع أمر ينبغي البت فيه من قبل الحكومة الاتحادية التي كان حريا بها أن تبادر قبل أن تُطالب، كذلك على قيادة اقليم كردستان والنواب الكرد في مجلس النواب واصدقاء الكرد من العرب، زيادة ضغوطهم كي تتحقق هذه العدالة ولتتحول مسؤولية اقليم كردستان من صرف تعويضات الى المزيد من العناية والاهتمام بهم.

وكذلك من صميم واجبات الدولة الاتحادية وضع حد للمد الاعلامي الممجد والداعم لصدام ونظامه البائد وحزبه العبثي على المستوى الداخلي والخارجي استنادا الى الواجبات الدستورية في اجتثاث الفكر الصدامي والبعثي البائد وليس الركون الى الصمت المريب ازاء هذا المد العبثي بحجة حرية الفكر والتعبير .

ستبقى جريمة الأنفال وكل جرائم الدكتاتورية ماثلة في ضمير ورؤى شعب كردستان وأجياله القادمة ولن تزيدنا الا حرصا واصرارا على التمسك بالخيار الديمقراطي الاتحادي الحر والتصدي للاستهتار بقيم الحياة النبيلة والحرية.

*رئيس التحرير

وزارة العدل تؤكد قلقها من تزايد حالات انتهاك كرامة الأنسان

أعربت وزارة العدل في حكومة إقليم كوردستان، يوم السبت ٢٠٢٣/٤/١٥، عن قلقها من تزايد حالات القتل والثأر وإنتهاك كرامة الإنسان.

وقالت وكيل الوزارة شيلان عارف في بيان، تزامن مع تعرض محام في أربيل إلى الخطف الضرب والتهديد: "قلقون مما يشهده إقليم كوردستان من عمليات القتل والاعتداء وانتهاك كرامة الإنسان واللجوء إلى الثأر والترهيب لحسم المشاكل خارج أسوار المحاكم، لاسيما الاعتداء الجائر الذي طال محام في عاصمة إقليم كوردستان".

وأضافت: أن "الحادث اعتداء على كرامة كل أفراد الأسرة القضائية"، مشيرة إلى "ضرورة اتخاذ موقف من الاعتداء وإنزال أشد العقاب بالمعتدين".

وأعربت عن دعمها المطلق للمحاميين جميعا ونقابتهم، مؤكدة أنهم "جانب مهم وأساسي من الأسرة القضائية".

وتعرض المحامي محمد صوفي البالغ من العمر ٥٢ عاما في مدينة اربيل الى الخطف والتعذيب من قبل مجموعة من المسلحين وذلك بعد توكيله بقضية طلاق.

مركز ميترو يدين أختطاف محام وتعذيبه

الى ذلك ادان مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين قيام مجموعة مسلحة فجر السبت، بأختطاف المحامي (محمد يابة صوفي) البالغ من العمر ٥٢ عاماً، والاعتداء عليه وتعذيبه قبل ان يقدموا على حلق شعره، ونشر تلك الجريمة المروعة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال مركز ميترو في بيان: ان المحامي (محمد يابة صوفي) الذي كان يتابع ملف قضية انفصال بين زوجين في المحكمة، قال في تصريح له لوسائل الاعلام: «ان اقارب زوج المشتكية قاموا بأختطافي، ونقلوني الى مكان مجهول، بعد ان اوثقوا يدي، وبدأو بتعذيبي لمدة زادت على الثلاث ساعات، ونتيجة التعذيب كسر أنفي واسناني ورأسي نتيجة الضرب الشديد» وأضاف قائلاً «أنهم سحبوا السكاكين مهددين بقطع أذني، وهددوا بقتل أطفالي، اذا كشفت عن عملية الاختطاف».

واضاف البيان: شهدت مدن اقليم كوردستان في السنوات الماضية حوادث مماثلة، قام فيها مواطنون نتيجة مشاكل اجتماعية او خلافات سياسية او كأنتقام لخلافات شخصية، وكان آخرها قيام مواطن بحلق رأس مطرب شعبي ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي نهاية شهر آذار في العاصمة اربيل.

وتابع البيان: ان مركز ميترو الذي يرفض بشدة كل خرق للقانون والتصرف خارجه، وبذلك فأن مركز ميترو يدين وبشدة اختطاف المحامي وتعذيبه ونشر كل ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، لان ذلك يمس الكرامة الانسانية للمواطن ويمثل خرقاً كبيراً للقانون.

كما يطالب مركز ميترو السلطات الامنية بالتحقيق العاجل في المسألة والقاء القبض عليهم وايقاع اقصى العقوبات بحقهم وفق القانون ليكونوا عبرة لغيرهم، لكي لاتتكرر مثل هذه الحوادث، لان ذلك يمثل اعتداءاً على القانون الوضعي وعلى العادات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، كما انه يمثل انتهاكاً لكل القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية التي يلتزم بها العراق.

حيث جاء في المادة الاولى للاعلان العالمي لحقوق الانسان «يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء» .أن كلمة الكرامة تسبق كلمة الحقوق، وذلك لأن الكرامة هي أساس كافة حقوق.

برلمانيون عراقيون: حكومة الإقليم تبرر الهجوم على السليمانية بذرائع واهية

العثور على جثتي شخصين استهدفتهما مسيرة تركية في شيلادزي

قال نواب كرد في مجلس النواب العراقي، أننا "نعمل على إيجاد توافق داخل البرلمان من أجل منع هجوم آخر على مطار السليمانية واتخاذ الإجراءات اللازمة"، وأكدوا أن "حكومة الإقليم تبرر الهجوم الغير مشروع على السليمانية بذرائع واهية".

في ٧ نيسان الجاري قصفت طائرات مسيرة تابعة للدولة التركية المحتلة مطار السليمانية حيث كان هدف الدولة التركية هو القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، لكن الهجوم لم يحقق هدفه.

وحول هجمات الدولة التركية المستمرة على إقليم كردستان وخاصة الهجوم الأخير على مطار السليمانية، تحدث برلمانيون عراقيون لـروج نيوز.

وأفاد عضو البرلمان العراقي عن كتلة جماعة العدل سوران عمر أن "لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي حققت في موقع الهجوم التركي"، مضيفاً إن "اللجنة ستعد تقريراً وترفعه إلى مجلس النواب العراقي، بعد ذلك سيقرر البرلمان ما يمكنه فعله رداً على قصف تركيا لمطار السليمانية".

كما أعرب بريار رشيد، البرلماني عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب، عن آرائه حول الهجوم نفسه بقوله: "المشكلة تتعلق بالعراق ككل وليس فقط مشكلة مدينة السليمانية وإقليم كردستان لوحدها، كان من الضروري أن تصدر حكومة الإقليم بيانًا قويًا بشأن الهجوم، إلا أن حراكهم كان ضعيفاً كما شرعوا الهجوم بحجج واهية، بصفتنا كتلة YNK في مجلس النواب، نقوم بعمل جاد في هذا الهجوم".

في ختام حديثه قال بريار رشيد: إن "هذه التصرفات التي تقوم بها الدولة التركية غير مقبولة بأي شكل من الأشكال ونحن نعمل على خلق توافق داخل البرلمان ضد هذه الاعتداءات واتخاذ الإجراءات اللازمة".

الى ذلك أكد الصحفي أوميد بروشكي الذي كان معتقلا في سجون الحزب الديمقراطي الكردستاني، أن المواطنين "عارف عمر وأحمد حسين" اللذين تم العثور على جثتيهما، يوم الجمعة، استشهدوا بقصف تركي على ناحية شيلادزي.أكد الصحفي أوميد بروشكي لـروج نيوز بأن "الجثتين الذين عثر عليهما في ناحية شيلادزي ضمن محافظة دهوك هم لأهالي الناحية، وتعرضوا إلى قصف من قبل طائرات الدولة التركية عندما كانا متوجهين إلى الجبال لجمع الأعشاب البرية".

واستنكر بروشكي صمت حكومة إقليم كردستان تجاه هجمات الدولة التركية المحتلة على إقليم كردستان، مطالباً في الوقت ذاته حكومة إقليم كردستان لعدم التزام الصمت أمام ما تفعله الدولة التركية المحتلة في مناطق إقليم كردستان.

والمواطنان اللذين تم العثور عليهما هما "عارف عمر يبلغ من العمر ٥٠ عام وهو أب لـ ١٢ طفل وأحمد حسين يبلغ من العمر ٣٢ وهو أب لـ ٥ أطفال".

زعيم التيار الصدري يعلن تجميد نشاطات تياره لعام كامل

أعلن الزعيم الديني الشيعي مقتدى الصدر يوم الجمعة تجميد غالبية نشاطات التيار الصدري، أحد أبرز التيارات السياسية في العراق، لمدة «لا تقل» عن عام.أعتاد الصدر الذي ينادي باستمرار لمحاربة الفساد السياسي أن يفاجئ أنصاره وخصومه بقرارات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. فخلال العام الماضي كان قد اعلن انسحابه من الحياة السياسية.وقال الصدر في تغريدة على موقع تويتر «أن أكون مصلحاً للعراق ولا أستطع أن أصلح (التيار الصدري) فهذه خطيئة. وأن أستمر في قيادة (التيار الصدري) وفيه (أهل القضية) وبعض الفاسدين وبعض الموبقات، فهذا أمر جلل».يأتي أعلان الصدر، بعد تداول عراقيين ومنصات اعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو منسوبًا لأحد مؤيدي جماعة غامضة تطلق على نفسها «أنصار القضية» دعا خلاله إلى «حملة اعلان البيعة للإمام الموعود المنتظر السيد مقتدى الصدر»، في أشارة الى الأمام الغائب المهدي الذي يأمل الشيعة عودته.لذلك قرر الصدر في التغريدة أن «من المصلحة تجميد التيار أجمع ما عدا صلاة الجمعة وهيئة التراث و(براني السيد الشهيد)، لمدة لا تقل عن سنة».

وتمارس هيئة التراث نشاطات ثقافية دينية، ويطلق الشيعة تسمية «براني» على بهو واسع قرب مبنى مرقد أئمة ورجال الدين البارزين.كذلك «يغلق مرقد الوالد إلى ما بعد عيد الفطر»، الذي يبدأ بعد العشرين من الشهر الحالي ويستمر ثلاثة أيام.

من جانبها، قررت محكمة تحقيق الكرخ ببغداد، «توقيف ٦٥ متهماً من افراد عصابة ما يسمى (أصحاب القضية) التي تروج لافكار تسبب اثارة الفتن والاخلال بالأمن المجتمعي»، حسبما نقل إعلام القضاء الأعلى.

اتخذت المحكمة قرارها بالتنسيق مع جهاز الامن الوطني كونه الجهة المختصة بالتحقيق.

وكالة فرانس بريس

ريبوار محمد أمين:

الاتفاق مع بغداد لن يكون المنقذ الاقتصادي للشعب الكردي

اعتمد إقليم كردستان بشكل كبير على صادرات النفط للإيرادات قبل قرار محكمة التحكيم الدولي لغرفة التجارة باريس تعليق الصادرات النفطية ، كما فعلت بغداد ، التي تمثل حوالي ٩٠ في المائة من اقتصاد البلاد.

أدت المشاكل النفطية المستمرة بين الجانبين من جهة إلى فشل اقتصادي وركود اقتصادي ، وفي نهاية المطاف خلقت مشاكل لبغداد بتعليق ٤٥٠ ألف برميل نفط يومياً ، والتي يجب على بغداد الآن أن ترسل الميزانية إلى اقليم كوردستان.

> بدون مصادر دخل متعددة ، لن يكون الاتفاق مع بغداد هو المنقذ الاقتصادي للشعب الكردي

الاتفاق لن ينهي الأزمة

الاتفاق النهائي مع بغداد وعودة بغداد للموازنة لإقليم كوردستان لن ينهي الأزمة الاقتصادية والمالية في الإقليم للأسباب التالية:

١. الاعتماد على عائدات النفط هو في حد ذاته عدم استقرار اقتصادي لأن جميع التغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطبيعية في الدولة والإقليمية والعالمية تخلق تأثيرًا مباشرًا وتقلل الإيـرادات وعجز الميزانية وتفشل الخطط الاقتصادية.

٢. بغداد نفسها تعاني من مشاكل مستمرة بسبب اعتمادها على المصدر الوحيد للنفط وهي دائما في خطر الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار لأن أي تغييرات ستخلق مشاكل لعائدات النفط العراقي.

* تراجعت عائدات العراق إلى ٤٢ مليار دولار خلال جائحة فيروس كورونا وسترتفع إلى ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ ، مما يشير إلى أكبر تهديد وعدم استقرار الاقتصادي في العراق.

*العراق دائما على وشك الانهيار الاقتصادي ، ما الضمان الذي يقدمه لاقتصاد إقليم كوردستان؟

٣. يتم تخفيض استهلاك النفط تدريجياً والاتجاه نحو الطاقة الجديدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وبالتالي فإن مستقبل النفط غير مؤكد ، وستؤدي الحروب والصراعات إلى مستقبل غير مؤكد.

٤ _حاول بغداد الآن لتنويع المصادر وإيرادات متعددة وخطط لاستقرارها الاقتصادي.

النتائج

النفط ليس هو المورد الاقتصادي الـذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي لإقليم كوردستان بسبب التراجع النفط الموجود في المكمنه الاحتياطي لاقليم كوردستان ، مع اقتراب نهاية العالم لاستعمال النفط كالطاقة الرئيسية.

الحلول

على إقليم كوردستان أن يستثمر في القطاعات الإحدى عشرة الأخرى الاقتصادية للحصول على موارد اقتصادية متعددة ومع النفط في الإقليم جزء من الوقود المحلي مع غاز كردستان كمصدر للطاقة لإشعال احتياجات جميع القطاعات الأخرى للحكومة ، والتي سبق لي أن قدمت هذه المقترحات في جميع مقالاتي.

إن أهمية الاستثمار في جميع الموارد الأخرى ستوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المنطقة وتنهي التبعية الاقتصادي والسياسي لاقليم كوردستان على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي.

* ماجستير في عقود النفط والغاز و مستشار إعلامي لاتحاد الوطني الكردستاني لمجال الطاقة

رستم محمود:

الاتفاق النفطي...
مكاسب إقليم كردستان وخسائره

موقع «النهار العربي» اللبنانية

فيما تظهر بالتقادم ملامح «الاتفاق النفطي الموقت»، الذي وقعته الحكومة العراقية مع نظيرتها في إقليم كردستان لتصدير النفط المستخرج من حقول الإقليم عبر ميناء جيهان التركي، إلى حين إقرار قانون النفط والغاز الوطني، سأل «النهار العربي» خبراء قانونيين واقتصاديين عن «المكاسب والخسائر» التي سيجنيها الإقليم من الاتفاق راهناً، وكذلك عبر تأثيراته السياسية والاقتصادية والقانونية على قانون النفط والغاز الوطني، الذي من المُقرر أن تطرحه الحكومة العراقية بالتشاور مع حكومة إقليم كردستان على البرلمان المركزي قبل نهاية هذا العام.

أجمع الخبراء على ثلاث نتائج رئيسية لهذ الاتفاق: فمن جهة يمنح النفط المستخرج من الإقليم شرعية قانونية، وتالياً تراجُع القراءات القانونية والسياسية التي كانت تتهم الإقليم بـ«سرقة» النفط الوطني وتهريبه، وهو أمر أقرته محكمة باريس في قرارها التحكيمي بين الحكومتين العراقية والتركية حينما اعتبرت ان عوائد النفط المستخرج من إقليم كردستان كان يجب أن تُستخدم للمصلحة العامة. كذلك فإن الاتفاق يجبر طرفيه على التوافق بشأن أي قانون وطني للنفط والغاز مستقبلاً. إضافة إلى ذلك، فإن العوائد المالية والوضع التعاقدي لنفط إقليم كردستان ستكون أكثر شفافية ووضوحاً وكشفاً لجميع الجهات المراقبة، سواء البرلمانات أم الصحافة أم مؤسسات المراقبة المالية العالمية.

وحسب الأنباء التي سُربت عن اتفاق الطرفين، فإنه يقوم على أربع ركائز، تتضمن الأولى تحديد كمية ٤٠٠ ألف برميل نفط يُصدر يومياً من حقول إقليم كردستان إلى الخارج عبر ميناء جيهان التركي، لكن عبر شركة «سومو الوطنية العراقية لتصدير وترويج النفط»، وبحسب أسعارها. كذلك فإن لجنة ثنائية من وزراتي نفط الطرفين ستتولى الإشراف على عملية التصدير، ويتم إرسال كل

العوائد إلى حساب مصرفي لمصلحة حكومة الإقليم التي ستعين أيضاً نائباً لرئيس «سومو»، ليكون إقليم كردستان مشاركاً في عملية تحديد السياسات الوطنية العراقية في القطاع النفطي. ورابعاً ستُشكل لجنة قانونية اقتصادية مشتركة، لمفاوضة الشركات العالمية المتعاقدة مع إقليم كردستان، لإعادة ضبط شروطها، بما يتناسب مع الواقع الجديد.

معضلة «الابتزاز»

الخبير القانوني زاهد براجني، شرح في حديث لـ«النهار العربي» التفصيل المتعلق بسوء التوازن الذي كان قائماً بين الشركات العالمية وحكومة إقليم كردستان قائلاً: «لم يكن خافياً على أحد أن حكومة إقليم كردستان، منذ أن بدأت التأسيس للقطاع النفطي، كانت خاضعة لثلاثة أشكال من «الابتزاز»: واحد جغرافي، يتمثل بعدم امتلاك إقليم كردستان أي ميناء على البحر، وتالياً كان مجبراً على عقد توافق سياسي/مالي مع تركيا، لتجاوز ذلك التفصيل. كذلك كان إقليم كردستان في وضع مستضعف أثناء عمليات التعاقد مع الشركات النفطية، لأنها لم تكن تتحلى بما سمته الشركات العالمية «الشرعية الكافية»، وبذلك فرضت شروطاً تصل الى حد الحصول على ٤٠ في المئة من العوائد. مع الأمرين، كان الإقليم مضطراً للبيع دون الأسعار العالمية، لأن الشركات الشارية منه كانت معرضة لعقوبات ما».

وأكد براجني أن «كل ذلك صار من الماضي بحسب هذه الاتفاقية. لكن السؤال الكبير يتعلق بإمكان تراجع الإقليم عما تعاقد عليه وتعهده من قبل مع هذه الجهات. فتركيا من الصعب أن تتراجع عن نسبتها وشروطها في العقد، كذلك الشركات النفطية العالمية، والمجموعات المالية التي اشترى بعضها نفط الإقليم بعقود مسبقة».

فائض متوقع

وبحسب السعر الذي حدده مشروع قانون الموازنة العراقي للعام الحالي – ٧٠ دولاراً لبرميل النفط – فإن لجنة النفط والغاز البرلمانية العراقية تتوقع أن تصل موارد إقليم كردستان من النفط إلى ١٢٫٦ مليار دولار، وهو مبلغ يفيض عن الموازنة التشغيلية لحكومة الإقليم، هذا قبل إضافة قرابة ربع ذلك المبلغ من قِبل موازنة الحكومة المركزية، وبذا ستحقق حكومة الإقليم فائضاً مالياً مناسباً لمصلحة مشاريعها الاستثمارية.

الكاتبة في الشؤون الاقتصادية لارا حاجي سرور شرحت في حديث لـ«النهار العربي» المرامي التي تخطط لها أربيل في مرحلة ما بعد عقد هذا الاتفاق بقولها: «تعتقد حكومة إقليم كردستان أنها بحاجة ماسة إلى مرحلة راحة اقتصادية، بعد سنوات من الجدال والصراع الاقتصادي مع الحكومة المركزية، وإن بشروط غير مثالية، تتضمن مراقبة ومشاركة من السلطة المركزية على مواردها المالية ونشاطها الاقتصادي، لأنها تخطط بشكل استراتيجي لأن تُعيد تخطيط اقتصادها المحلي».

> **أجمع الخبراء على ثلاث نتائج رئيسية لهذا الاتفاق**

وأوضحت حاجي سرور أن «الإقليم يخطط جدياً لإيجاد قطاع للغاز، يكون على الأقل مساوياً بحجمه وموارده ودوره في تثبيت موقع إقليم كردستان للقطاع النفطي راهناً، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث من دون توافق مع الحكومة المركزية، وبحسب قانون واضح للنفط والغاز. كذلك فإن حكومة الإقليم تتوجه بسرعة نحو إعادة هيكلة تشبه ما تفعله دول الخليج، لجهة إيجاد قطاعات متنوعة للاقتصاد، يكون النفط رافعة وداعمة لها، وليس كل الاقتصاد المحلي».

سايمون هندرسون, بلال وهاب, هنري روم:

إسرائيل قد لا تحصل على النفط في أعقاب الاتفاق بين بغداد والكرد

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحليل موجز:بعد سنوات من تجارة النفط الهادئة والمربحة إلى حد ما بين الكرد وإسرائيل، زاد التهديد حالياً لهذه التجارة بسبب الخلافات القانونية الفوضوية التي تشمل بغداد وتركيا.

على مدى العقد الماضي، كان العراق أحد المصادر الرئيسية لإسرائيل لاستيراد النفط الخام. ومع أن حكومة بغداد لا تعترف دبلوماسياً بإسرائيل بالإضافة إلى سنوات من التوتر مع أنقرة، كانت إسرائيل من كبار مشتري إمدادات النفط التي يضخّها «إقليم كردستان العراق» عبر جنوب تركيا إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط. وفي المقابل، ساعد إنتاج وبيع هذا النفط «إقليم كردستان» في الحفاظ على استقلالية جزئية عن الحكومة الاتحادية العراقية.

غير أن الخلافات في مجال الطاقة المستمرة منذ فترة طويلة بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان» بلغت أوجها في الشهر الماضي عندما حكمت محكمة دولية لصالح العراق في خلافها مع تركيا. وتركزت القضية موضع البحث على ادعاء بغداد – الذي تم الآن التحقق من صحته – بأن أنقرة انتهكت اتفاقية ثنائية من خلال سماحها بمرور النفط من «إقليم كردستان» إلى جيهان.

لقد نجحت تجارة النفط الإسرائيلية مع «حكومة إقليم كردستان» إلى حد كبير بسبب الأسعار المواتية. فقد باع الكرد نفطهم بسعر أدنى من الأسعار السائدة للنفط العراقي، مما مكن التجار المعنيين من الحفاظ على هوامش ربح كبيرة. وبينما كانت هذه الإمدادات تلبي في الماضي جزءاً كبيراً من احتياجات إسرائيل من الطاقة المحلية، إلاّ أن هذا الوضع تغير عندما بدأت البلاد في تطوير احتياطياتها البحرية من الغاز الطبيعي، الذي تستخدمه لتوليد الكهرباء وتصديره إلى مصر والأردن على حد سواء.

ونتيجةً لذلك، أعـادت إسرائيل تصدير بعض خام

«حكومة إقليم كردستان» إلى الخارج. وبعد شحن هذه الإمدادات من ميناء جيهان، تتم معالجة بعضها في مصافي التكرير في حيفا وأشدود، بينما يتم تفريغ البعض الآخر جنوب عسقلان على البحر الأبيض المتوسط وضخها عبر خط أنابيب يمتد عبر البلاد إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر. ومن هناك، يتم شحنها إلى العملاء في آسيا، من بينهم أولئك الذي لديهم مصافي في الصين وتايوان. (يعود تاريخ خط الأنابيب هذا إلى ما قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، عندما زوّد الشاه إسرائيل بالنفط؛ ومنذ ذلك الحين تم عكس اتجاه تدفق النفط فيه ويتم الآن تشغيله من قبل «شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية»، أو EAPC).

وعلى الرغم من أن القيود الإسرائيلية على التقارير تمنع الكشف عن حصيلة نهائية لهذه المعاملات وعمليات خطوط الأنابيب، إلا أن نشرة «أم إي إي أس» (MEES) الإخبارية للطاقة قدّرت في كانون الثاني/يناير أن الواردات الإسرائيلية من النفط الخام الكردي وصلت إلى مستوى قياسي بلغ ١٩٤ ألف برميل في اليوم، بناءً على معلومات من شركة استخبارات البيانات «كبلر».

وفي الشهر نفسه، أفادت التقارير أن إجمالي صادرات النفط الخام من إيلات بلغت ١٩٥ ألف برميل في اليوم. غير أن هذه الأرقام المرتفعة قد تكون حالة استثنائية، إذ تشير تقارير أخرى إلى أن المتوسط لعام ٢٠٢٢ بلغ ٧٠ ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، فحتى الرقم الأدنى يمثل حوالي ١٦ في المائة من إجمالي الصادرات الكردية.

ويمكن لقرار التحكيم أن يضعف هذه التجارة بطرق متعددة. والحصيلة الفورية هي أن الإمدادات النفطية من «إقليم كردستان» إلى تركيا لم تُستأنف بعد.

وفي ١١ نيسان/أبريل، قدمت بغداد عريضة إلى المحكمة الفيدرالية الأمريكية في واشنطن طلبت فيها تنفيذ قرار التحكيم ضد تركيا، الذي بلغت قيمته ١/٥ مليار دولار مع الفوائد. ومع ذلك، يُقال إن أنقرة تعتبر هذا الالتزام المالي يقع على عاتق «إقليم كردستان».

فضلاً عن ذلك، توصّل الكرد إلى اتفاق مبدئي يسمح لشركة تسويق النفط العراقية («سومو») بتسويق نفطهم. وفي ٧ نيسان/أبريل، وصفت «أم إي إي أس» إسرائيل بأنها «خاسر مؤكد» إذا تمكنت «سومو» من ضمان سيطرة طويلة الأجل على صادرات النفط العراقية، بما أن بغداد تعتبر التجارة مع إسرائيل غير قانونية – وهو موقف راسخ يعززه قانون جديد لمكافحة التطبيع تم تمريره قبل عام.

ونظراً إلى توفر إمدادات بديلة من النفط الخام في متناول إسرائيل، فلن تواجه البلاد أزمة طاقة بسبب هذا الحكم – إذ تُفيد بعض التقارير أنها تستورد النفط من أذربيجان وروسيا – بالإضافة لـ «إقليم كردستان العراق» – لتلبية الطلب المحلي الحالي البالغ حوالي ٢١٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

> **نجحت تجارة النفط الإسرائيلية مع حكومة الإقليم إلى حد كبير**

ومع ذلك، قد تضع الفجوة والتغيرات التسويقية المحتملة حداً للعلاقة التجارية التي كانت ركيزة علاقة هادئة بل مهمة بين كرد العراق وإسرائيل.

**سايمون هندرسون هو زميل بيكر في معهد واشنطن ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في المعهد، ومتخصص في شؤون الطاقة والدول العربية المحافظة في الخليج الفارسي.

**بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

**هنري روم هو زميل أقدم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متخصص في العقوبات على إيران والقضايا الاقتصادية والنووية.

تحركات لإقامة إقليم سني.. ما الهدف منه، وهل يلقى قبولاً؟

* * هافنكتون عربي بوست

كشفت مصادر سياسية عراقية خاصة لـ«عربي بوست» عن تحركات مكثفة يجريها رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، لإنشاء إقليم سني في العراق على غرار إقليم كردستان، ويدعى إقليم الأنبار، من خلال عقده لقاءات عدة لا سيما مع شيوخ العشائر السنية في المدينة غربي البلاد، لدعم المشروع.

بحسب المصادر، فقد التقى الحلبوسي، الأسبوع الماضي، عدداً من شيوخ عشائر المحافظة التي تقع غرب العراق وتحدها ٣ دول (السعودية، الأردن، سوريا)، وتحدث معهم عن مشروع إقليم الأنبار، وضرورة المضي في إعلانه خلال المرحلة المقبلة.

> تحدث الحلبوسي مع شيوخ عشائر المحافظة عن مشروع إقليم الأنبار

أشارت أيضاً إلى أن من بين الحاضرين خلال اللقاء، الشيخ طارق خلف عبد لله الحلبوسي، والشيخ أحمد الساجر الملاحمة، والشيخ أحمد تركي مصلح شيخ البو فراج، والشيخ أحمد عبود عيادة شيخ البو جليب، إضافة إلى شيوخ آخرين يتجاوز عددهم الـ٢٠ شيخاً.

يأتي ذلك مع تصاعد حدة خلافات رئيس البرلمان مع رئيس الحكومة الحالية محمد شياع السوداني حيال عدد من الملفات، اشتعلت منذ أسبوعين، لا سيما حول تداخل الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ رفض الأخير تدخُّل الحلبوسي في عمل المحافظين، وسط حديث عن حملة طالت ملفات فساد متورطة فيها شخصيات سياسية قريبة منه.

إقامة الإقليم والدستور العراقي

من جانبه، قال الشيخ عواد الجغيفي أحد أبرز شيوخ عشائر الأنبار، لـ«عربي بوست»، إن شيوخ العشائر القريبة من الحلبوسي تؤيده في طرح موضوع الإقليم بالوقت الحالي، لكن غيرهم من الشيوخ وزعماء القبائل رافضون له.

وأشار إلى أن شيوخاً من العشائر السُّنة يرون أن الظروف غير مناسبة حالياً لإقامة إقليم مشابه، مشيراً كذلك إلى أنه «لو كان غير رئيس البرلمان هو من يريد إنشاء الإقليم لكان التفاعل معه أكبر، لأنه لا يلقى قبولاً»، وفق قوله.

عن سبب طرح هذه الفكرة، قال: «الحلبوسي يتحدث بموضوع الإقليم منذ فترة، فهو يلجأ إلى طرحه كلما رفض الآخرون تنفيذ مطالبه، لذلك يستخدمه ورقة للضغط على الأطراف المناوئة».

ولفت إلى أن مشروع إقليم سني في العراق مطروح بالفعل؛ لكونه موجوداً في الدستور العراقي الذي كُتب في عام ٢٠٠٥، ومن ثم فإن المطالبة به حق مشروع للجميع، لكن الظروف الحالية ليست مواتية لإنشائه.

وأوضح الشيخ الجغيفي أن مشروع الإقليم يفترض ألا ينحصر بطرف سياسي محدد، لذلك فإنَّ طرحه في الوقت الحالي يعكس كونه يأتي بسبب الخلافات والمشاكل التي تتعلق بـإدارة السلطة بين رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

وقال: «لا نريد أن يكون طرح الإقليم مزاجياً، لأن الموضوع يتطلب دراسة من جوانب عدة، لا سيما ما يتعلق بالوضع السياسي العام في البلد، وكذلك الموارد التي تتعلق بهذه الرقعة الجغرافية، إضافة إلى الأوضاع الخارجية ومدى تهيئة الظروف لها».

لفت الشيخ الجغيفي إلى أن «موضوع الإقليم لا

> شيوخ من العشائر يرون أن الظروف غير مناسبة حاليا لإقامة الإقليم

يزال حلماً يصعب تحقيقه في الوقت الحالي، رغم أن كثيراً من شيوخ الأنبار ومواطنيها يؤيدون إقامته، لكن ليس في ظل الظروف الحالية، لأنه لن يشمل محافظة الأنبار فقط، وإنما يمتد إلى محافظات أخرى، وهذا بحاجة إلى تنضيج للفكرة».

بهذا الصدد، حاول موقع «عربي بوست» التواصل مع مكتب الحلبوسي، إلا أنه لم يتلق رداً حتى الآن، كذلك لم تعلق الحكومة العراقية على هذه الأنباء.

«ورقة سياسية»

من جهته، أكد طه عبد الغني العضو السابق بمجلس المحافظة والقيادي في تحالف «الأنبار الموحد»، أن موضوع إقامة الإقليم السني في العراق «سمعنا عنه حديثاً بالفعل يجري من بعض الشخصيات القريبة من السياسيين السُنة، حول إقامة الإقليم في الوقت الحالي».

عن الهدف من طرح فكرة إقامة الإقليم، أكد عبد الغني في حديث لـ«عربي بوست»، أنه «ليست له علاقة بخدمة مدينة الأنبار، وإنما جاء نتيجة ضغط السوداني، الذي حصل نتيجة فتح ملفات فساد في الأنبار تتعلق بجهات مدعومة من قوى سياسية متنفذة بشكل كبير في المحافظة».

اعتبر كذلك أن إحياء فكرة إقليم الأنبار جاء «وسيلة للضغط على الحكومة الاتحادية في بغداد، وتحديداً على رئيس الحكومة، بالتالي فإن ما يحصل للمساومة ومحاولة تخفيف الضغط المتعلق بملفات الفساد في الأنبار».

حول فكرة الإقليم السني في العراف بالنسبة إلى الأهالي السنة لا سيما في الأنبار، قال عبد الغني إنها لا تلقى قبولاً في الوقت الحالي إلا ممن يتحدثون عنها، وهم جهات وأحزاب معينة.

كذلك نفى عبد الغني وجود مؤشرات لوجستية وترتيبات متعلقة بإعلان مثل هذا المشروع الضخم في الأنبار.

الخلافات بين الحلبوسي والسوداني

بدوره، قال حسن فدعم الجنابي البرلماني العراقي السابق عن تيار «الحكمة» بزعامة رجل الدين الشيعي عمار الحكيم، في حديث لـ«عربي بوست»، إن «موضوع الإقليم لقي رفضاً سابقاً من أهالي الأنبار حين جرى طرحه قبل سنوات، بالتالي لم يتحقق أي شيء».

ورأى أن الحديث عنه في الوقت الحالي يمثل رد فعل على قضية الموازنة المالية للبلاد والخلافات القائمة بشأنها بين رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

> الجغيفي:موضوع الإقليم لا يزال حلما يصعب تحقيقه في الوقت الحالي

وأشار إلى أن الموضوع يأتي في سياق الضغوطات التي يمارسها الحلبوسي على «الإطـار التنسيقي» الشيعي والحكومة الحالية لفرض مصالحه الشخصية وإرادته في مسألة الموازنة المالية التي أعدتها الحكومة لمدة ٣ سنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥).

بيّن كذلك الجنابي أن الحكومة قدمت موازنة مالية لثلاث سنوات، الأمر الذي أثار حفيظة الحلبوسي، «لذلك فإنَّ طرح موضوع الإقليم يأتي ربما ضمن التصعيد والضغط الذي يمارسه الأخير على رئيس الحكومة»، بحسب تقديره.

وافقه في ذلك عبد الغني، الذي قال لـ«عربي بوست»، إنَّ طرح المشروع في الوقت الحالي، يعد ورقة سياسية، لافتاً في الوقت ذاته إلى أنه «كان يمثل سابقاً طموحات بعض دول الخليج، على اعتبار أن وجود إقليم في الأنبار بمثابة خط دفاع أول لحماية مصالحها».

وأضاف مستدركاً: «لكن أعتقد اليوم أصبحت لدى هذه الدول قناعة بعدم إمكانية إنشاء مثل هذا الإقليم، أو أن تتزعمه شخصية قريبة منها».

مشروع بدعم إماراتي

لم يكن طرح موضوع إقليم الأنبار جديداً، فقد أثير عام ٢٠٢٠، بعدما استضافت العاصمة الإماراتية أبوظبي اجتماعاً لعدد من الشخصيات البرلمانية ورجال الأعمال السُّنة؛ للتباحث في موضوع إقامة إقليم سُني في العراق.

تناقلت وسائل الإعلام المختلفة حينها، أحاديث حول علاقة وثيقة بين الحلبوسي والإمـارات، وعن زيارات سرية قام بها المسؤول العراقي وقتها لأبوظبي، ولقائه شخصيات مهمة، حتى قبل وصوله إلى رئاسة البرلمان.

يعكس ذلك طموحاً قديماً للحلبوسي في هذا الصدد، أحياه مؤخراً بحسب ما أكدته مصادر «عربي بوست».

سبق كذلك أن قدمت الإمـارات دعماً سخياً إلى الحلبوسي من أجل إعادة إعمار محافظة الأنبار التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة منذ عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وتهيئتها لتكون إقليماً منفصلاً، بحسب المصادر ذاتها.

لم تعلق الإمـارات على هذه التقارير، وتجاهلت تأكيدها أو نفيها.

في حين علّق حينها السياسي العراقي البارز عزت الشابندر على تواصل الإمـارات مع الحلبوسي حول مشروع الإقليم، بقوله عبر «تويتر»، إن «الدول العربية الصديقة والمعنية بوحدة العراق، لا تتحمل وترفض الإيحاء بمسؤوليتها عن اجتماعات مشبوهة لشخصيات عراقية نيابية وغير نيابية، تبحث مشروع أقلمة العراق على أساس طائفي باتجاه تقسيمه».

أسباب تجدد الخلافات بين «السيادة السُنّي» و«الإطار التنسيقي»

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

شهدت الساحة السياسية العراقية، خلال الفترة الأخيرة، بوادر أزمة جديدة بين تحالف السيادة السُنّي من جهة، و«الإطار التنسيقي» الذي يضم القوى والكتل الشيعية من جهة أخرى، بما قد يؤثر في تماسك تحالف إدارة الدولة الذي يضم التحالفيْن إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتحالف الوطني الكردستاني، وذلك نتيجة لمماطلة «التنسيقي» والحكومة العراقية الحالية، برئاسة محمد شيّاع السوداني، في تنفيذ العديد من بنود الاتفاق السياسي الذي تشكلت الحكومة الحالية وفقاً له.

مسببات الأزمة

ثمّة أسباب ودوافع تقف وراء تجدد الأزمة بين تحالفي «السيادة» و«التنسيقي»، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

١- النكوص عن إعادة النازحين:

أدرك تحالف السيادة أن «الإطار التنسيقي» يماطل بشأن ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، قبل تشكيل الحكومة، ومنها البند الخاص بسحب المليشيات المسلحة من المناطق التي تم تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي، وإعادة النازحين إلى مناطقهم مرة أخرى، وذلك في غضون ٦ أشهر من تشكيل الحكومة الحالية، ولاسيما نازحو جرف الصخر، والتي تقع شمال محافظة بابل، وذلك بعد التدقيق الأمني لهم، وهو ما لم يلتزم به «التنسيقي»، الأمر الذي جدد الخلاف بين الجانبين.

وجدير بالذكر أنه لا تزال العديد من الفصائل المسلحة منتشرة في مناطق واسعة في عدّة مدن من أطراف محافظات كركوك وصلاح الدين والأنبار ونينوى، على الرغم من مرور نحو تسع سنوات على تحرير تلك المناطق من قبضة تنظيم داعش، وهو ما حال دون عودة حوالي ٤٠٠ ألف عراقي إلى مدنهم، ولاسيما ناحية جرف الصخر، حيث يقدر عدد سكان الأخيرة بحوالي ١٣ ألف عائلة (نحو ٦٥ ألف نسمة) ولم يسمح لهم بالعودة حتى الآن، مع استمرار سيطرة عدة فصائل مسلحة أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«عصائب أهل الحق» و«جند الإمام» عليها، منذ نهاية عام ٢٠١٤.

وتتمتع ناحية جرف الصخر بأهمية جيوستراتيجية، نظراً لطبيعتها الجغرافية الصعبة، وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين المحافظات الغربية والوسطى والجنوبية في العراق، وهو ما يُشير إلى إمكانية تصعيد الخلاف بين المكون السُنّي و«التنسيقي» خلال المرحلة المقبلة حال استمرار رفض الأخير تسوية مسألة عودة النازحين.

٢- رفض تطبيق العفو العام:

اشترط تحالف السيادة مراجعة قانون العفو العام الذي أُقرّ في ٢٠١٦، مقابل دعم الحكومة العراقية الحالية، وهو ما لم يلتزم به «التنسيقي». ويلاقي هذا القانون انتقادات واسعة لأنه ينص على العديد من الاستثناءات من العفو العام، بصورة أفرغته من مضمونه، وجعلت مجموع المشمولين به يقل عن ١٪ من المسجونين العراقيين.

وهناك اتهامات من جانب السياسيين السُنّة بأنه حين تولى نوري المالكي، رئاسة الوزراء في العراق، اعتقل مئات الأفراد على خلفيات طائفية من المناطق السُنّية، وفقاً لمعلومات حصلت عليها القوات الأمنية من مخبرين سريين، مشكوك في صدقهم، وأدين المعتقلون لاحقاً بجرائم تتعلق بدعم الإرهاب، وذلك بعد انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب، من دون وجود أدلة كافية ضدهم، بل ووجهت تهمة الإرهاب إلى سياسيين مناوئين للمالكي، في ٢٠١١، مثل وزير المالية والقيادي في قائمة العراقية، رافع العيساوي، ونائب رئيس الجمهورية والقيادي في «العراقية»، طارق الهاشمي، وكذلك نائب رئيس الوزراء، صالح المطلك.

ونكص «التنسيقي» عن دعمه لتعديل القانون السابق للعفو عن المتهمين ظلماً في قضايا إرهابية، وهو ما برز في دعوته للرئيس العراقي عبداللطيف رشيد في مطلع العام الجاري، إلى المصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام بحق أكثر من سبعة آلاف معتقل، موزعين على حوالي سبعة سجون، وهو ما يُعد انقلاباً من «التنسيقي» على أحد أهم تعهداته في المفاوضات التي جرت بُغية تشكيل الحكومة.

٣- تعثر هيئة المساءلة والعدالة:

جاء ضمن اتفاقات تشكيل الحكومة العراقية إحالة ملف هيئة المساءلة والعدالة، والتي تُعرف بهيئة اجتثاث البعث، إلى القضاء تمهيداً لإلغائها بعد مضي ٢٠ عاماً على تشكيلها، وذلك للحيلولة دون استخدام قرارات الهيئة كورقة ضغط على المعارضين، حيث يتم استخدامها أحياناً في منع بعض المرشحين السُنّة من التنافس في الانتخابات، إلا أن «التنسيقي» ما زال يرفض هذا الأمر بحجة أن ذلك سيكون مدعاة لعودة نشاط حزب البعث مرة أخرى.

ومن جهة أخرى، يتذرع «التنسيقي» بأن حل هيئة المساءلة والعدالة، ليس من مهام رئاسة الوزراء، وبالتالي فهو لا يندرج ضمن برنامج الحكومة الجديدة، وأنه من اختصاص مجلس النواب العراقي، ومن ثم فإن إمكانية حل الهيئة تحتاج إلى تشريع قانون جديد لإنهاء عملها، يحتاج إلى موافقة أغلبية البرلمان، وهو ما يصعب تمريره نظراً لموقف «التنسيقي» المعارض له، والذي يمثل الأغلبية البرلمانية، بعد انسحاب نواب التيار الصدري.

سياقات متزامنة

تزامن ظهور الخلافات داخل تحالف إدارة الدولة، مع عدد من التطورات، يمكن إلقاء الضوء عليها على النحو التالي:

١- إجازة رئيس البرلمان:

تزامن اتساع هوة الخلاف بين المكون السُنّي و«التنسيقي»، مع منح رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي نفسه، إجازة لمدة أسبوعين. وقد تعددت التفسيرات بشأن ذلك، بين أنها محاولة من جانبه للضغط على «الإطار التنسيقي» لتحقيق مطالب السُنّة، أو إمكانية أن تكون تلك الفترة بمثابة خطوة لقيامه بإعادة ترتيب أوراقه السياسية وإجراء عدد من التحضيرات والتجهيزات لحشد الدعم للبقاء في منصبه الحالي، ولاسيما مع عودة تلويح بعض قيادات «التنسيقي» بإمكانية إبعاده عن منصبه، والتقارب مع بعض المعارضين له، وهو ما ظهر في لقاء السوداني بنائب رئيس الوزراء الأسبق والقيادي السُنّي البارز، رافع العيساوي، في مارس ٢٠٢٣.

٢- تظاهرات مُرتقبة:

ظهرت دعوات لانطلاق موجة جديدة من التظاهرات، في ٩ إبريل ٢٠٢٣، في الذكرى العشرين لسقوط النظام السابق، فضلاً عن التعبير عن رفض قانون الانتخابات الجديد مع إمكانية مشاركة التيار الصدري في تلك الاحتجاجات، خاصة في ضوء قرار زعيم التيار مقتدى الصدر منع سفر عدد من قيادات التيار، الأمر الذي يُنظر إليه على أنه بداية لحراك مُحتمل من قبل التيار الصدري خلال الفترة المقبلة.

٣- زيارة قآني للعراق:

جاءت زيارة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قآني، إلى العراق، في نهاية مارس

٢٠٢٣، وهي الزيارة الثانية له منذ مطلع العام الجاري، والتقى خلالها بعدد من القيادات السياسية والأمنية.

ويبدو أن الزيارة قد جاءت لتهدئة الخلافات بين «التنسيقي» و«السيادة»، وذلك بهدف استمرار تحالف إدارة الدولة، الداعم للحكومة العراقية الحالية، فضلاً عن كونها رسالة من إيران لطمأنة حلفائها في العراق، بأنها مستمرة في دعمها لهم، على الرغم من استمرار التطبيع بين إيران والسعودية، ووجود تسريبات كشفت عنها الصحف، في منتصف مارس ٢٠٢٣، حول أحد بنود الاتفاق بين الجانبين، والذي شمل وقف إيران دعمها للحوثيين في اليمن بالسلاح.

مسارات مُحتملة

تُشير مجمل التطورات سالفة الذكر إلى أن هناك عدداً من المسارات المستقبلية التي قد تشهدها العملية السياسية خلال المرحلة المقبلة، ولعل أهم هذه المسارات، ما يلي:

١- مسار تصعيدي:

يستند هذا المسار إلى استمرار «التنسيقي» في رفضه تطبيق بنود الاتفاق السياسي مع تحالف السيادة السُنّي، والذي قد يلجأ، على إثره، رئيس البرلمان العراقي الحالي إلى دعوة أعضائه للانسحاب أو تعليق حضور جلسات البرلمان.

وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذا المسار، نظراً لأن انسحاب أعضاء تحالف الحلبوسي من البرلمان قد يفتح المجال أمام «التنسيقي» للتحالف مع «عزم» بزعامة مثنى السامرائي، والحزب الإسلامي، ليحلا محل الأعضاء المنسحبين لكي تستمر العملية السياسية، فإن مجرد التلويح بهذا الأمر يُعد بمثابة ضغط مباشر على الحكومة الحالية بما قد يدفعها لاتخاذ عدد من الخطوات لاحتواء المشهد الراهن ولضمان استمرارها في مدتها التشريعية.

٢- مسار تفاوضي:

يركز هذا المسار على اعتبار أن مختلف تحركات المكون السُنّي خلال الفترة الماضية، كانت للضغط على «التنسيقي» لدفعه للدخول في مفاوضات حول النقاط الخلافية بين الجانبين، ليتمكن المكون السُنّي من خلالها الحصول على بعض المكاسب السياسية التي قد تدعم من موقف رئيس البرلمان الحلبوسي لمواجهة خصومه في الانتخابات القادمة، مع إمكانية إقرار قانون العفو العام ولو بتعديلات محدودة لتسويقه وكأنه مكسب للمكون السُنّي.

وفي التقدير، يمكن القول إنه من المتوقع أن يواصل «السيادة السُنّي» ضغطه على «التنسيقي» في قضايا عودة النازحين وقانون العفو العام وهيئة المساءلة، وذلك لتعزيز شعبيته في الشارع العراقي استعداداً للاستحقاقات القادمة، كما أنه من المُستبعد أن ينسحب المكون السُنّي من البرلمان، خاصة وأن «الإطار التنسيقي» قد يدفع حينها أحد حلفائه من تحالف «عزم» لكي يحل محل الحلبوسي في رئاسة البرلمان، خاصة وأن قوى «التنسيقي» تعمل على إضعاف الحلبوسي من خلال التحالف مع الشخصيات السُنّية المناوئة له.

سنجار: سنرسل برلمانين إلى المجلس من أيدن

ANF:

صرح الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي، مدحت سنجار، أن حزب الخضر اليساري سيفوز بالتأكيد ببرلمانين في أيدن.

واستمرت الجولة الانتخابية لحزب الخضر اليساري في إيجه، بعد دنيزلي في أيدن. وفي هذا الإطار، تم افتتاح مكتب انتخابي في حي عثمان يوزغاتلي التابعة للناحية المركزية في إفلر.

وشارك في افتتاح المكتب كل من الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، مدحت سنجار، والمتحدثة باسم حزب الشعوب الديمقراطي، ومرشحة حزب الخضر اليساري في أيدن، إبرو غوناي،

والمتحدثة باسم مؤتمر الشعوب الديمقراطي، إسنغول دمير، والمتحدثة باسم حزب الحرية الاجتماعية (TOP)، بريهان كوجا.

كما واتى الوفد الذي تم استقباله عند مدخل الناحية، في قافلة إلى المكتب. وأبدى الشعب على الطرقات والشوارع اهتماماً كبيراً بالقافلة. واستقبل المئات من المواطنين الوفد أمام المكتب. وتحول افتتاح المكتب إلى حفلة حماسية.

كما وتحدثت المتحدثة باسم حزب الحرية الاجتماعية (TOP)، بريهان كوجا في الحفل، وأعلنت أنهم سيصلون إلى السلطة الديمقراطية مع العمال والنساء والشبيبة ضد سلطة الحرب، وقالت: «نحن الشعب الذي لا يخضع أبداً. ليس لدينا أمل في أحد غيرنا. وسنحقق السلام والعدالة لهذا البلد ضد حربهم ».

«سننتصر»

كما صرحت المتحدثة باسم مؤتمر الشعوب الديمقراطي، إسنغول دمير، إنهم سيرسلون الملايين من الممثلين إلى المجلس بانتصار كبير في ١٤ أيار وأن أفضل نتيجة لهذه الانتخابات ستكون الإطاحة بالحكومة. وأوضحت دمير أنه لا أحد يستطيع أن يوقف مسيرتهم، وقالت: «ان رياح التغيير والحرية قد هبت وهي قادمة إلى البلاد. ولا تستطيع أي قوة ان تقف امام حماس الشعب ».

جسر الحرية والديمقراطية بين إيجه وكردستان

كما صرح الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، مدحت سنجار، أن السبب في عدم تمكن هذه الجمهورية من أن تكون أساس الديمقراطية خلال مائة عام هو إنكار وعدم حل القضية الكردية، وقال: «ما لم يتم إظهار المساواة في حق الشعب الكردي، لن يكون شعب تركيا حراً أيضاً. وسنضمن المساواة بين الكرد حتى يمكن تحقيق الحرية. ان هذه السلطة تقوم على سياسات الإنكار لجميع الإدارات السابقة وأوصلت العداء ضد الكرد الى ذروتها. كما إن طريقة بناء جمهورية ديمقراطية تعتمد على إزالة هذه السلطة. ان هدفنا هو إحلال سلام دائم في هذا البلد ».

وذكر سنجار إن مدينة أيدن لها أهمية خاصة، وقال: «لكي يتمكن الشعب من العيش معاً وأن يعيشوا حياة حرة، يجب أن تختار أيدن برلمانيين من حزب الخضر اليساري وترسلهما إلى المجلس. وان البرلمانيين المنتخبون من هنا سيكونون جسر الحرية والديمقراطية بين إيجه وكردستان. وإذا لم نكن موجودين فلن تكون هناك ديمقراطية. وسننهي نظام النهب والاستغلال هذا. كما سنواصل مسيرتنا لتدمير هذا النهب القذر الذي مضى عليه مائة عام وسننتصر ».

وتم افتتاح المكتب الانتخابي بعد الكلمات.

حسن جمال: يجب حل القضية الكردية وإعادة بناء بلد ديمقراطي

أوضح حسن جمال، أحد المرشحين عن حزب الخضر اليساري، بأنه يجب أن تحل القضية الكردية في البداية، وقال «لقد بات النظام مهزوماً و متصدعاً، ويجب القضاء على نظام الشخص الواحد وإعادة بناء البلاد من خلال جمهورية ديمقراطية».

تحدث الصحفي، الكاتب، وأحد المرشحين عن حزب الخضر اليساري في المنطقة الثانية إسطنبول، حسن جمال، لوكالة فرات للأنباء (ANF) حول مرحلة الانتخابات في شمال كردستان وتركيا.

انتخابات تاريخية

وصرح جمال أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ أيار تاريخية.وقال جمال في بداية حديثه: «أنا أصف هذه الانتخابات بأنها 'انتخابات تاريخية' وأسميه بـ «اختبار القدر»، نحن في مرحلة خطيرة، لأن تركيا يتم إدارتها منذ عشرين سنة بشكل سيء للغاية، وأصبحت بلد أزمات، وهناك حاجة ماسة في الوقت الراهن، لمعاودة بنائها، ويمكننا أن نفعل ذلك من خلال تحقيق جمهورية ديمقراطية».

علينا إعادة بناء الوطن

وتابع جمال قائلاً: «علينا وضع جميع القضايا، وعلى وجه الخصوص القضية الكردية على طريق الحل، كما إنه يجب إعلان العفو والإفراج عن السجناء السياسيين، ويجب إطلاق سراح الصحفيين، يجب تطبيق الحقوق، القانون والعدالة من جديد، يجب بناء تركيا ديمقراطية وفقاً لهذا.

ما تحتاجه تركيا هو خلق روح التوافق وحل القضايا بهذه الروح تحت سقف البرلمان، حتى الآن، كانت الأحزاب السياسية تتصرف على الساحة السياسية كأعداء بدلاً من الإدارة الصحيحة، وتشتت مجتمع تركيا من خلاله وأصبح الوضع بحكم نظام الرجل الواحد أسوا أكثر فأكثر».

هناك نظام قذر ومنهار، وعلينا تغييره مهما حدث، لكن الخطوة الأولى التي يجب القيام بها هي دفن النظام الفردي للرجل في التاريخ، فإذا لن نبعد هذا النظام الذكوري في تركيا بأصوات الشعب، فستحدث أشياء سيئة».

على حزب الخضر اليساري الدخول الى البرلمان بقوة

وسلط جمال الضوء على أهمية قوة حزب الخضر اليساري في البرلمان وثقافة التحالف، وأضاف قائلاً: إن «تأسيس مجموعة قوية من قبل حزب الخضر اليساري يسهّل ويسرّع حل القضية الكردية تحت قبة البرلمان، لكن يجب هنا توضيح نقطة، أن نهج العدو كان يحكم السياسة في تركيا على مر السنين، كما إنه رأى الجانب الآخر على أنه عدو، لهذا علينا إزالة هذا المفهوم من الوجود، لا يجب تطبيق السياسة كالأعداء، بل يجب أن يتم تطبيقها بين الرقباء، يجب أن تتحلى السياسية بروح التوافق والتحالف في مكان ما، لقد ناضلنا على الدوام، لأننا لم نتمكن من الوصول، تركيا وصلت إلى طريق مسدود، يجب أن نقول،'تعال يا أخي لنجلس ونتحدث، ونتحاور، بعض الأشياء التي تقولها صحيحة بعض ما أقوله صحيح، في مكان ما أعود خطوة للوراء في مكان آخر أنت أيضاً، لنصل على نقاط الاتفاق وبالتالي أن نحل المشاكل الأكثر خطورة في وقتنا، تعالوا لنحقق هذا المفهوم الإيجابي».

يجب إجراء حوار من اجل الحل

وأفاد جمال إنه يمكن حل المشكلة على الطاولة، وقال: «يجب أن يكون حل المشكلة الكردية مرةً أخرى تحت قبة البرلمان، يجب حل المشكلة بمرور الوقت، دون تسرع، دون خلط الأمور قبلها وبعدها من خلال الحوار والتفاوض، من الواضح أنه مالم يتم حل القضية الكردية، لن تُحَل مشاكل تركيا الرئيسية من الاقتصاد إلى النظام القانوني، هناك محاور في عملية الحل هذه، يجب علينا فتح قنوات الحوار مع المحاورين، يجب أن نكون حذرين للغاية في استخدام قنوات الحوار، والتعلم من التجارب السابقة وعدم التسرع، يجب أن يبدأ وينتشر مع مرور الوقت، هذا شيء يمكن أن يحدث، لقد أخذنا الدروس من الماضي، من الواضح انه ما لم يتم حل القضية الكردية، لن يتحقق شيء في تركيا «.

أردوغان من ديار بكر:

حزب الشعب الجمهوري هو أكثر حزب اضطهد شعب تركيا والكورد

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الجمعة، إن قنديل في إشارة إلى حزب العمال الكوردستاني، تدعم مرشح تحالف الأمة (المعارض) كمال كليجدار أوغلو في الانتخابات.

وقال أردوغان أثناء تسليم المنازل الجاهزة ووضع حجر الأساس لبناء منازل جديدة لمتضرري الزلزال في مدينة ديار بكر، إن «قنديل تريد السيطرة على العملية الانتخابية في تركيا»، مضيفاً «لكن تعالوا نعطيهم درساً تاريخياً في انتخابات الـ ١٤ من أيار مايو».

وأضاف أن «حزب العمال الكوردستاني يختطف الأطفال، ويحرق قلوب الأمهات، ويزعزع استقرار المدن، ويحارب تركيا في كل الأماكن خدمة للآخرين، لكنه في مقابل كل هذا يرفع شعار الوفاء!».

وأكد أن «هدفنا الدائم هو حماية ديار بكر، بعكس أولئك الذين يقدمون الدعم والمساندة للإرهابيين».

وأشار إلى أن «حزب الشعب الجمهوري هو أكثر حزب اضطهد شعب تركيا والكورد وديار بكر»، مشدداً على أن «قنديل تساند هذا الحزب في الانتخابات، في وقت وضعنا مصالح الكورد وتركيا في سلم أولوياتنا».

ولفت إلى «أننا لن نسمح لحزب العمال الكوردستاني، وتنظيم غولن، والتنظيمات الإرهابية بتوجيه السياسة في تركيا».

وشدد على أنه «إذا كان هدفهم خدمة الكورد وتثبيت حقوقهم، فعليهم أن يلقوا أسلحتهم ويصبحوا جزءاً من مستقبل بلادنا»، لافتاً إلى «أنهم لم يفعلوا ذلك، وامتدادهم السياسي كذلك ينطبق عليه نفس الشيئ».

وتابع الرئيس التركي «لو كانوا يُولّون أهمية لمصالح هذه المدن، للبوا نداءنا في مفاوضات الصلح خلال تلك المرحلة الصعبة التي خضناها».

وعقب المراسم شارك أردوغان في مراسم افتتاح مسجد صلاح الدين الأيوبي الذي استمرت أعمال إنشائه ٦ أعوام، ويتسع لـ ٢٥ ألف مصل.

مظلوم عبدي:

قسد قوة لا يستهان بها وجزء من منظومة الدفاع عن الأراضي السورية

موقع قناة»الشرق» :

أعرب قائد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» مظلوم عبدي، عن أمله في انضمام «قسد» إلى الجيش السوري في المستقبل، في حين رهن التفاوض مع تركيا بـ»إنهاء احتلالها للأراضي السورية».

وقال عبدي لـ»الشرق» إن «قسد لديها علاقات مع النظام السوري وتريد تطويرها»، لكنه اعتبر أن «النظام السوري يتعنت في ذلك»، مشيراً إلى أنه «لا يعارض عودة علاقات دمشق مع الدول الأخرى ويدعم الحل السياسي

في سوريا».

وأوضح أن «قسد، قوات سورية، وجزء من منظومة الدفاع عن الأراضي السورية، وقوة لا يستهان بها يفوق عدد مقاتليها الـ١٠٠ ألف»، مشدداً على وجوب أن تكون «قسد» ضمن «منظومة الدفاع عن سوريا».

وسبق أن دعا الجيش السوري في عام ٢٠١٩ عناصر قوات سوريا الديمقراطية إلى الانخراط في صفوفه، لكن هذه القوات رفضت الدعوة مشددة على ضرورة التوصل «إلى تسوية سياسية تحفظ خصوصيتها»، حسب ما ذكرت وكالة «فرانس برس».

تطبيع العلاقات مع دمشق

وتابع عبدي أن «أي نقاش بشأن الحل السوري يجب أن يأخذ قسد بعين الاعتبار، وأبلغنا الدولة السورية والتحالف الدولي بذلك، فقوات سوريا الديمقراطية مستمرة في محاربتها لتنظيم داعش، وفي نفس الوقت ستحمي مناطقها، عدا ذلك لن نقبل بأي حل أو تسوية».

وعن خطوات تطبيع العلاقات مع دمشق، اعتبر عبدي أنه «لا يجب أن تكون على حساب الشعب السوري، ولا على حساب الحل السياسي»، مضيفاً أن «الشعب الكردي ضد أن يكون التطبيع على حساب دمائه، وعليه، فإن موقفنا من هذه العلاقات هو أن لا ينسوا الحل السياسي أيضاً».

ولفت إلى أن قوات «قسد» لديها علاقات مع النظام السوري، لكن «دون نتائج»، مضيفاً أن «الدولة السورية ليست مستعدة الآن للحل الذي يجب أن يكون وفق مصلحة الشعب السوري وشعوب شمال وشرق سوريا».

شروط التفاوض مع أنقرة

وفي سؤاله بشأن العلاقات مع تركيا، عارض عبدي «أي اتفاقات تطلق يد أنقرة في سوريا وتهدر دماء قوات سوريا الديمقراطية»، لكنه أعرب عن استعداده لـ«التفاوض مع تركيا بشرط أن تنهي احتلالها للأراضي السورية».

وأضاف: «تركيا تحتل أراضينا وهجرت أهالينا من عفرين، ورأس العين، وتل أبيض، ولكن إذا كانت مستعدة للحوار معنا بشأن إنهاء الاحتلال والتغيير الديموغرافي وإيقاف هجماتها ضد شعبنا، فنحن مستعدون للحوار مع أنقرة».

وأشار عبدي إلى أن «الدولة السورية لها اتفاقات مع تركيا لا سيما اتفاق أضنة المبرم عام ١٩٩٨، والذي كان ضد الكرد بسوريا، لكن رأينا بأن التقارب بين أنقرة ودمشق لم يفض لأي نتيجة، بل كانت نتيجة ذلك التقارب، هو الأزمة السورية، وثورة الشعب السوري، وما جلبته من ويلات».

وأشار إلى أن «يجب أن يكون إنهاء الاحتلال التركي من أولويات الدولة السورية»، معتبراً أنه عدا ذلك «ستكون تلك العلاقات بين الجانبين ضدنا، وستعمق الأزمة السورية، وسنقاوم ذلك، ولن نسمح بنجاح مخططاتهم».

وتنظر تركيا إلى قوات سوريا الديمقراطية ومكونها الرئيسي «وحدات حماية الشعب» والتي تصنفها «إرهابية»، على أنها امتداد لـ«حزب العمال الكردستاني»، على الرغم من أنهم حلفاء واشنطن في القتال ضد تنظيم «داعش»، بحسب «فرانس برس».

وشنّت القوات التركية ٣ عمليات توغل في الأراضي السورية في السنوات الخمس الماضية وفرضت سيطرتها على مئات الكيلومترات على طول الشريط الحدودي، كما توغلت بعمق نحو ٣٠ كيلومتراً في شمال سوريا، وفقاً

لـ»فرانس برس».

وتوعدت أنقرة خلال الأشهر الماضية بشن هجوم جديد على مناطق في شمال سوريا وتأمين محيطها الجنوبي، وهي مناطق تسيطر عليها «قسد»، وسط رفض سوري روسي امريكي.

وترغب أنقرة في إنشاء «منطقة آمنة» ستفصل تركيا عن الأراضي التي تقع تحت سيطرة «وحدات حماية الشعب» الكردية المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني، علماً أن «وحدات حماية الشعب» تلقت الدعم من الولايات المتحدة أثناء محاربتها تنظيم «داعش».

هجمات شمال شرق سوريا

وفي سؤاله حول من يقف خلف الهجمات الأخيرة التي استهدفت قوات التحالف الدولي في شمال شرقي سوريا، أجاب عبدي أن «هناك الكثير من القوى التي تريد خروج التحالف من المنطقة، ويقولون ذلك علانية، لاسيما عبر الاتفاق الرباعي الذي يضم كل من إيران، وتركيا، وروسيا، وسوريا».

واعتبر أن «أي مساعي تستهدف قوات التحالف محط ترحيب بالنسبة لهم»، لافتاً إلى أن ذلك «تجلّى من خلال الهجوم على معسكر مشترك بيننا وبين التحالف، من قبل قوات تابعة لإيران سواء تلك التي في سوريا أو العراق».

وشدد مظلوم عبدي على أن «أي هجوم يستهدف القوات الامريكية فإنها تضر بقواتنا أيضاً، لذا فإن هذه الهجمات لا تصب في مصلحة الشعب السوري»، داعياً لـ»إيقاف هذه الهجمات».

وأضاف: «لايزال خطر داعش قائم، وبات أكثر فعالية، وفي الحقيقة لدينا عمليات يومية ضدهم، وإذا ما خفت تلك العمليات فسيستفحل خطر التنظيم، سواء بمناطق سيطرة الدولة، والتي يتحرك داخلها التنظيم بسهولة أو في باق المناطق».

هجوم مطار السليمانية

وكانت «قسد»، أعلنت الأسبوع الماضي، أن عبدي، وعناصر من القوات الامريكية كانوا متواجدين في مطار السليمانية بكردستان العراق الذي استُهدف في هجوم نسبته بغداد إلى تركيا، وذلك بعدما أصدرت بياناً سابقاً، نفت خلاله وجود قائدها في المطار.

وفي السياق، قال قائد «قسد»: «كان لدينا عمل في مدينة السليمانية بشأن مكافحة داعش مع شركائنا، ومع انتهاء عملنا برفقة حلفائنا الامريكيين، وقوات مكافحة الإرهاب بالسليمانية، تعرضنا لهجوم من قبل مسيرات تركية استهدفت موكبنا».

وتابع: «لم يسفر الهجوم عن أي نتيجة وعدنا إلى شمال شرقي سوريا، ولم نرغب مشاركة المعلومات في البداية للرأي العام لحين تأكدنا من أن الهجوم كان مخططاً لاستهدافنا، وبعد أن تبينا من تلك المساعي شاركنا تلك المعلومات».

وفي سؤاله عن مصدر تلك الهجمات، أجاب عبدي: «نعلم من قام بهذا الهجوم، فتركيا هددتنا مراراً وكان لديها محاولات لاغتيالنا، وهذه ليست المرة الأولى التي تستهدفنا لقد حاولت سابقاً وكذلك أخيراً»، مشيراً إلى أن «هناك تحقيقات عراقية وامريكية، وكذلك تحقيقات نجريها ولدى إنهائها سنكشفها للراي العام».

صالح مسلم: هناك مخطط لتشكيل قوة مشتركة ضد الإدارة الذاتية

ANF

أفاد الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) صالح مسلم أن إدارة دمشق لم توفر شروط ملموسة من أجل انسحاب تركيا من المناطق التي تحتلها في سوريا، وقال بأن الحكومة التركية لن تفي بوعودها في هذه المسألة.

تحدث الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) صالح مسلم لوكالة فرات للأنباء حول اللقاء بين أنقرة ودمشق وطهران وموسكو والشروط التي قدمتها دمشق لأنقرة وأهدافها والمفتاح الرئيسي للحل.

وأكد صالح مسلم أنه على الشعب الكردي ان يكون حذراً من اجتماع روسيا وإيران وأنقرة ودمشق وقال :» إن النظام السوري عدو الكرد، وتركيا عدو استراتيجي للكرد، وموقف إيران من أجل حل القضية الكردية واضح مسبقاً، وروسيا تريد جمع هؤلاء من أجل مصالحها، حيث أنهم يجتمعون من أجل القضاء على الكرد، كل مشاكلهم هي الكرد، وهنا فإن هدفهم هو القضاء على الإدارة التي تحمي وتدافع عن حقوق جميع الشعوب وتبني الوحدة وتملك العديد من المشاريع، فلو كانت روسيا تسعى لحل القضايا، فإننا منذ ٢٠١٢ لنا لقاءات ونسعى للحل، ولكانت ستحل المشكلة مع النظام السوري، ولكن للأسف، لم تقم بذلك حتى الآن، وتتقرب بشكل براغماتي، تقول» كيف أستطيع الاستفادة من الأطراف؟» بدلاً من حل المشاكل، يريدون تصعيدها، نتمنى أن يعودوا من أخطائهم».

تشكيل قوة مشتركة

وأوضح مسلم أن المشاكل بين نظام دمشق وأنقرة عميقة جداً، وقال:» نحن نتحدث عن ملايين اللاجئين، نتحدث عن مئات الآلاف من القتلى، نتحدث عن تدمير سبعون بالمائة لآلاف القرى والمدن والبنية التحتية في سوريا، وسبب كل ذلك هو تركيا، فقد احتلت العديد من المناطق بدأً من عفرين وحتى إدلب وكري سبي (تل أبيض) ووطّن فيها كافة المجموعات المرتزقة حتى تنظيم القاعدة وحتى الآن تقدم لهم الدعم والمساندة، هذا كله من أجل التآمر ضد الشعب الكردي والإدارة الذاتية، لقد اتفقوا ضد القضية الكردية، كيف سيتفقون معاً على المسائل الأخرى...؟ يسعون لتشكل قوة مشتركة مع دمشق وتركيا والمرتزقة ضد الإدارة الذاتية».

لقد حاربنا ضد كل أنواع الارهاب

وذكّر مسلم أنهم حاربوا ضد كل أنواع الإرهاب والمرتزقة الذين دعمتهم الدولة التركية، وأنهم حرروا المناطق المحتلة وقال:» ما يريدون القيام به لا يمكن قبوله، نحن نتخذ التدابير حيال كل ذلك، يعتقدون أنهم إذا قضوا على الكرد، فسوف تخرج أمريكا من المنطقة، أمريكا ليست متواجدة هنا من أجل الكرد، بل من أجل مصالحها في الشرق الأوسط».

دمشق لا تقول لتركيا انسحبي من المناطق المحتلة

وحول الشرط الذي قدمته إدارة دمشق لأنقرة، قال مسلم:» أصلاً، لم يقل النظام السوري هذا الشيء، قال، ليقدموا لنا مخططاً، ويقنعوننا به، بأنهم سينسحبون من أراضينا وأن تكون روسيا هي الضامنة، يستطيعون بعدها ان يقولوا لم نتفق، وأن مطالب سوريا صحيحة، ولكن أن تنفذ تركيا وعودها، فهذا محض خيال، تركيا لم تفي بوعودها قط، لسنا ضد أن تلتقي سوريا وتركيا وإقامة علاقات حسن الجوار، ولكن ما تم القيام به ليس صحيحاً، وأقوال الفاشية التركية ليست صحيحة، تقول شيء، وتفعل شيئا آخر، تعد ولا تفي بوعدها، كان يجب أن يتم الاستفادة من التجارب السابقة».

نحن ندعم اتفاق سوريا من الجامعة العربية

ذكّر الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) صالح مسلم بأنه عندما بدأت الأزمة السورية، أرادوا حلها عبر الجامعة العربية، وختم حديثه بالقول:» اليوم تغيرت كافة الفرص، نحن لسنا ضد الدول العربية وإقامة العلاقات معهم، لسنا ضد عودة سوريا إلى عضوية الجامعة العربية، ولكن كل ذلك العداء الذي أبدته، وأراقت كل تلك الدماء، ولكن النظام السوري لم يخطو خطوة واحدة من اجل الحل، لا من أجل شعبه ولا من أجل المشاكل التي تُعاش، ولا حيال القضايا الدولية، النظام مُصِرّ أن تعود الأمور إلى ما كانت قبل عام ٢٠١١، في عام ٢٠١١ لماذا لم تقبلوه، ووقفتم ضده...؟ قوموا بذلك، ولكن قدموا له شرطاً، فليكن ديمقراطياً بعض الشيء، فليحترم شعبه، نحن أيضاً جزء من سوريا، حتى الآن لم نكن العداء ولم نطالب بالتقسيم، نريد منهم أن يتحدوا، نريد أن تكون لهم علاقات مع الجميع، سواءً مع مصر أو السعودية أو الإمارات، لسنا ضد ذلك، ما يهمنا هو وجود الديمقراطية في سوريا وان تُكِنّ الاحترام لشعوبها، تعالوا ولنحل المشاكل الداخلية معاً، وكجزء من سوريا، فإن تغيير النظام ودمقرطة سوريا مهم جداً بالنسبة لنا».

* جون بومفريت و مات بوتينجر:

شي جينبينغ يجهز الصين للحرب

*مجلة «فورين أفيرز» عدد نيسان ٢٠٢٣

يورد الزعيم الصيني شي جينبينغ أنه يستعد للحرب. في الاجتماع السنوي للبرلمان الصيني وأعلى هيئة استشارية سياسية في البلاد الذي انعقد في مارس (آذار)، تناول شي موضوع الاستعداد للحرب في أربعة خطابات منفصلة، وفي واحد منها طلب من جنرالاته أن «يتجرأوا على القتال». كذلك، صرحت حكومته عن زيادة بـ٧٫٢ في المئة في موازنة الدفاع الصينية، مع ملاحظة أن تلك النسبة قد تضاعفت خلال العقد الماضي، إضافة إلى إعلانها خططاً ترمي إلى جعل البلاد أقل اعتماداً على واردات الحبوب الأجنبية. وفي الأشهر الأخيرة، كشفت بكين عن

قوانين جديدة للجاهزية العسكرية، وملاجئ جديدة للغارات الجوية في المدن المطلة على مضيق تايون، ومكاتب جديدة لـ»التعبئة العسكرية الوطنية» في جميع أنحاء البلاد.

واستطراداً، فمن السابق لأوانه الجزم على وجه اليقين بشأن ما تعنيه هذه التطورات. إذ إن الصراع ليس مؤكداً أو وشيكاً. في المقابل، ثمة ما تغير في بكين لا يستطيع صانعو السياسات وقادة الأعمال في جميع أنحاء العالم تجاهله. وإذا صرح شي أنه مستعد للحرب، فسيكون من الحماقة عدم أخذ كلامه على محمل الجد.

عويل الأشباح وارتجاف الأعداء

في الأول من مارس (آذار) ٢٠٢٣، حينما نشرت مجلة بارزة في مجال النظريات السياسية وتابعة للحزب الشيوعي الصيني مقالة بعنوان «تحت قيادة فكر شي جينبينغ عن تعزيز الجيش، سنتقدم منتصرين»، جاءت أولى المؤشرات الدالة على أن اجتماعات «البرلمان الشعبي الوطني» و»المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني» التي عقدت في العام الحالي، وتعرف باسم «الدورتين» لأن كلا الهيئتين تجتمعان في وقت واحد، قد لا تكون [الاجتماعات] تسييراً روتينياً للأعمال. وقد ظهرت المقالة تحت اسم «جون جانغ» Jun Zheng، وهو لفظ مجانس لـ»الحكومة العسكرية» يشير ربما إلى أعلى هيئة عسكرية في الصين، أي «اللجنة العسكرية المركزية».

وجادلت المقالة بأنه «يجب تسريع عملية تحديث الدفاع الوطني والجيش». كذلك، دعت إلى تكثيف الاندماج بين القطاعين العسكري المدني، من خلال اعتماد سياسة شي التي تتطلب من الشركات الخاصة والمؤسسات المدنية أن تخدم الجهود الرامية إلى التحديث العسكري الصيني.

وفي ما يلي مقتطفات بتصرف من خطاب ألقاه شي أمام القادة العسكريين الصينيين في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٢، تضمن انتقادات واضحة نوعاً ما للولايات المتحدة:

في مواجهة الحروب التي قد تفرض علينا، يجب أن نتحدث إلى الأعداء بلغة يفهمونها ونستخدم النصر كي نكسب السلام والاحترام.

> **ينبغي أن يأخذ العالم كلامه على محمل الجد**

في هذا العصر الجديد، يصر الجيش الشعبي على استخدام القوة من أجل وقف القتال. ويشتهر جيشنا ببراعته في القتال وروحه المقاومة القوية. لقد ألحق هزيمة بجيش الـ»كومينتانغ» المجهز بالمعدات الامريكية، مستخدماً حبوب الدخن والبنادق [عبارة رددها ماو تسي تونغ للتعبير عن انتصار جيش التحرير الشعبي على حزب الكومينتانغ القومي الذي قاده الجنرال شيان كاي تشيك، بعيد الحرب العالمية الثانية. فلجأ تشيك وأنصاره إلى تايوان].

وكذلك انتصر «جيش التحرير الشعبي» على العدو الأول للعالم [إشارة إلى امريكا] المدجج بالسلاح في ساحة المعركة الكورية، وخاض معارك قتالية مثيرة اتسمت بالعظمة والهيبة، هزت

العالم وتسببت في نحيب الأشباح والآلهة [انتهت المقتطفات].

وحتى قبل نشر المقالة، برزت مؤشرات على أن القادة الصينيين يخططون ربما لصراع محتمل. في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٢، أصدرت بكين قانوناً جديداً من شأنه تمكين «جيش التحرير الشعبي» من تحريك قواته الاحتياطية بسهولة أكبر وإضفاء الطابع المؤسساتي على نظام يهدف إلى تعبئة القوات القتالية في حال نشوب حرب. ووفق ما لاحظه المحللان لايل غولدشتاين وناثان واكتر، فإن هذا النوع من الإجراءات يشير إلى أن شي قد استخلص ربما دروساً حول التعبئة العسكرية، من إخفاقات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا.

> ربما يكون شي قد استخلص دروساً حول التعبئة العسكرية من إخفاقات روسيا في أوكرانيا

شي جينبينغ يجهز الصين للحرب

والجدير بالذكر أن هذا القانون الساري على جنود الاحتياط العسكريين لا يشكل التغيير القانوني الوحيد الذي يلمح إلى استعدادات بكين. ففي فبراير (شباط) ٢٠٢٣، اعتمدت الهيئة التداولية العليا الخاصة بـ«البرلمان الشعبي الوطني» قراراً متعلقاً بتعديل «تطبيق بعض أحكام «قانون التشريعات الجنائية» على الجيش خلال فترة الحرب»، ووفقاً لصحيفة «بيبولز دايلي» People's Daily التي تديرها الدولة، يمنح هذا القرار «اللجنة العسكرية» صلاحية تعديل الأحكام القانونية، بما في ذلك «الاختصاص [الولاية القضائية]، والدفاع والتمثيل، والإجراءات الإجبارية، ورفع الدعاوى، والتحقيق، والمقاضاة، والمحاكمة، وتنفيذ الأحكام». وعلى رغم أنه من المستحيل التنبؤ بكيفية استخدام هذا القرار، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى سلاح يستهدف الأفراد الذين يعارضون الاستيلاء على تايوان. وقد يستخدمه «جيش التحرير الشعبي» أيضاً للمطالبة بممارسة سلطة قضائية قانونية على منطقة محتلة، على غرار تايوان.

وكذلك قد تستغله بكين كي تجبر المواطنين الصينيين على دعم قراراتها في زمن الحرب.

ومنذ ديسمبر ٢٠٢٢، فتحت الحكومة الصينية أيضاً عدداً كبيراً من مكاتب «التعبئة العسكرية الوطنية»، أو مراكز التجنيد، في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في بكين، وفوجيان، وهوبي، وخونان، ومنغوليا الداخلية، وشاندونغ، وشنغهاي، وسيشوان، والتبت، ووهان.

في الوقت نفسه، بدأت المدن في مقاطعة فوجيان، المطلة على مضيق تايوان، في بناء أو تحديث ملاجئ الغارات الجوية و«مستشفى طوارئ واحد على الأقل لزمن الحرب»، وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية الصينية. وفي مارس (آذار)، بدأت فوجيان وعدد من المدن في المقاطعة تمنع «عناوين بروتوكول الإنترنت» IP address الأجنبية من الوصول إلى مواقع الـ«ويب» الحكومية، ربما بهدف عرقلة إمكانية تتبع التحضيرات الصينية للحرب. [تحدد عناوين بروتوكول الإنترنت الهوية الشبكية لكل موقع على الشبكة العنكبوتية].

النزعة الفلاديميرية داخل شي

إذا كانت تلك التطورات تشير إلى حدوث تحول

في طريقة تفكير بكين، فإن اجتماعات الدورتين في أوائل شهر مارس تؤكد ذلك. ومن بين المقترحات التي ناقشها «المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني»، أي الهيئة الاستشارية، هناك خطة ترمي إلى إعداد قائمة سوداء تضم النشطاء المؤيدين لاستقلال تايوان والقادة السياسيين فيها. طرح تشو شياو بينغ، المدون القومي المتطرف الشهير، هذه الخطة التي تأذن باغتيال الأفراد المدرجين في القائمة السوداء، بمن فيهم نائب رئيسة تايوان، وليام لاي تشينغ تي، إذا لم يحسنوا الأساليب التي يستخدمونها.

وفي وقت لاحق، صرح تشو لصحيفة «مينغ باو» في هونغ كونغ أن المؤتمر وافق على اقتراحه و«أحاله إلى السلطات المعنية من أجل تقييمه والنظر فيه». في الحقيقة، إن اقتراحات مثل تلك التي يتقدم بها تشو لا تأتي من طريق الصدفة. في عام ٢٠١٤، أشاد الرئيس شي بـ«تشو» بسبب «الطاقة الإيجابية» التي تتسم بها لائحة تذمراته من تايوان والولايات المتحدة.

وفي «اجتماعات الدورتين» نفسها، أعلن لي ككيانغ، رئيس مجلس الدولة المنتهية ولايته، موازنة عسكرية تبلغ ١٫٥٥ تريليون يوان (حوالى ٢٢٤٫٨ مليار دولار) لعام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٧٫٢ في المئة عن العام الماضي. ودعا لي أيضاً إلى مضاعفة «الاستعدادات للحرب».

في الواقع، لطالما اعتقد الخبراء أن الصين لا تبلغ عن نفقاتها الدفاعية بالأرقام الصحيحة. ومثلاً، في عام ٢٠٢١، ادعت بكين أنها أنفقت ٢٠٩ مليارات دولار على الدفاع، لكن «معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام» قدر أن الرقم الحقيقي يصل إلى ٢٩٣٫٤ مليار دولار.

وتجدر ملاحظة أنه حتى الرقم الرسمي الذي تصرح الصين بأنها تنفقه، يتجاوز مجموع المبالغ التي أنفقت على الدفاع من قبل حلفاء امريكا ضمن «معاهدة المحيط الهادئ» (أستراليا واليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند)، ومن المؤكد أن الصين تنفق أكثر بكثير مما تعلنه.

ربما ليس من المستغرب أن أكثر اللحظات دلالة وتعبيراً في اجتماعات الدورتين، تمحورت حول شي نفسه. لقد ألقى الزعيم الصيني أربعة خطابات في المجمل، واحداً لمندوبي «المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي في الصين»، واثنين لـ«المؤتمر الوطني الشعبي»، وواحداً للجيش والقيادات شبه العسكرية.

> **يكثف شي حملة دامت عشر سنوات تهدف إلى كسر أهم أوجه التبعية والاعتماد**

وفي تلك الخطابات، وصف الرئيس شي مشهداً جيوسياسياً قاتماً، وأشار إلى الولايات المتحدة على وجه التحديد باعتبارها خصماً للصين، وحث الشركات الخاصة على خدمة أهداف الصين العسكرية والاستراتيجية، وأكد مجدداً أنه يرى توحيد تايوان مع البر الصيني الرئيس ضرورياً من أجل نجاح سياسته المميزة الرامية إلى تحقيق «التجديد العظيم للعرق الصيني».

في أول خطاب له في السادس من مارس ٢٠٢٣، بدا أن شي يعمل على تجهيز القاعدة الصناعية الصينية، كي تخوض النضال والنزاع.

وحذر من أنه «في الفترة المقبلة، ستزداد

المخاطر والتحديات التي نواجهها وستشتد حدتها. وفي الحقيقة، لا يمكن للناس الاستمرار في تحقيق انتصارات أجد وأعظم إلا حينما يفكرون جميعاً في الاتجاه نفسه، ويعملون بجد في الاتجاه نفسه، ويساعدون بعضهم بعضاً حينما يمرون في الظروف الصعبة نفسها، ويتحدون معاً، ويتجرأون على القتال، ويبرعون فيه».

وبغية مساعدة الحزب الشيوعي الصيني: في تحقيق تلك «الانتصارات الأعظم»، تعهد شي تزويد الشركات الخاصة «بالتوجيه الصحيح» للاستثمار في مشاريع منحتها الدولة الأولوية.

واستطراداً، انتقد شي الولايات المتحدة بشكل مباشر في خطابه، مغيراً عادته المتمثلة في عدم تسمية واشنطن كخصم إلا في السياقات التاريخية. واعتبر أن الولايات المتحدة وحلفاءها يمثلون السبب الرئيس للمشكلات التي تواجهها الصين حالياً.

وبحسب كلماته، فإن «الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة نفذت عملية احتواء من الاتجاهات جميعها.

وقد طوقتنا وقمعتنا، الأمر الذي أدى إلى تحديات خطرة غير مسبوقة تحدق بمسيرة التنمية في بلادنا». وفي حين ركزت إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن على «حواجز الأمان» وغيرها من الوسائل المستخدمة لإبطاء تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فمن الواضح أن بكين تستعد لحقبة جديدة أكثر تصادمية.

وفي الخامس من مارس الماضي، ألقى شي خطاباً ثانياً عرض فيه تصوراً عن الاكتفاء الذاتي الصيني، واستفاض فيه أكثر من أي من أحاديثه السابقة عن ذلك الموضوع. ورأى أن مسيرة الصين نحو التحديث تعتمد على وضع حد للاعتماد التكنولوجي على الاقتصادات الأجنبية، قاصداً بذلك الولايات المتحدة والديمقراطيات الصناعية الأخرى.

كذلك، بين أنه يريد من الصين إنهاء اعتمادها على واردات الحبوب والسلع المصنعة. وأعلن أنه «في حال واجهنا نقصاً في أي منهما، فإن السوق الدولية لن تحمينا».

> **يفعل ذلك تحسبا لمرحلة جديدة من النضال الأيديولوجي والجيو - استراتيج**

وفي اليوم نفسه، صدر تأكيد عن لي، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، بشأن النقطة نفسها ضمن «تقرير العمل» الحكومي السنوي، مشيراً إلى أن بكين يجب أن «تعمل بلا هوادة كي تضمن أن أيادي ١/٤ مليار صيني تمسك بنفسها أطباق الرز بإحكام». حالياً، تعتمد الصين على الواردات في أكثر من ثلث استهلاكها الصافي من المواد الغذائية.

بعد ذلك، ضمن خطابه الثالث الذي ألقاه في الثامن من مارس الماضي أمام ممثلين عن «جيش التحرير الشعبي» و«الشرطة المسلحة الشعبية»، أعلن شي أن الصين يجب أن تركز جهودها الابتكارية على تعزيز الدفاع الوطني وإنشاء شبكة من قوات الاحتياط الوطنية يمكن الاستفادة منها في زمن الحرب. كذلك دعا إلى حملة «تعليم الدفاع

السودان.. السيناريوهات المتوقعة بعد اقتتال حميدتي والبرهان؟

*المرصد/فريق الرصد

بعد أزمة سياسية مستمرة منذ سنوات، استيقظ السودانيون صباح ١٥ أبريل ٢٠٢٣، على صوت الاشتباكات المسلحة بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني، قبل أن تدخل الطائرات إلى ساحة القتال.

ويخشى مراقبون أن تتجه الأوضاع الميدانية في السودان إلى مزيد من التصعيد العسكري، وإمكانية سقوط مزيد من القتلى والجرحى وذهاب البلاد إلى حرب أهلية، خاصة مع عدم حسم الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الاشتباكات لأي منهما حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وبدأت الاشتباكات في مدن سودانية، مع إعلان قوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو «حميدتي»، السيطرة على المطار وعلى القصر الرئاسي، ومنزل قائد الجيش، وأماكن استراتيجية بالخرطوم ومدن سودانية أخرى، من بينها مروي شمالي البلاد.

و«الدعم السريع» قوة مقاتلة يقودها «حميدتي»، وأسست في ٢٠١٣ لمحاربة متمردي إقليم دارفور ثم لحماية الحدود وحفظ النظام لاحقاً، وهي تابعة لجهاز الأمن والمخابرات، ولا يوجد تقدير رسمي لعددها، لكنها تتجاوز عشرات الآلاف، وفق وسائل إعلام محلية.

وحصلت هذه القوات على الصفة القانونية للعمل في عام ٢٠١٧، حيث تم إقرار قانون يمنحها صفة قوة أمن مستقلة.

ويظهر تعامل الجيش السوداني السريع مع هجمات قوات الدعم السريع، واستخدامه للطيران الحربي ضد أهداف ومواقع تلك القوات، وجود قرار لدى قيادة القوات المسلحة السودانية بإنهاء قوات «حميدتي»، وفق محللين.

تطورات الميدان

شدد الجيش السوداني على أن قواته تسيطر بشكل تام على مقرات الرئاسة والقيادة العامة وسط العاصمة، وعلى جميع القواعد العسكرية والمطارات في البلاد، كما قال إنه سيطر على مطار مدين مروى، لكنه توقع تجدد القتال في أي لحظة.

ورغم بيان الجيش السوداني، تقول وسائل إعلام محلية وعربية، إن الاشتباكات تجددت في المنطقة القريبة من القصر الجمهوري ومقر القيادة العامة للجيش وسط الخرطوم، علاوة على تصاعد حدة القتال حول مقر إقامة كل من البرهان وحميدتي باستخدام مختلف أنواع الأسلحة.

وبحسب مصادر سودانية، فإن قوات الدعم السريع تنتشر بكثافة في مقر التلفزيون الرسمي، مشيرة إلى أنها أمرت بعدم إذاعة أي بيان من أي جهة حالياً.

وأكد الجيش السوداني، أن أفراد الجيش «لا يسعون لتحقيق أي مكاسب شخصية وسيواصلون عملهم بكفاءة ومهنية ووطنية»، مشيراً إلى أنهم «لم يبدؤوا العدوان؛ وإنما قواتنا هي من تعرضت للهجوم من قبل القوات المتمردة»، في إشارة إلى قوات الدعم السريع.

وشدد على أنه «سيتصدى لأي محاولة غير مسؤولة»، مبدياً أسفه لوصول البلاد لهذه المرحلة بسبب «أطماع قادة المتمردين».

تصريحات البرهان وحميدتي

ومع استمرار الاشتباكات، أكد رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، الذي ظهر في لقطات تلفازية من مقر قيادة العمليات، أن قوات الدعم السريع هي من تحرشت بالجيش في منطقة المدينة الرياضية جنوبي الخرطوم.

وقال البرهان في تصريح لقناة «الجزيرة»: «كل المرافق الاستراتيجية والقصر تحت السيطرة، ولا أحد يستطيع دخول مقر القيادة العامة».

وفي المقابل، أكد نائب رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي) ، إنه «يأسف للقتال مع أبناء شعبنا لكن المجرم (البرهان) هو من أجبرنا على ذلك».

وقال دقلو في تصريحات لقناة «الجزيرة الإخبارية»: إنّ «وضع قوات الدعم السريع جيد وإنها تسيطر على جميع المقار»، مؤكداً أن المعركة ستحسم خلال الأيام المقبلة.

واتهم حميدتي قادة الجيش بتنفيذ مخطط إجرامي يهدف إلى عودة الانقلاب، مبيناً أن الاشتباكات سوف تنتهي بعد استلام جميع المواقع العسكرية.

ومنذ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، يشهد السودان احتجاجات شعبية تطالب بعودة الحكم المدني وترفض إجراءات رئيس مجلس السيادة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان الاستثنائية التي يعتبرها رافضوها انقلاباً عسكرياً.

من الذي يتولى زمام الأمور ؟

بدأ السودان مسيرة التحول إلى الديمقراطية بعد انتفاضة شعبية أطاحت في أبريل (نيسان) عام ٢٠١٩ بحكم عمر حسن البشير، الذي حكم البلاد لنحو ثلاثة عقود.

وبموجب اتفاق أُبرم في أغسطس (آب) ٢٠١٩، وافق الجيش على تقاسم السلطة مع مدنيين ريثما يتم إجراء انتخابات. لكن ذلك الترتيب تعطل فجأة نتيجة حكم عسكري في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١ تسبب في سلسلة من الاحتجاجات الحاشدة المطالبة بالديمقراطية في أنحاء السودان.

إلى من يميل ميزان القوى؟

يمثل الجيش قوة مهيمنة في السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦؛ إذ خاض حروباً داخلية، وقام بانقلابات متكررة ولديه حيازات اقتصادية ضخمة.

وخلال الفترة الانتقالية التي بدأت بالإطاحة بالبشير، وانتهت بالحكم العسكري عام ٢٠٢١، زاد عمق هوة انعدام الثقة بين الجيش والأحزاب المدنية.

واستمد الجانب المدني شرعيته من حركة احتجاج صامدة ودعم من أطراف من المجتمع الدولي.

وحظي الجيش بدعم داخلي من فصائل متمردة استفادت من اتفاق السلام في ٢٠٢٠، ومن المخضرمين في حكومة البشير الذين عادوا إلى الخدمة المدنية بعد الحكم العسكري.

وأعاد الحكم العسكري زمام الأمور إلى الجيش، لكنه واجه احتجاجات أسبوعية وتجدد العزلة وتفاقمت المتاعب الاقتصادية.

غير أن الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع شبه العسكرية أيد خطة الانتقال الجديدة، مما دفع بالتوترات مع الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم والقائد الأعلى للجيش إلى السطح.

ما أسباب الخلاف؟

أحد الأسباب الرئيسية هو ضغط المدنيين من أجل الرقابة على الجيش، ودمج قوات الدعم السريع شبه العسكرية التي لها وضع قوي في الجيش النظامي.

ويطالب المدنيون أيضاً بتسليم حيازات الجيش المربحة في قطاعات الزراعة والتجارة والقطاعات المدنية الأخرى، وهي مصدر رئيسي للنفوذ لجيش طالما عهد بالأعمال العسكرية إلى الفصائل المسلحة.

وتتعلق إحدى نقاط التوتر بالسعي لتحقيق العدالة بشأن مزاعم ارتكاب الجيش السوداني وحلفائه جرائم حرب في الصراع في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. وتسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى محاكمة البشير وسودانيين آخرين مشتبه بهم.

نقطة أخرى هي التحقيق في قتل متظاهرين مطالبين بالديمقراطية في الثالث من يونيو (حزيران) ٢٠١٩، في واقعة أشارت فيها أصابع الاتهام لتورط قوات الجيش. ويثير التأخر في نشر نتائج هذا التحقيق غضب الناشطين وجماعات مدنية. وتطالب القوى المدنية بتحقيق العدالة بشأن مقتل أكثر من ١٢٥ شخصاً على يد قوات الأمن خلال احتجاجات منذ الحكم العسكري.

ماذا عن الاقتصاد؟

كانت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، التي تسببت في تهاوي العملة والنقص المتكرر للخبز والوقود، بمثابة الشرارة التي أدت لسقوط البشير.

ونفذت الحكومة الانتقالية بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١ إصلاحات قاسية وسريعة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، في محاولة نجحت في جذب تمويل أجنبي وتخفيف الديون.

لكن تم تجميد مليارات الدولارات من الدعم الدولي وتخفيف عبء الديون بعد انقلاب ٢٠٢١، مما عطل مشاريع التنمية، وأثقل كاهل الميزانية الوطنية وفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل.

- ما هي التوقعات حول الوضع الأمني؟

توقعات بأن يحسم الجيش السوداني المعركة.

- هل يمكن أن تصل البلاد إلى حرب أهلية؟

هناك تحذيرات من ذلك في حال استمر القتال.

- أين تتركز الاشتباكات في السودان؟

بالعاصمة الخرطوم ومدينة مروي شمالي البلاد.

من تكون قوات 'الدعم السريع' التي تخوض حرباً مع الجيش السوداني؟

فيما يلي تفاصيل عن قوات الدعم السريع:

– الفريق أول محمد حمدان دقلو هو قائد قوات الدعم السريع، ويشغل في الوقت الحالي

منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم. ويقدر محللون عدد قوات الدعم السريع بنحو ١٠٠ ألف فرد لهم قواعد وينتشرون في أنحاء البلاد.

– انبثقت مما يُسمى ميليشيا الجنجويد المسلحة التي قاتلت في مطلع الألفية في الصراع بدارفور واستخدمها نظام عمر البشير الحاكم آنذاك في مساعدة الجيش في إخماد تمرد. وشُرد ٢٫٥ مليون شخص على الأقل وقُتل ٣٠٠ ألف في المجمل في الصراع، واتُهمت ميليشيا الجنجويد بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

– نمت القوات بمرور الوقت واستُخدمت كحرس حدود على وجه الخصوص لتضييق الخناق على الهجرة غير النظامية. وإضافة لذلك، نمت أعمال دقلو التجارية بمساعدة من البشير، ووسعت أسرته ممتلكاتها في تعدين الذهب والماشية والبنية التحتية.

– بدءا من ٢٠١٥، شرعت قوات الدعم السريع مع الجيش السوداني في إرسال قوات للاشتراك في الحرب في اليمن في صفوف القوات السعودية والإماراتية، ما سمح لدقلو المعروف أيضا باسم حميدتي بإقامة علاقات مع القوى الخليجية.

– في ٢٠١٧، تم إقرار قانون يمنح قوات الدعم السريع صفة قوة أمن مستقلة. وقالت مصادر عسكرية إن قيادة الجيش طالما عبرت عن قلقها إزاء نمو قوات حميدتي ورفضت دمجها في صفوفها.

– في أبريل نيسان ٢٠١٩، شاركت قوات الدعم السريع في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالبشير. وفي وقت لاحق من ذلك العام، وقع حميدتي اتفاقا لتقاسم السلطة جعله نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم الذي يرأسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

– قبل التوقيع في ٢٠١٩، اتُهمت قوات الدعم السريع بالمشاركة في قتل عشرات المحتجين المناصرين للديمقراطية. واتُهم أيضا جنود قوات الدعم السريع بممارسة العنف القبلي، مما أدى إلى رفع حميدتي الحصانة عن بعضهم للسماح بمحاكمتهم.

– شاركت قوات الدعم السريع في انقلاب أكتوبر تشرين الأول ٢٠٢١ الذي عطل الانتقال إلى إجراء انتخابات. ويقول دقلو منذئذ إنه يأسف لحدوث الانقلاب وعبر عن موافقته على إبرام اتفاق جديد لاستعادة الحكومة المدنية الكاملة.

– في ٢٠٢٢، زار دقلو روسيا عشية غزوها أوكرانيا وأبدى انفتاحه على بناء قاعدة روسية على ساحل البحر الأحمر.

– طالب الجيش السوداني والجماعات المناصرة للديمقراطية بدمج قوات الدعم السريع في صفوف الجيش. وصارت المفاوضات بهذا الشأن مصدرا لتوتر تسبب في تعطل عملية توقيع كانت مقررة في الأصل في الأول من أبريل نيسان.

مقارنة بالإمكانيات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع

فيما يلي مقارنة بين قدرات الجانبين من ناحية الموارد البشرية والتسليحية:

يحتل الجيش السوداني المرتبة الـ٧٥ عالميا في قائمة أقوى جيوش العالم بأحدث إحصائية لعام ٢٠٢٣، وفقا لموقع «غلوبال فاير باور» المختص بالشؤون العسكرية.

يصل عدد أفراد الجيش السوداني إلى ١٠٠ ألف جندي فاعل، إضافة الى ٥٠ ألف جندي في قوات الاحتياط.

بالمقابل لا تتوفر إحصاءات رسمية بشأن عدد أفراد قوات الدعم السريع، لكن محللين يقدرون حجم هذه القوات بنحو ١٠٠ ألف فرد لهم قواعد وينتشرون في أنحاء البلاد، وفقا لرويترز.

على مستوى التسليح، يمتلك الجيش السوداني ١٩١ طائرة حربية متنوعة، بينها ٤٥ مقاتلة، ٣٧ طائرة هجومية، و٢٥ طائرة شحن عسكري، إضافة إلى ١٢ طائرة تدريب، و٧٢ مروحية عسكرية منها ٤٣ مروحية هجومية.

كذلك لدى الجيش السوداني ١٧٠ دبابة ونحو سبعة آلاف مركبة عسكرية مدرعة و٢٨٩ مدفع مقطور و٢٠ مدفع ذاتي الحركة و٤٠ راجمة صواريخ وأسطولا بحريا مكونا من ١٨ وحدة.

في الجانب الآخر تتحدث تقارير عن امتلاك قوات الدعم السريع لنحو ١٠ آلاف سيارة رباعية الدفع مصفحة مزودة بأسلحة رشاشة خفيفة ومتوسطة.

كذلك كان حميدتي أعلن في يونيو الماضي امتلاك قواته وحدة مدرعات خفيفة من طراز «BTR».

وتمتلك القوات مقرات ومراكز في العاصمة، الخرطوم، وفي بعض المدن الأخرى، بالإضافة إلى الحدود مع ليبيا وإريتريا لمراقبة الحدود ووقف تدفق المهاجرين.

ورغم الأزمات التي يمر بها السودان على جميع الصعد، إلا أن قوات الدعم السريع كانت تشارك في معارك تجرى في دول أخرى، ولتجد لنفسها موردا ودعما دوليا.

شاركت قوات الدعم السريع في «التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، وفي يوليو ٢٠١٩، انتشر عناصر تابعون لها في ليبيا دعما للهجوم الذي شنه خليفة حفتر، زعيم الجيش الوطني الليبي الذي تدعمه الإمارات على طرابلس»، لتؤمن هذه الحملات العسكرية العملة الصعبة التي يحتاجها «حميدتي»، بحسب مؤسسة كارنيغي.

وتشكلت قوات الدعم السريع من جماعات مسلحة متهمة بارتكاب جرائم حرب خلال الصراع في دارفور كانت تعرف باسم «الجنجويد».

وتُعرّف قوات الدعم السريع نفسها على أنها «قوات عسكرية قومية التكوين تعمل تحت إمرة القائد العام، بهدف إعلاء قيم الولاء لله والوطن، وتتقيد بمبادئ القوات المسلحة»، مشيرة إلى أنها تعمل بموجب «قانون أجازه المجلس الوطني في عام ٢٠١٧».

بلينكن يدعو لوقف فوري للعنف

عبّر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يوم السبت عن بالغ قلقه إزاء أنباء عن تصاعد العنف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ودعا إلى إنهاء فوري للأعمال القتالية.

ووصف بلينكن الوضع في الخرطوم بأنه «هش».

وكتب على تويتر «نحن على اتصال بفريق السفارة في الخرطوم وجميعهم بخير... نحث جميع الأطراف على وقف العنف فورا وتجنب المزيد من التصعيد أو تعبئة القوات ومواصلة المحادثات لحل القضايا العالقة.

وردا على سؤال خلال مؤتمر صحفي في هانوي بفيتنام، قال بلينكن إن الأطراف الرئيسية في الخرطوم توصلت إلى اتفاق إطاري مهم للغاية حول كيفية المضي قدما في الانتقال إلى حكومة مدنية قبل بضعة أسابيع.

وأضاف أنه تم إحراز تقدم ولكن لا تزال هناك بعض القضايا المهمة التي يتعين التعامل معها.

وقال بلينكن «لكنني أعتقد أن ثمة فرصة حقيقية للمضي قدما بشأن إطار العمل المتفق عليه، وهذا بالتأكيد ما ندعمه بقوة».وتابع «الوضع (في الخرطوم) هش. هناك جهات فاعلة أخرى ربما تعمل ضد هذا التقدم. لكن هذه فرصة حقيقية للمضي قدما في عملية الانتقال بقيادة مدنية، وهي فرصة نحاول نحن ودول أخرى تعزيزها».

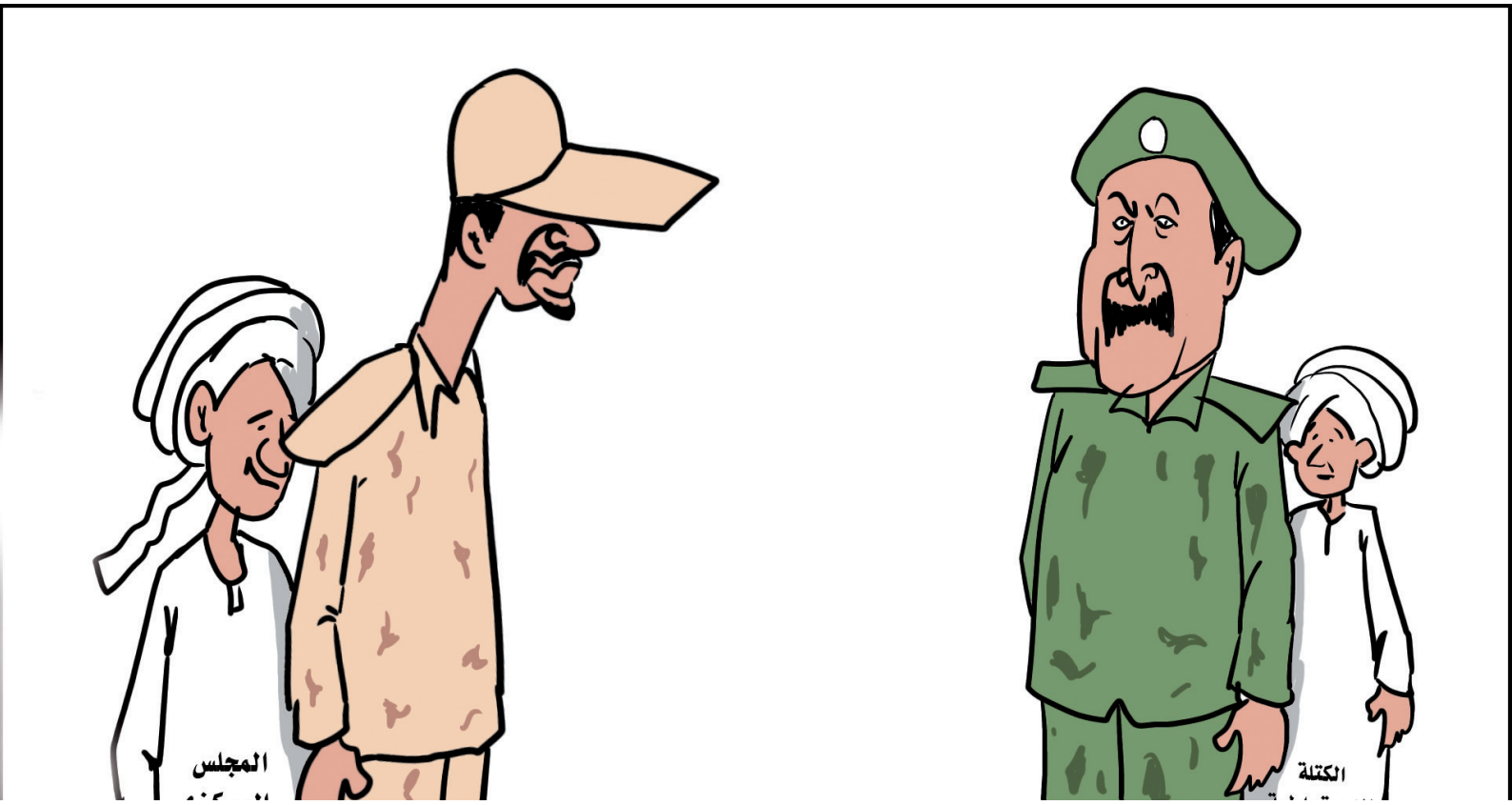

جمانة فرحات:

مخاطر الصدام في السودان

بلغ التوتر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منحىً جديداً فجر أمس الخميس، بعد البيان الذي أصدره الجيش، وصوّب فيه على قوات حميدتي. كال لها اتهاماً بتحشيد القوات والتمدّد داخل الخرطوم ومدن أخرى من دون تنسيق مسبق أو موافقة الجيش، متّخذاً من وجودها في منطقة مروي ذريعة لذلك. حمل البيان إنذاراً واضحاً لقوات الدعم السريع بضرورة التوقف عن ممارساتها، ملوحاً بأن أي صراع مسلح سيندلع «سيقضي على الأخضر واليابس». وللمخاوف من اندلاع هذا الصراع ما يبرّرها رغم كثرة التطمينات التي يحرص بعض الساسة السودانيين على تقديمها كلما برز فصل جديد من الخلاف بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وحديثهم عن استبعاد مثل هذا السيناريو.

ما يجري حالياً يقود إلى احتمالين. الأول، أن يدفع تسارع الصراع إلى تدخّلات ووساطات، خارجية بالدرجة الأولى، تعيد ترتيب الوضع بين البرهان وحميدتي ورسم الحدود الفاصلة بينهما ولو لفترة انتقالية. وهذا الخيار ممكن أخذاً بالاعتبار ارتباطاتهما والدعم الذي يتلقّيانه من قوى إقليمية. كما يمكن للقوى الداخلية أن تؤدّي دوراً في عدم السماح باشتعال التوتر أكثر في ما لو مارست ضغوطاً جدّية واتّحدت حول هذا

> تركة نظام عمر البشير من الأزمات الثقيلة جداً

الهدف، بعدما فشلت في الاتحاد حول أهداف أخرى. الاحتمال الثاني، وهو الأسوأ، اندلاع اشتباكاتٍ بين الجيش والدعم السريع مع كل ما يحمله سيناريو كهذا من مخاطر كارثية على السودان.

صحيحٌ أن ميزان القوى العسكرية بين الطرفين يميل لصالح الجيش، أخذاً بعين الاعتبار فارق التسليح والعديد، لكن هذه الحسبة في الاقتتال الداخلي لا تكفي. ويزداد الوضع خطورةً في بلد مثل السودان، يعيش منذ عقود على وقع الاقتتال الأهلي والتمرّد وحتى الانفصال. أي صدام بين الجيش وقوات الدعم السريع سيعني وضع السودان على فوّهة بركان لأسباب عدة.

تركة نظام عمر البشير من الأزمات الثقيلة جداً. ولم يكن أي طرفٍ يتصوّر أن تفكيكها وحلها سيحدث بين ليلة وضحاها، لكن التعويل كان على أن التغيير الديمقراطي سيقود إلى نهجٍ مختلف من التعاطي مع هذه الأزمات وإدارتها بما يتيح معالجتها تباعاً. لكن انقلاب العسكر على التجربة الديمقراطية قضى على الفرصة التي كانت سانحة، وأي صدام عسكري سيشكّل اللحظة المناسبة لإعادة تفجّر هذه الأزمات دفعة واحدة. والحديث هنا عن أزماتٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ واجتماعية.

بلد مثل السودان، حلّ في عام ٢٠٢١ في المرتبة الثامنة ضمن قائمة الدول أكثر هشاشة عالمياً، فيما حلّ في المرتبة السابعة في قائمة الدول الفاشلة لعام ٢٠٢٢. يُستَمد هذا الترتيب من واقع السودان، فإذا ما تم النظر إلى المؤشّرات الخاصة بالوضع الأمني، فإن انقلاب العسكر، وعدم احتكار الجيش القوة العسكرية، وتشاركها مع «قوات الدعم السريع» التي تشكل عملياً دولة داخل الدولة، إلى جانب انتشار السلاح على نطاق واسع، جميعها معطياتٌ تلخّص الواقع الصعب. وتضاف إلى ذلك أزمات العنف القبلي التي تتفجر بين حين وآخر، ومطالب الحكم الذاتي، ومشكلات الولايات التي تتفجر كل فترة.

أي حديثٍ اليوم عن ضمان الأمن والاستقرار في السودان يقود إلى ضرورة تسريع استعادة المسار السياسي والسماح بتشكيل حكومةٍ مدنية، تتولّى إصلاح نظام الحكم فيه، بما في ذلك وضع المؤسّسات الأمنية كافة، وإن كان هذا الخيار ليس سهلاً، لكنه يبدو الحل الوحيد المتاح بعيداً عن دوامة العنف والاقتتال الذي يُدرك الجميع الكلفة الباهظة له على البلاد وعلى المدنيين في بلد أُنهِك مواطنوه من تجارب اللجوء والنزوح عقودا طويلة.

*العربي الجديد

الموسم الثاني للإنصات المركزي